

اقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تنمية وتطوير المناطق الحدودية - حالة دراسية الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة

أقر بأن ما اشتغلت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب : محمد فاروق صالح زعرب

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ: 2014/2/19

The Islamic University Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture Department.



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

تنمية وتطوير المناطق الحدودية - حالة دراسية الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة

Developing The Border Area – Case Study: Joint
Borders Between Egypt and Gaza Strip

إعداد

محمد فاروق صالح زعرب

إشراف

د.م/ مصطفى كامل/ عبد الرحمن الفرا

أستاذ مشارك - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الهندسة المعمارية

1435 هـ - 2013 م



مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج س.غ./35/Ref

التاريخ.....2013/12/29 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمد فاروق صالح زعرب لنيل درجة الماجستير في كلية الهندسة قسم الهندسة المعمارية و موضوعها:

تنمية وتطوير المناطق الحدودية حالة دراسة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 26 صفر 1435هـ، الموافق 29/12/2013م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. مصطفى كامل الفرا مشرفاً ورئيساً

د. عمر سعيد عصفور مناقشاً داخلياً

د. نهاد محمود المغنى مناقشاً خارجياً

.....
.....
.....

وبعد المداولة أوصت لجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الهندسة / قسم الهندسة المعمارية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوی الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دینه ووطنه.

وَاللّٰهُ وَإِلٰهُوْكِفْقُ،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

.....
.....
أ.د. فؤاد علي العاجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
نَحْنُ حَسْنَاءٌ لَا نَرْجُحُ بَيْنَ الْأَثْقَافِ

قال تعالى

"وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّافُمْ
فِي الْأَرْضِ تَتَخَذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا
وَتَنْحِثُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴿٧٤﴾ فَادْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلَا
تَعْثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ"

سورة الاعراف (٧٤)

لجنة الحكم والمناقشة

دكتور مهندس " مشرفاً ورئيساً "

دكتور مهندس " مناقشاً داخلياً "

دكتور مهندس " مناقشاً خارجياً "

ب

ملخص البحث:

لا شك ان العلاقات بين الدول حقيقة ثابتة لا يمكن إنكارها، تتزايد وتشعب هذه العلاقات نتيجة التقدم العلمي الذي أعطى فرص أكثر للاتصال بين الشعوب، ويولد عن وجود هذه العلاقات بين الدول صور من التعاون الاقتصادي والسياحي والعسكري والاجتماعي عبر الحدود..... إلخ.

ويرجع اختيار موضوع تنمية وتطوير المناطق الحدودية إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية. حيث تحصر الأسباب الذاتية في اهتمام الباحث بدراسة أساليب التخطيط والتطوير والبحث عن كيفية استخدام الوسائل السليمة لتطوير الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة. لذلك يعد تطوير الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة من أهم المشاريع المتعلقة بتنمية وتطوير قطاع غزة ككل كون الشريط الحدودي بوابة رئيسية لقطاع غزة ترتكز عليها كافة القطاعات الذي ذكرت سابقاً.

علي ضوء ما سبق لقد جاءت الدراسة لسلط الضوء على تنمية وتطوير المناطق الحدودية، حالة دراسية الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، من خلال المفاهيم العامة الخاصة بالمناطق الحدودية والمتعلقة بالتنمية والتطوير وأيضا التنمية العمرانية، ودراسة مفهوم المناطق الحدودية والحدود الدولية وأنواعها وأسباب نشأة الحدود وأيضا تأثيرها علي العلاقات الدولية. وللوصول الى نتائج سليمة تقييد المسؤولين وصناع القرار، تم اتباع المنهج التاريخي و المنهج الوصفي والمنهج الاحصائي التحليلي، وكذلك عمل وتنفيذ استبانة يفيد اتمام البحث. لذلك سيتم دراسة الشريط الحدودي الواقع بين مصر وقطاع غزة واستراتيجيات التطوير من خلال مستويات التنمية والتطوير والاعتبارات الاساسية في عمليات التطوير، وكذلك من خلال حالات دراسية مشابهة.

وصولا الى وضع بعض السيناريوهات المستقبلية المقترحة لواقع الشريط الحدودي واختيار افضلهم من خلال تحليل الاستبيان الخاص بهم، حتى الوصول الي افضل النتائج للدراسة ووضع التوصيات الازمة لتنمية وتطوير الشريط الحدودي. وكانت أهم النتائج التي تم التوصل اليها هي: ضرورة تنمية وتطوير الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، لأن له تأثير ايجابيا علي الوضع السياسي وحلته، ويحقق قدرأ أفضل من مستوى الامن والاستقرار وضمان المعيشة الكريمة والنمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية. وأيضا وسيلة لزيادة الثقة والتعاون الامني والسياسي والاقتصادي، ويساهم في زيادة متوسط دخل الفرد وتشغيل الابدي العاملة.

Abstract:

One very fact in today's world is the existence of significant ties between nations which no one would deny. Extent of such ties would vary according to scientific progress which paved the way for further and smoother communication between nations, thus promoting all forms of cooperation whether in economic, touristic, military or in social perspectives.

In terms of the selection of the research subject, different personal and objective reasons were among the drivers beyond the selection of the research subject titled "Development & upgrading of the border areas in Gaza Strip", of which personal ones arise due to the researcher's interest in the study of methodologies & techniques of planning, of development and of research in using the optimum methods to develop the mutual border line area between Egypt and the strip where the development of such area is considered one of the most crucial development projects in Gaza Strip due to its nature and location as the main gateway – Entry/Exit area-for the Strip in which the above mentioned sectors would apparently prosper in case of developing such critical area.

In the light of the above mentioned illustration, this study will highlight the concept of development of border areas; it has taken the mutual border line between Egypt and the Strip as a case study in light of basic general concepts regarding development of border areas, urban development, study of the concept of the border areas, their types, their formation and their impact on international relations.

In order to reach sound and useful findings which can be considered beneficial to officials and decision makers, the research has adopted historic, descriptive, analytical and statistical methodologies as well as the researcher has conducted a questionnaire to finalize the research.

Accordingly, the research will study the border line between Gaza Strip and Egypt as well as development strategies through development rate, main considerations in development process and through discussing similar case studies.

Eventually, the researcher aims to come up with future scenarios for upgrading the surveyed area through carrying out in depth questionnaire, thus yielding useful findings, and raising his own valuable recommendations in terms of developing the border line area in Gaza Strip which adds considerable significance to development wheel in all sectors and aspects of Gaza Strip.

Consequently, the main results the researcher has reached revolved around the necessity of upgrading the mutual border area with Egypt for its positive implications on the political arena as well as the economic level and social well being of the population, thus achieving social and economic development, boosting economic, political and security cooperation, raising living standards and encouraging employment within the Palestinian community.

الإهاداء

أهدى هذا العمل المتواضع إلى:-

فلسطين وطننا الغالي والأقصى الأسير

شهداء فلسطين عامة وشهداء حرب الفرقان خاصة

إلى أسرانا في سجون الاحتلال

إلى أمي الحبيبة الي أبي رحمة الله

إلي انوار حياتي زوجتي وبنائي

إلي اخوتي الاحباء

إلي كل من ساهم في هذه الدراسة ولو بكلمة واحدة

إلي اساتذتنا الأفاضل

إلي جامعتنا الغراء

إلي الدكتور الفاضل مصطفى كامل عبد الرحمن الفرا

الباحث

محمد فاروق زعرب

شكر وتقدير

لابد لي من وقفة قصيرة قبل أن أمضي في طرقي واطعوا خطوتي الأخيرة في رسالة الماجستير.....

مع أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة أقدم أسمى آيات الامتنان والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة.....

وأخص بالتقدير والشكر الدكتور/مصطففي كامل عبد الرحمن الفرا على ما قدمه من جهد وصبر طيلة فترة البحث والذي كان له الأثر الكبير في إتمام رسالتي على أكمل وجه بعد الله سبحانه وتعالى.....

كما أقدم بالتقدير إلى زملائي في دفعة الماجستير في الهندسة المعمارية وإلي كل من وقف بجانبي وأشعل شمعة في دروب عملي، وإلي من وقف علي المنابر وأعطي من حصيلة فكره لينير دربي.....

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم (والذي العزيز رحمه الله) وإلي من أرضعتني الحب والحنان "والذى الحبيبة" ...

إلي من زرعت النقاول في دربي وجمعت بين سعادتي وحزني (أم أولادي).....

الباحث

محمد فاروق زعرب

إقرار

يقر الباحث بالتزامه بالأمانة العلمية وعدم النقل والاستنساخ من الأبحاث والرسائل التي تناولت هذا الموضوع، وأن الاقتباساته المسموحة بها علمياً والمأرودة في هذه الرسالة موضحة المصادر والمراجع في مواضيعها.

الباحث

محمد فاروق زعرب

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	آية الافتتاح.	
ب	لجنة الحكم والمناقشة.	
هـ	الإهداء.	
و	شكر وتقدير.	
ز	إقرار.	
جـ	ملخص البحث (عربي، إنجليزي).	
دـ	فهرس المحتويات.	
نـ	فهرس الجداول.	
عـ	فهرس الأشكال.	
(7-1)	الفصل الأول الاطار العام للبحث	.1
1	المشكلة البحثية	1-1
2	أهمية الدراسة.	2-1
2	أهداف الدراسة.	3-1
3	منهجية البحث.	4-1
3	حدود البحث.	5-1
3	معوقات البحث.	6-1
4	هيكلة البحث (طريقة عرض الدراسة).	7-1

5	الدراسات السابقة.	9-1
(25-8)	الفصل الثاني مفاهيم عامة	.2
8	تمهيد حول مفهوم التنمية	1-2
8	تعريف التنمية لغة	1-1-2
9	مفهوم التنمية اصطلاحا	2-1-2
10	انواع التنمية	2-2
10	التنمية السياسية	1-2-2
10	التنمية الاقتصادية	2-2-2
13	التنمية الاجتماعية	3-2-2
15	التنمية البشرية	4-2-2
17	التنمية المحلية	5-2-2
18	التنمية المستدامة	6-2-2
20	التنمية الزراعية	7-2-2
21	التنمية الصناعية	8-2-2
21	التنمية العمرانية	9-2-2
23	التنمية السياحية	10-2-2
24	التطور	3-2
24	تعريف التطور لغة	1-3-2
24	تعريف التطور اصطلاحا	2-3-2

25		الخلاصة	4-2
(61-26)	الفصل الثالث المناطق الحدودية ونشأتها	.3	
26	ماهية الحدود الدولية	1-3	
26	تعريف الحدود	1-1-3	
26	تعريف الحدود لغةً	2-1-3	
27	تعريف الحدود اصطلاحاً	3-1-3	
28	مفهوم الحدود الدولية	2-3	
29	تصنيف الحدود الدولية ومعايير تخطيئها	3-3	
29	تصنيف الحدود الدولية	1-3-3	
32	الحدود التاريخية والحدود الاتفافية	4-3	
33	المنازعات الحدودية وطرق تسويتها	5-3	
33	المنازعات الحدودية	1-5-3	
36	طرق تسوية المنازعات الحدودية	2-5-3	
39	مفهوم العلاقات الدولية	6-3	
40	أهمية العلاقات الدولية	1-6-3	
41	التأثير المتبادل بين الحدود والدول	2-6-3	
42	محافظة رفح	7-3	
53	الترتيبات الامنية علي جانبية الشريط الحدودي	1-7-3	

58	معابر قطاع غزة	2-7-3
61	الخلاصة	8-3
(94-62)	الفصل الرابع: مشاريع التنمية والتطوير والحالات الدراسية المشابهة	4
62	كيفية تنمية الحدود	1-4
62	التعريف بمشاريع التنمية والتطوير	1-1-4
63	عمليات التنمية والتطوير أهداف وامكانيات وخطط	2-1-4
66	مستويات التنمية والتطوير	3-1-4
67	الاعتبارات الاساسية في عمليات التطوير	4-1-4
68	أهداف تنمية وتطوير الحدود	5-1-4
69	معوقات التنمية والتطوير للشريط الحدودي	6-1-4
70	مشاريع مشابهة	2-4
70	المشروع الاول: مشروع مدينة الاخاء	1-2-4
79	المشروع الثاني: استراتيجية التنمية والصناعة لمحور قناة السويس	2-2-4
89	الاستفادة من الدراسات السابقة	3-2-4
94	الخلاصة	3-4
(103-95)	الفصل الخامس استطلاع رأي حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية	5
95	أداة الدراسة	1-5

96	أسلوب الدراسة	2-5
96	مجتمع الدراسة	3-5
96	عينة الدراسة	4-5
96	صدق الاستبانة	5-5
99	ثبات الاستبانة	6-5
101	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	7-5
103	الخلاصة	8-5
-104) (125	الفصل السادس تحليل واختبار فرضيات الدراسة	6
104	الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة	1-6
107	تحليل فقرات الاستبانة	2-6
119	أهم الاقتراحات	3-6
125	الخلاصة	4-6
-126) (134	الفصل السابع النتائج والتوصيات	7
126	النتائج	1-7
129	التوصيات	2-7
130	المراجع	3-7

الملاحق		
135	الملحق الأول	
147	الملحق الثاني	

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
9	تطور مفهوم التنمية	1-2
18	معايير التنمية المحلية	2-2
46	عدد السكان والمقارنة بين إحصاء 1997م، 2007م	1-3
46	متوسط حجم الأسرة والمقارنة بين إحصاء 1997م، 2007م	2-3
46	نوع السكان، عدد الأسرة، حجم الأسرة، حسب إحصاء 2007م	3-3
47	التغير في الكثافة السكانية	4-3
48	الخدمات الصحية في رفح	5-3
48	عدد المدارس الموجودة في رفح وأنواعها	6-3
51	نسبة ملكية الاراضي	7-3
52	مساحة الاحياء وعدد السكان ونسبة البناء	8-3
97	أسماء المحكمين للاستبانة	1-5
99	معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	2-5
100	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	3-5
101	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	4-5
104	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	1-6
105	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	2-6

106	توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل	3-6
108	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " واقع المناطق الحدودية "	4-6
110	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة "	5-6
112	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الناحية التخطيطية للمنطقة "	6-6
114	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية	7-6
116	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية "	8-6
118	نسبة احتمالية هناك عالم عربي بلا حدود	9-6
148	يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " واقع المناطق الحدودية " والدرجة الكلية للمجال.	أ
149	يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال.	ب
149	يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الناحية التخطيطية للمنطقة " والدرجة الكلية للمجال.	ج
150	يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية " والدرجة الكلية للمجال.	د
150	يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية " والدرجة الكلية للمجال.	هـ

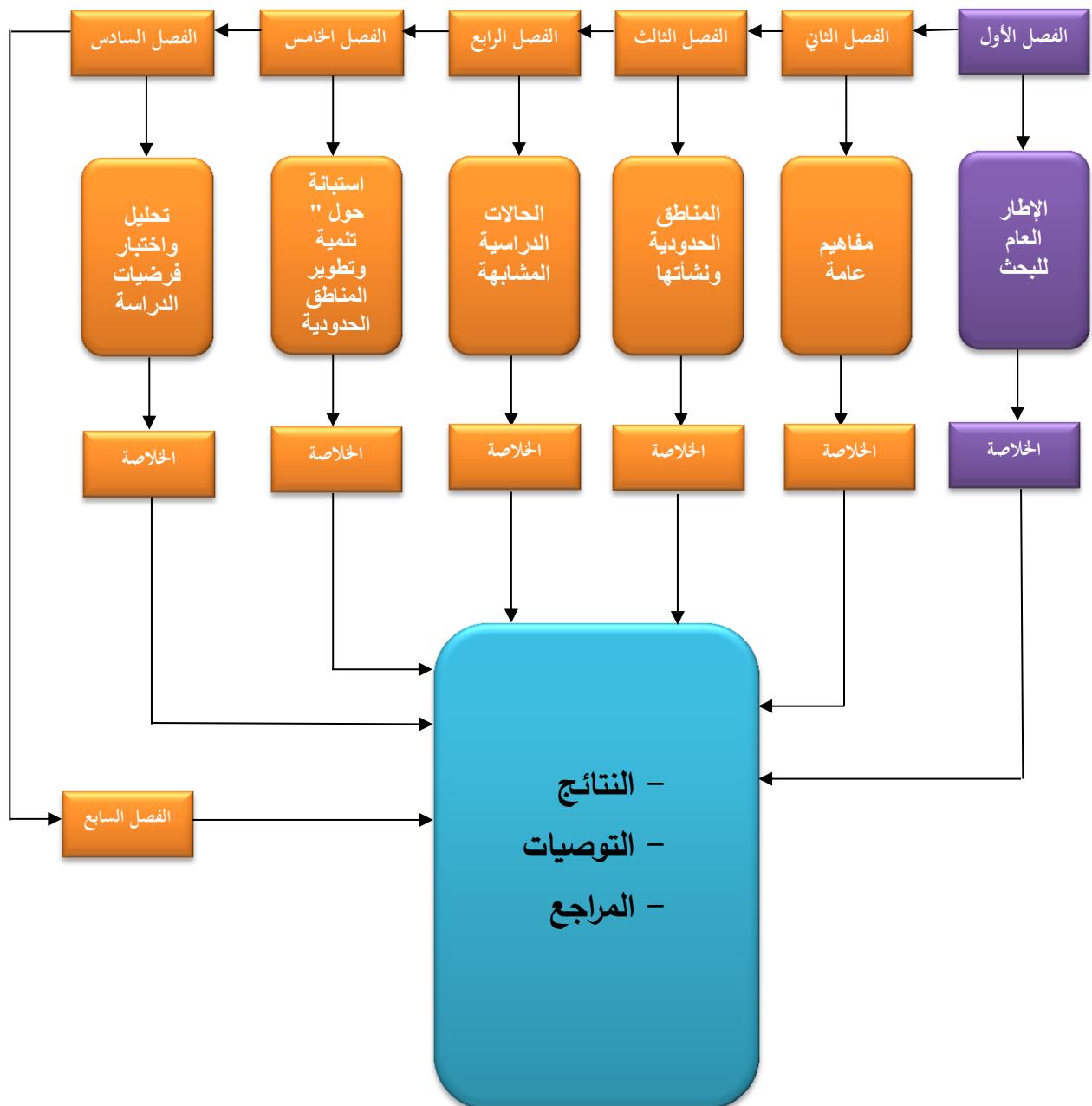
فهرس الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
8	اشكال التنمية	(1-2)
14	العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية	(2-2)
17	ابعاد التنمية المحلية	(3-2)
29	تصنيف الحدود الدولية	(1-3)
30	أنواع الحدود الطبيعية	(2-3)
31	أنواع الحدود الاصطناعية	(3-3)
33	اسباب المنازعات الحدودية	(4-3)
34	الاسباب القانونية التي قد تسبب نزاع حدودي	(5-3)
36	طرق تسوية المنازعات الحدودية	(6-3)
37	الوسائل السياسية والدبلوماسية	(7-3)
42	حدود محافظة رفح	(8-3)
44	حدود محافظة رفح عبر التاريخ	(9-3)
49	أحياء مدينة رفح بالنسبة للشريط الحدودي	(10-3)
50	ملكية الارضي	(11-3)
54	الحدود الدولية وخطوط المناطق(ج، د)	(12-3)
57	جانبي الشريط الحدودي	(14 ، 13-3)
58	معابر قطاع غزة	(14 ، 13-3)
65	منهجية عملية التطوير	(1-4)
66	مستويات التنمية والتطوير	(2-4)
68	أهداف تنمية وتطوير الحدود	(3-4)
74	الموقع التقييري لمشروع منطقة الإخاء	(4-4)

74	موقع مدينة الإخاء للمدن الأخرى	(5-4)
75	طريقة ربط المدن	(6-4)
78	منطقة الصناعات الخفيفة والتحويلية والمنطقة التجارية	(7-4)
78	منطقة الخدمات المساندة والمنطقة السكنية والتعليمية والترفيهية	(8-4)
82	المشاريع المقترحة لتنمية محور قناة السويس	(9-4)
84	مشروع شمال خليج السويس	(10-4)
86	منطقة وادي التكنولوجيا	(11-4)
86	تخطيط المنطقة	(12-4)
87	حدود منطقة شرق بور سعيد	(13-4)
105	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	(1-6)
105	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	(2-6)
107	توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل	(3-6)
118	نسبة احتمالية هناك عالم عربي بلا حدود	(4-6)

الفصل الأول

الإطار العام للبحث



الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- 1-1 موضع (مشكلة البحث).**
- 2-1 أهمية الدراسة.**
- 3-1 أهداف الدراسة.**
- 4-1 منهجية الدراسة.**
- 5-1 مصادر المعلومات.**
- 6-1 حدود البحث.**
- 7-1 معوقات البحث.**
- 8-1 هيكلية البحث.**
- 9-1 الدراسات السابقة.**

1-1 المشكلة البحثية:

تتلخص المشكلة البحثية بتسليط الضوء على أهمية الحدود بين الدول المختلفة ودورها في عمليات التنمية والتطوير، كذلك على تحديد المعوقات التي نواجهها على الحدود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والسياحية والأمنية.

أيضا تتركز المشكلة البحثية في إيجاد الحلول المناسبة لتنمية وتطوير المناطق الحدودية وخاصة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، والتخلص من الوضع الحالي والارتقاء به نحو الأفضل.

ومن هنا يأتي دور هذه الدراسة لوضع سيناريوهات متوقعة لمستقبل الحدود المشتركة بين مصر وقطاع غزة، والوصول إلى أهم النتائج المتوقعة لتنمية وتطوير الحدود، ووضع التوصيات المتعلقة بذلك.

وللوصول إلى نتيجة مناسبة من هذه الدراسة (البحثية) فإنه يمكن تجزئة المشكلة البحثية إلى مجموعة من الفرضيات التي تساعد الباحث على تحديد منهجه البحثي، بحيث تعتبر الإجابات العلمية على هذه الفرضيات بمثابة النتائج المطلوبة من الدراسة كآلية لحل هذه المشكلة، وعلى ذلك يمكن تحديد المشكلة البحثية في مجموعة من الفرضيات أهمها ما يلي:

1- يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تنمية وتطوير المناطق الحدودية وخاصة تنمية وتطوير الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة.

2- الوضع الحالي للشريط الحدودي أثر على تنمية وتطوير قطاع غزة بشكل سلبي.

3- يمكن الاستفادة من المساحات الفارغة بين الحدود بإقامة مشاريع مشتركة بين جمهورية مصر العربية وفلسطين.

4- يمكن وضع سيناريوهات لمستقبل الحدود المشتركة بين جمهورية مصر العربية وفلسطين.

1-2 أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة البحثية في ندرة الدراسات حول هذا الموضوع عامة وكذلك عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع للحدود بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة.

وأكثـر الـدراسـات المـتوـفرـة من النـاحـيـة الـامـنيـة فـقـط رـغـم اـهـمـيـة هـذـه الـدـرـاسـة، ايـضاً لـتـكـون حـجـر اـسـاس تـسـتـدـد عـلـيـه الـدـرـاسـات الـقادـمة الـتي سـتـتـنـاـول مشـكـلة تـنـمـيـة وـتـطـوـير المـنـاطـق الـحـدـودـيـة، كـما تـكـمـن اـهـمـيـة الـبـحـث في مـحاـوـلـة إـيجـاد أـسـالـيـب وـحلـول عـلـمـيـة وـمـنـطـقـيـة تـنـاـسـبـ معـ الـمـشـكـلات الـتـي تـواـجـهـ حـدـود قـطـاعـ غـزـةـ، حتـى يـمـكـنـ الاستـفـادـةـ مـنـهـاـ وـخـاصـةـ مـنـ الـخـبـراءـ وـالـمـخـصـصـينـ وـالـقـادـةـ وـصـنـاعـ الـقـرـارـ.

1-3 أهداف الدراسة:

الأهداف الأساسية لهذه الدراسة هي كالتالي:

1. تسليط الضوء على معوقات التنمية والتطوير في قطاع غزة.
2. إبراز دور الشريط الحدودي في تنمية وتطوير القطاعات المختلفة الأخرى لمختلف الدول.
3. كيفية الاستفادة من المساحات الفارغة بين الحدود لإقامة مشاريع مشتركة بين الجانبين.
4. الاستفادة من تجارب الدول في عمليات تنمية وتطوير الحدود بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة.
5. الوصول إلى نتائج وتوصيات ذات أهمية خاصة يمكن الاستفادة منها وتكون مرجعاً للمحاولات الدراسية القادمة، التي ستتناول تنمية وتطوير الحدود بين فلسطين والدول المجاورة لها.

٤- منهجية البحث:

تعتمد المنهجية المتبعة في هذا البحث على الدراسة العلمية والتاريخية والتحليلية، وجمع الأدلة والبراهين وذلك من خلال:

١. اتباع المنهج الوصفي، والمنهج الاحصائي التحليلي لدراسة العوامل المؤثرة في هذا النمو والتتبؤ بمستقبله حول الموضوع.

٢. العمل الميداني عن طريق الزيارات والمقابلات من خلال الجهات والمؤسسات المعنية.

٣. دراسة وتحليل المعلومات المجمعة، وأيضا حالات مشابهة لموضوع الدراسة.

٥- حدود البحث المكانية:

الحدود المكانية: جانبي الشريط الحدودي بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة عامه مع التركيز على الحدود بين مصر وقطاع غزة وعلى مدينة رفح الفلسطينية والمصرية.

الحدود الزمانية: تتبع الشريط الحدودي تاريخيا بشكل عام والتركيز على الوضع الحالي بشكل خاص.

٦- معوقات البحث (المشاكل والصعوبات):

- خطورة الاقتراب من الحدود.
- تأثير الوضع السياسي، وكذلك حساسية تناول مثل هذه المواضيع بالنسبة للجانب المصري، مما أثر على إكمال الدراسة والحصول على المعلومات الكافية عن الشريط الحدودي على الجانب المصري.
- قلة الدراسات المتخصصة والأوراق البحثية في هذا الموضوع.
- قلة الكتب والمراجع المتعلقة بالحدود.
- إغلاق معبر رفح بشكل متكرر مما حال دون عمل دراسة ميدانية على الجانب المصري.

١-٨ هيكلية البحث (طريقة عرض الدراسة):

تبعد الدراسة بعرض فكرة عامة عن مفاهيم التنمية بكافة مجالاتها ثم التعرف على التطوير، ثم يتطرق الباحث لدراسة المناطق الحدودية ونشأتها من خلال تصنيف الحدود الدولية ومعايير تحديدها وصولاً إلى مفهوم العلاقات الدولية وأهميتها والتأثير المتبادل بين الحدود الدولية، وصولاً لدراسة الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر عبر الفرات والأحداث التي مر بها قطاع غزة، ويصل الباحث بنهاية الدراسة إلى وضع سيناريوهات وحلول ومشاريع مقترنة بتطوير وتنمية الحدود بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية بالاستعارة من تجارب الدول الأخرى في تنمية الحدود.

تم عرض الدراسة كالتالي: سبعة فصول، بدأت بدراسة الوضع الراهن وتحديد المشكلة وأهداف ومنهجية البحث، وانتهت بالنتائج والتوصيات. وكانت كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار العام للبحث، يحتوي على أساسيات البحث وهي: مقدمة، موضوع وأهمية وأهداف وفرضيات ومنهجية البحث، مصادر المعلومات، حدود البحث المكانية، معوقات البحث (المشاكل والصعوبات)، هيكل البحث، الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: بعنوان مفاهيم عامة: وقد تضمن هذا تعريف التنمية وأنواعها وايضاً تعريف التطور:

الفصل الثالث: بعنوان المناطق الحدودية ونشأتها، ويتحدث عن تعريف الحدود ومكونات الشريط الحدودي وأنواع الحدود وتصنيفاته، المنازعات الحدودية، وواقع الشريط الحدودي بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة عاماً ومدينة رفح بشكل خاص.

الفصل الرابع: الحالات الدراسية المشابهة، ويتحدث عن عمليات التنمية والتطور أهداف وامكانيات وخطط. وصولاً إلى الحالات الدراسية التي توضح تأثير الحدود في تنمية العلاقات الدولية.

الفصل الخامس: بعنوان منهجية الدراسة الاحصائية، في نهاية الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة تم عمل التحليل اللازم لتحقيق من صدق وثبات الاستبانة.

الفصل السادس: بعنوان تحليل واختبار فرضيات الدراسة، من خلال الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة. وصولاً إلى تحليل فقرات الاستبانة للوصول إلى أفضل النتائج وايضاً قدّيم المقترنات لتدعم مقترنات الباحث.

الفصل السابع: بعنوان أهم النتائج والتوصيات والمراجع.

1-9 الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من الابحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل جزئي، بحيث لم تطرق أي دراسة من قبل الى تناول موضوع الدراسة، ومن هنا نعرض بعض اهم الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث:

1-9-1 إدارة حدود السودان وتأمينها، الورقة البحثية الموجزة الثانية من كونكورديس، يونيو/حزيران 2011م، بعنوان التجارة والتعاون الاقتصادي عبر الحدود:

تمثل التجارة عبر الحدود والتعاون الاقتصادي دوافع لتنمية المناطق الحدودية وإعداد بيئة معايدة على تطوير البنية التحتية، والأسواق، ووسائل النقل وقطاعات اجتماعية أخرى. تعد التجارة والتعاون الاقتصادي عبر الحدود من الآليات التي تساهم في صنع السلام وتنمية المناطق الحدودية.

يعد التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية فيما وراء الحدود الأكثر فعالية إذا ما عم السلام والاستقرار بين الدول.

أهم النقاط المستفاد منها في هذه الورقة للدراسة، كيفية تنمية الاقتصاد الوطني للدولة عن طريق التعاون المشترك بين الحدود وايضاً تنمية العلاقات الدولية بين الدول.

1-9-2 ورقة عمل من شركة التنمية، بحوث، استشارات، تدريب، بعنوان " أمن الحدود في المنطقة العربية"، د. عبد السلام، محمد.

تتلخص هذه الورقة في تعريف الحدود ومشكلة أمن الحدود في المنطقة العربية وتناولها في محوريين رئисيين، الاول المشكلات التقليدية لأمن الحدود في المنطقة العربية وينبع منها التهديدات والنزاعات والهجمات علي الحدود، اما المحور الثاني يتحدث عن التهديدات الحالية لأمن الحدود في المنطقة العربية، في النهاية تحدث عن قضايا الحدود السياسية المصرية.

وأهم النقاط المستفاد منها في هذه الدراسة، تعريف الحدود ومشاكل أمن الحدود وايضاً بعض القضايا الخاصة بحدود مصر مع الدول العربية.

1-9-3 الوثيقة الاستراتيجية التمهيدية لاتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) التعاون عبر الحدود 2007 – 2013 وبرنامج الصياغة الدلالية 2007 – 2010م.

سيتم تبني الوثيقة الاستراتيجية التمهيدية لاتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) التعاون عبر الحدود 2007 – 2013 وبرنامج الصياغة الدلالية 2007 – 2010م رسميا من قبل المفوضية. وتطرح الوثيقة التمهيدية خطة العمل الاستراتيجية لدعم الاتحاد الأوروبي للتعاون عبر الحدود في الحدود الخارجية لمنطقة الاتحاد الأوروبي. والتحديات الدلالية وبرامج خطة العمل طبقا لاتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية.

والتعاون عبر الحدود (CBC) في الحدود الخارجية لمنطقة الاتحاد الأوروبي هو أولوية رئيسية في سياسة الجوار الأوروبي (وتغطي بلدان أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز وجنوب البحر الأبيض المتوسط) وكذلك في الشراكة الاستراتيجية ما بين الاتحاد الأوروبي وروسيا . وهي كذلك ثصور السياسات المشتركة مثل الشراكة الأورومتوسطية (اتفاقية برشلونة) والبعد الشمالي . أن تبني اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية قد عزز نطاق التعاون عبر الحدود على كل من المستويين الكيفي والكمي.

هذه الورقة لم تطرق الي أي جزء من البحث، ولكن يمكن الاستفادة منها في كيفية وضع السينarioهات المستقبلية للحدود بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة.

1-9-4 د.م. مصطفى كامل الفرا ، تأثير الاحتلال الإسرائيلي على العمارة والعمaran في قطاع غزة، رسالة دكتوراه، 2007م.

وهذا البحث تناول تأثير الاحتلال الإسرائيلي على العمارة والعماران في قطاع غزة، في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضا دراسة مشكلة تنمية وتطوير أقليم قطاع غزة، ووضع بعض الاستراتيجيات لمعالجة هذه المشاكل. حيث وضعت هذه الدراسة التوجهات الالزمة لإعداد دراسات جديدة تتماشي مع المشاكل المتزايدة في قطاع غزة، دون التطرق لدراسة التجمعات العمرانية الجديدة وتحديد التوقعات المستقبلية للقطاع في ضوء ازديادها المستمر بشكل غير منظم.

هذه الرسالة لم تطرق الي أي جزء من أجزاء البحث، لكن يمكن الاستفادة منها في كيفية وضع الاستراتيجيات المستقبلية للحدود بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة، ايضا أثر الاحتلال على المنطقة الحدودية في ظل عدم تطويرها من ناحية التجمعات العمرانية، والتفكير بتربية الحدود وتحسينها وايضا عدم التعاون بين الطرفين.

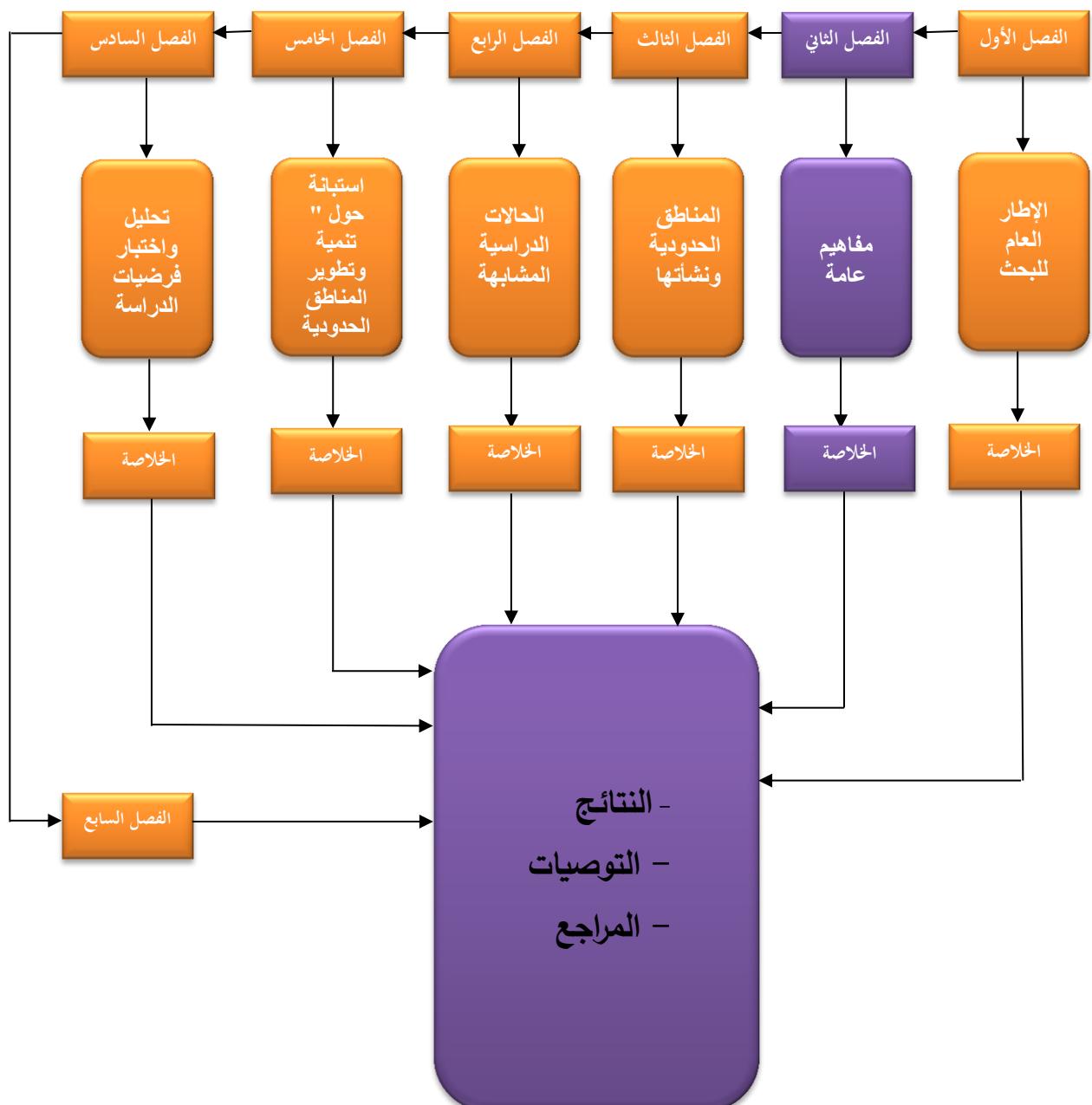
5-9 ورقة عمل حول مشروع منطقة رفح الصناعية التجارية الحرة المشتركة – وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني 2012م.

تتلخص فكرة المشروع في إقامة منطقة حرة حدودية مشتركة بين الجانبين المصري والفلسطيني ويتم تطويرها وتشغيلها من قبل القطاع الخاص واللإشراف عليها من قبل لجنة مصرية فلسطينية مشتركة، وتهدف إلى توثيق وتعزيز التعاون الاقتصادي والترابط بين الشعبين المصري والفلسطيني، فتح الأفاق العربية والدولية للشعب الفلسطيني، زيادة الدخل القومي من قطاع الصناعة والتجارة، ويقام المشروع على مساحة مقترحة للمرحلة الأولى من 10000 إلى 20000 دونم يتم العمل فيها على مرحلتين كل مرحلة بمساحة 10000 دونم، يتم تحديد الموقع والمساحة بالتنسيق مع سلطة الأراضي والجانب المصري على أن تكون معظم الأرض من الجانب المصري، من الوسائل المقترحة لتنفيذ المشروع إنشاء النافذة الاستثمارية الموحدة لإدارة المنطقة، أن يتم إعلان المنطقة حرة ويمكن البدء بمنطقة محددة جغرافيا ولها أحكام خاصة على أن تمتد لاحقاً حسب التطوير الطبيعي، تكوين شركة مطورة تجمع بين شركتين فلسطيني مصرية وممكن بشراكة إقليمية، تنشأ على شكل مجمعات صناعية لتلائم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إمكانية استخدام ميناء ومطار العريش في التبادل التجاري بين البلدين.

هذه الورقة تطرق إلى دراسة جزء من تطوير الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، لكن يمكن الاستقادة منها في كيفية وضع الأهداف، والاستقادة من كيفية توثيق وتعزيز التعاون الاقتصادي والترابط بين الشعبين المصري والفلسطيني، وفتح الأفاق العربية والدولية للشعب الفلسطيني، وزيادة الدخل القومي من قطاع الصناعة والتجارة.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة



الفصل الثاني

مفاهيم عامة

2-1 مفهوم التنمية:

2-1-1 تعريف التنمية لغةً.

2-2-2 مفهوم التنمية اصطلاحاً.

2-2 انواع التنمية:

2-2-1 التنمية السياسية.

2-2-2 التنمية الاقتصادية.

2-2-3 التنمية الاجتماعية.

2-2-4 التنمية البشرية.

2-2-5 التنمية المحلية.

2-2-6 التنمية المستدامة.

2-2-7 التنمية الزراعية.

2-2-8 التنمية الصناعية.

2-2-9 التنمية العمرانية.

2-2-10 التنمية السياحية.

3-2 التطور:

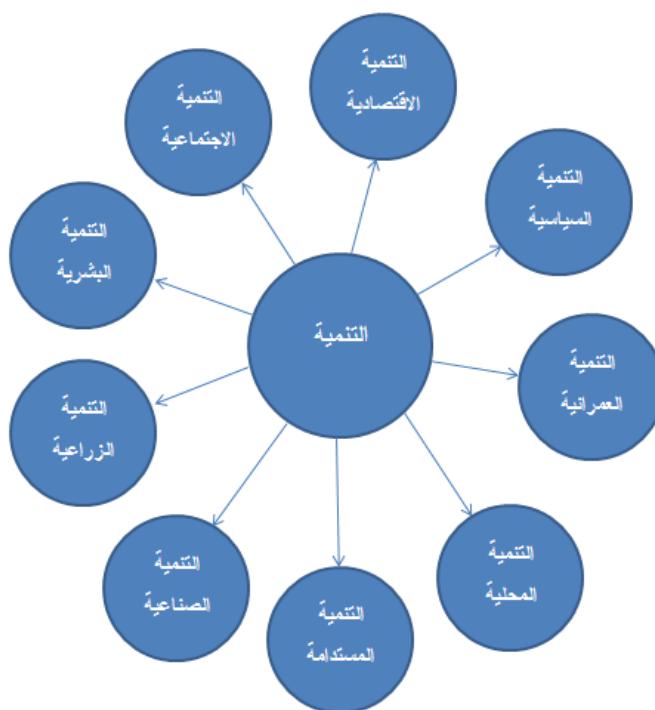
3-2-1 تعريف التطور لغةً.

3-2-2 تعريف التطور اصطلاحاً.

4-2 الخلاصة:

2-1 تمهيد حول مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية في القرن الواحد والعشرين من اهم المفاهيم العالمية، حيث اطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، وتكون اهمية التنمية في ابعادها المتعددة ومستوياتها، وترتبطها مع الكثير من المفاهيم الأخرى مثل الانتاج، والتطور، والتقدم، والخطيط، وقد سلط الضوء على مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية.



شكل (2-1) يوضح اشكال التنمية.

2-1-1 تعريف التنمية لغة:

التنمية من "نما" وهي بمعنى الرفع والارتقاء والزيادة.

قال اسحاق "نما في الشجرة أي صعد فيها: ينمو نموا".⁽¹⁾

وقال الفارابي: "ونما الشيء، أي: زاد".⁽²⁾

ونمى المال ينمى: زاد، وتنمى الشيء: ارتفع من مكان الى مكان، ونميت الحديث أشعته، ونميتها بالتحفيف، والقياس فيها واحد.

1- ابو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني - الجيم - موقع الرواق - <http://www.alwarraq.com>

لمكتبة الاسلامية الشاملة، بتاريخ 20013/4/5 الموافق ليوم الجمعة الساعة 9:00 م.

2- أبو إبراهيم الفارابي - معجم ديوان الادب - المكتبة الاسلامية الشاملة.

2-1-2 مفهوم التنمية اصطلاحاً:

قد بُرِزَ مفهوم التنمية (Development) ببداية في علم الاقتصاد حيث استُخدِمَ للدلالة على " عملية احداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين"⁽¹⁾ وهذا لإعطاء المجتمع القدرة على التطور الذاتي بشكل مستمر، انظر جدول رقم (2-1) يوضح مراحل تطوير مفهوم التنمية.

جدول رقم (2-1) : يوضح تطور مفهوم التنمية - المصدر : عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زلط، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها واساليب قياسها، ص 6.

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف السبعينيات الى السبعينيات القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينيات الى منتصف الثمانينيات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990م الى يومنا هذا	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
5	منذ قمة الارض سنة 1992م	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

1- د. نصر، عارف- في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها - بتصريح عن مجلة ديوان العرب - القاهرة - عدد حزيران 2008م، ص 2.

2-2 أنواع التنمية:

هناك العديد من انواع التنمية ذكر منها التالي:

1-2-2 التنمية السياسية:

تعرف على انها "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، للوصول الى مستوى الدول الصناعية"، يقصد بالدولة الصناعية ايجاد نظم تعددية علي شكل النظم الاوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.⁽¹⁾

2-2-2 التنمية الاقتصادية:

لا شك ان التنمية الاقتصادية هي الركيزة الاساسية للتخلص من مظاهر الركود والتخلف، فبالتنمية الاقتصادية يتزايد رصيد البلد من رؤوس الاموال المنتجة، ويرتفع مستوى الانتاج ويبدأ بالدرج للقضاء على التبعية لاقتصاديات الدول الخارجية ، وكذلك القضاء على البطالة المتراكمة في الداخل، لذلك لابد بالتقدير لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني للقضاء على التخلف الاقتصادي.

وهناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ولكن النمو يعني التغير مع وجود تحسينات أو ازيداد اما يكون طبيعى او عشوائى، أما التنمية فتعنى التغير مع وجود تحسينات وذلك بفعل حدث او إجراء إرادى.⁽²⁾

التنمية الاقتصادية يمكن تعريفها بأنها اجراءات متعددة ، للحصول على انتاجية جديدة لرفع مستوى الاقتصاد القومي ، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، وذلك خلال فترة زمنية محددة، واستخدام الموارد المتوفرة وذلك لزيادة الانتاج في تلك الفترة الزمنية.⁽³⁾

1- د. نصر ، عارف ، مرجع سابق ، ص3.

2- د. محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون - التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية- كلية التجارة – جامعة الاسكندرية- 2006 - ص 73.

3- د. علي لطفي ، وآخرون - التنمية الاقتصادية - كلية التجارة -جامعة عين شمس -2004م - ص6

2-2-2 التمية الاقتصادية في فلسطين: ⁽¹⁾

لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني كثيراً على مدى الخمس سنوات الماضية، مما أدى إلى الأزمة الاقتصادية الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه غني بالموارد البشرية التي تعاني من معدلات عالية من البطالة.

"معوقات التنمية في الاقتصاد الفلسطيني:

- التبعية الاقتصادية لإسرائيل وتكرис هذه التبعية من خلال اتفاقية باريس.
- ضعف البنية التحتية سواء فترة الاحتلال أو الحصار أو بعد الحرب على غزة.
- ارتفاع معدلات البطالة ومستويات التضخم بسبب سياسات الإغلاق والحصار والفصل بين الضفة وغزة ثم الحرب على غزة.
- عجز الموازنة وتضخم العمالة في القطاع العام، حيث بلغت نسبة الرواتب إلى الإيرادات حوالي 70% - 90%， وهي نسبة كبيرة أيضاً.
- الافتقار إلى رؤية اقتصادية تنموية.
- ضعف النظام المالي والمصرفي وضعف مشاركته الفاعلة في التمية الاقتصادية.
- عدم السيطرة المعابر والحدود واستمرار إغلاقها عبر حصار خانق.
- محدودية الموارد الطبيعية وعدم الكفاءة في استخدامها إضافة إلى استمرار إسرائيل في استنزافها.
- صغر حجم السوق الفلسطيني وضعف القدرة التسويقية.
- الاعتماد على التمويل الخارجي وارتفاع المديونية، واحتمالات توقف أو انخفاض هذا التمويل أو ربطه باشتراطات سياسية.

1-د. معدد، محمد، التمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ضوء الانكasaة الاقتصادية العالمية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المتغيرات الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية، 2009م، ص10.

ولا يمكن إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة في الأراضي الفلسطينية إلا من خلال إزالة العقبات وتحقيق الإصلاحات التالية:

أولاً: إصلاح الخلل وحل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد:

- التخلص من التبعية لإسرائيل تدريجيا، بإقامة العلاقات الاقتصادية المتوازنة والتبادل المتكافئ.
- العمل على إصلاح تشوهات الاقتصاد الوطني وخاصة التشوهات الهيكيلية في قطاعات الاقتصاد القومي.
- تخفيض العجز في الميزان التجاري عبر سياسة دعم الصادرات وإحلال الواردات.
- إعادة هيكلة الاستقدادة من الهبات والقروض بالشكل الأمثل.

ثانياً: تنمية الاقتصاد المحلي بشكل مستدام وضمان النمو الاقتصادي:

- تحقيق استقلالية الاقتصاد الفلسطيني وتنظيم العلاقات مع دول الجوار. وتعديل البروتوكول الاقتصادي مع إسرائيل (أو إلغائه).
- تطوير وبناء النظام المصرفي، وإصدار العملة الوطنية الفلسطينية تأكيداً للسيادة الفلسطينية.
- تنمية الموارد البشرية وتحقيق التوازن وسد الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص لممارسة دوره في التنمية بما يقوي الاعتماد على الذات.
- العمل على عدم منافسة الحكومة بشكل رسمي أو غير رسمي للقطاع الخاص.

ثالثاً: تحديات تحقيق أهداف التنمية:

- احتمال توقف أو انخفاض المنح والإعانات الدولية، وعدم التزام إسرائيل بتحويل المستحقات الجمركية للسلطة.
- تزايد التسليق الأمني والتهديدات الداخلية، واستمرار الانقسام الفلسطيني.

- استمرار إغلاق المعابر والحدود الخارجية، واستمرار الفصل بين غزة والضفة وتقطيع أوصال الضفة الغربية.
- تصعيد العدوان الإسرائيلي واستمرار الاجتياحات، وال الحرب المدمرة على غزة.
- عدم الاتفاق مع الدول المحبيطة على ترتيب إجراءات التصدير والاستيراد بشكل مباشر.

رابعاً: سياسات الإصلاح وتحقيق أهداف برنامج التنمية:

- تبني خطة تنمية شاملة والعمل على تفزيذها.
- تقليل التبعية الاقتصادية وتعزيز الانفتاح الإقليمي والدولي.
- تحسين البيئة القانونية والاستثمارية.
- إقامة شراكة أكبر بين السلطة الوطنية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- للتوصل إلى اقتصاد متعدد وليس محصوراً فقط في الاعتماد على الدول المانحة.
- الإصلاح المالي والإداري.
- تفعيل دور القطاعات الإنتاجية وزيادة مساهمتها في الناتج القومي.
- تفعيل دور القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.

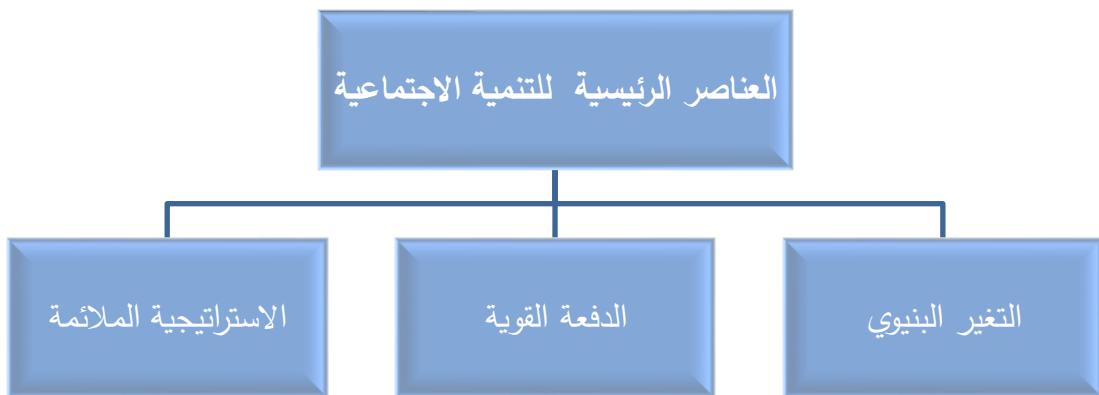
2-2-3 التنمية الاجتماعية: ⁽¹⁾

هي وسيلة ومنهج مدروس تقوم على اسس لرفع مستوى المعيشة لتغيير طرق التفكير والعمل في المجتمعات المحلية والاستفادة من قدرات وطاقات البشر بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمة الحضارية.

2-2-3-1 عناصر التنمية الاجتماعية:

العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية ذكر منها:

1- منتديات ثانوية الامير عبد القادر - (<http://abdk.3arabiyyate.net/t311-topic>) 30-9-2012م ، (الساعة 7 مساء).



شكل (2-2): يوضح العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية

- 1 - التغيير البنوي: ويقصد بذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم وال العلاقات السائدة في المجتمع.
- 2 - الدفعة القوية: ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد وبجعل التعليم إلزامياً ومجانياً قدر الإمكان. وتأمين العلاج والتوجه في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.
- 3 - الاستراتيجية الملائمة: ويقصد بها الإطار العام والخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي وتحتاج الاستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف. ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداماً صحيحاً لابد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطة حسنة الإعداد من شأنها أن تتمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً كاملاً. ويستبعد طبعاً من الاستراتيجيات ما يسمى استراتيجية عدم التدخل من قبل الدولة فالدولة تلعب دوراً فعالاً في عملية التنمية الشاملة".⁽¹⁾

1 - موقع، مجلة العلوم الاجتماعية، http://www.swmsa.net (30-9-2012م)، (الساعة 7 مساء)

4-2-2 التنمية البشرية:

التنمية تعني الارتفاع وتحسين الظروف البشرية في جميع مجالات الحياة ، ويختلف مفهوم التنمية من مجال لآخر، وذلك باعتبار المجال المضاد اليه مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخ، توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب المستهدف بها هو أن يصل الإنسان بجهوده ومجده إلى مستوى متقدم من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

1-4-2-2 تعريف التنمية البشرية:

يعد مصطلح التنمية البشرية من المصطلحات المتداولة في العقود الأخيرة من القرن العشرين. هناك تعاريف عديدة للتنمية البشرية وليس هناك تعريف شامل وشافي، ونذكر منها: عرفاها د. عبد الكريم بكار يقول: "التنمية عبارة عن تحريك عملي مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها"⁽¹⁾

من اصدارات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة، قد شملت مفاهيم لها، فأكيدت انها "عملية تهدف إلى زيادة القدرات المتاحة أمام الناس، ومع كون هذه الخيارات غير محددة فإنه يمكن تمييز ثلاثة خيارات مهمة تمثل في ضرورة أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة ويحصلوا على الموارد الضرورية لتحقيق مستوى حياة كريمة"، ثم تستمرة هذه الخيارات تحتوي الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.⁽²⁾

"ولقد ظل هذا المفهوم واضحاً في أدبيات الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى منتصف الثمانينيات، حيث تم اعتبار تدريب الكوادر الوطنية المؤهلة بشكل جزءاً مما لا ينفصل عن تنمية الموارد البشرية"⁽³⁾

1- د. بكار ، عبد الكريم- مدخل إلى التنمية المتكاملة، دار القلم، دمشق، ط الاولى 1420 هـ - 1999م، ص 9.

2- العاني، اسامي، المنظور الاسلامي للتنمية البشرية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2002م، ص 11.

3- المرجع السابق (ص 12)

وقد " اعتمدت الأمم المتحدة التعليم والتدريب نواه أساسية لتحقيق التنمية حيث حددت ثلاثة أوجه رئيسة لتنمية الموارد البشرية وهي: ⁽¹⁾

- استخدام أفضل لقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج.
- تحسين نوعية القوى العاملة من خلال التعليم المهني والتدريب.
- حفز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية واسنارك أوسع للفئات الاجتماعية".

وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990م بأن: "للتربية البشرية جانبين الاول: هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني: هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة اما بالتمتع بوقت الفراغ، او في الاغراض الانتاجية، او في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية". ⁽²⁾

وعليه يرى الباحث ان التنمية البشرية هي:

تحرك عملي مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تعمل على احتواء واستثمار كافة القدرات والطاقات والعمل على تفعيلها واعادة توظيفها من خلال عقيدة معينة لتحقيق افضل النتائج التي تعود على الفرد والمجتمع.

2-4-2 أهداف التنمية البشرية:

- الارتقاء بالإنسان للعيش حياة كريمة متكاملة اخلاقيا وعلميا واجتماعيا..... الخ.
- اعطاء الإنسان الحرية ليستخرج المواهب والقدرات عنده والعمل على زيادتها وتشغيلها بشكل افضل.
- تعمل على تطور قدرات، وزرع الثقة بالنفس لتعزيز القدرة في الابداع.
- تعتمد على الاكتفاء الذاتي للإنسان من خلال قدراته، للوصول الى حياة خالية من الفقر والجهل.
- استغلال جميع الموارد البشرية المتعددة، ومعرفة فن التعامل معها لينفع بها نفسه وأسرته ومجتمعه.

1- العاني، اسامي، مرجع سابق (ص 12) .

2- العاني، اسامي، مرجع سابق (ص 13 - 14) .

5-2-2 التنمية المحلية:

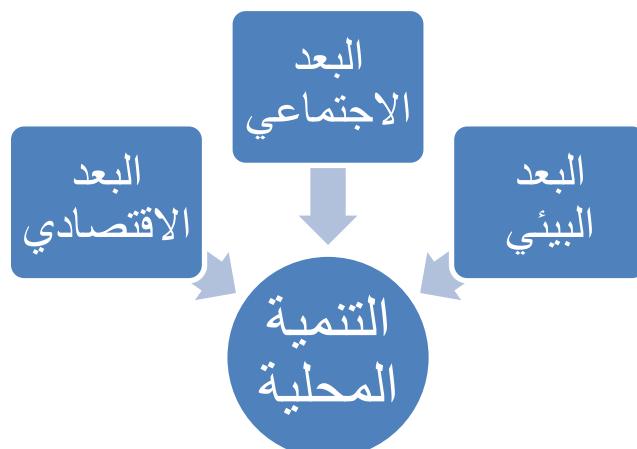
تعتبر التنمية المحلية هي ركن اساسي من اركان التنمية الشاملة، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي أصبحت من اهم الاهتمامات لمختلف الحكومات، وهي مطلب اساسي لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع المكاسب بين مختلف الاجيال، ويحتاج الفقر الي جهود جبارة لمعالجة المشاكل الناتجة عنه، بذلك تكون التنمية المحلية اهم آداه لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، ليكون هناك نوع من التوازن بين الاقاليم المختلفة، دون العبث بالأبعاد السياسية.

5-2-1 تعريف التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجها وذلك من خلال ايديولوجية معينة. وهي عبارة عن عملية معقدة علي المدى الطويل، وتشمل ابعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية.....الخ، وفي هذا المجال من العمل بالضوابط البيئية وعدم تجاهلها والحفاظ علي الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية.⁽¹⁾

"التنمية المحلية لها ابعاد منها:

- أ- بعد الاقتصادي.
- ب- بعد الاجتماعي.
- ت- بعد البيئي.⁽²⁾



شكل رقم(2-3) يوضح ابعاد التنمية المحلية

1- غريبي، أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، ورقة بحثية، منشورة في مجلة البحوث والدراسات العلمية، اكتوبر 2010م، ص.3.

2- غريبي، أحمد، مرجع سابق، ص.3.

2-5-2 معايير التنمية المحلية:

والتنمية المحلية لها معايير "انظر الجدول (2-2)"

جدول رقم (2-2)، يوضح معايير التنمية المحلية، المصدر: د. غريبي، أحمد،

مرجع سابق ص 11

المعايير البيئية	المعايير الاقتصادية	المعايير الاجتماعية
- تقليل انبعاث غازات الدفيئة.	- تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية.	- تحسين جودة الحياة
- الحفاظ على الموارد المحلية	- الانتاج من اجل التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات.	- تخفيض وطأة الفقر
- توفير المنافع الصحية المحسنة والمنافع البيئية الأخرى.	- نقل التكنولوجيا الجديدة.	- تحقيق العدالة والمساواة
- المحافظة على محفظة الطاقة المتعددة المحلية.		

6-2-2 التنمية المستدامة:

"لقد استخدم هذا المصطلح أول مرة سنة 1980م في برنامج الاستراتيجية للبقاء"⁽¹⁾، تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر.

وفي سنة 1991م تطور مفهوم التنمية المستدامة من خلال برنامج الامم المتحدة للبيئة كما يلي: "تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الانظمة البيئية".⁽²⁾

1-التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، الأدوات المستقبلية للكنونات المركزية والمحليات والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني، أوراق عمل مؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 68.

2-م.ادریخ، مجد عمر، استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الاراضی والمواصلات في مدينة نابلس، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، 2005م، ص 21.

ايضا عرفت التنمية المستدامة "بأنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون ان تساوم على قدرة الاجيال القادمة أو تزاحمها على تلبية احتياجاتها الخاصة".⁽¹⁾

ويرى الباحث ان التنمية المستدامة تسعى للحصول علي توازن بيئي وسكاني وذلك من خلال الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية، حتى تعيش الاجيال الحالية دون الالحاق بالضرر علي الاجيال القادمة، وايضا تعالج التنمية المستدامة مشاكل الفقر وتعطي مستقبل افضل للمجتمع، وتحقيق العدالة بين افراد المجتمع، والتقليل من المخاطر التي تنتظرونهم.

2-6-1 اهداف التنمية المستدامة:⁽²⁾

تسعى فكرة التنمية المستدامة الي توجيه السياسات التنموية المستقبلية الفاعلة بحيث تعمل علي تحقيق مجموعة من الاهداف.

1. المحافظة علي المصادر واستمرار تزويدها للأجيال القادمة عن طريق الاستخدام الفعال للطاقة غير المتجددة والمصادر المعدنية من خلال الانتاج العاليه واعادة التشغيل وتطوير تقنيات بديلة غير مؤذية للبيئة مع المحافظة علي التنوع البيولوجي.
2. تحسين وتطوير البيئة المبنية، فالمحافظة علي المصادر الطبيعية والمصنعة تحتاج الي تقليل استهلاك الطاقة والمحافظة علي انتاجية الارض وتشجيع اعادة استخدام المباني، تختلف الاستدامة تبعا لحجم وكثافة التجمعات البشرية وهنا لا بد من تطوير تقنيات في الطاقة والبناء والتصنيع والمواصلات لتحقيق هذه الاستدامة.
3. تحسين نوعية البيئة بالتنمية يجب ان تحرم البيئة بحيث تقلل من التلوث وتحمي النظام البيئي وصحة الانسان.
4. تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من سياسات التنمية التي تزيد حجم الفجوة بين الغني والفقير.

1-التنمية المستدامة والادارة المجتمعية، مرجع سابق، ص68.

2- التنمية المستدامة والادارة المجتمعية، مرجع سابق، ص22-23

5. تحقيق مبدأ المشاركة السياسية كلما زاد حجم المساواة زاد حجم التغيرات الأساسية في الاستهلاك وموقع المصادر وانماط الحياة كما ان الاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها دون التزامات سياسية لإحداث التغيير من الأعلى والمشاركة من الأسفل.

7-2-2 التنمية الزراعية:

لتحقيق استراتيجية التنمية للقطاع الزراعي لا بد من أهداف وسياسات وبرامج، ولا شك أن وضوح الأهداف وواقعيتها تعتبر مطلباً ضرورياً يُسهل كثيراً مهمة اختيار السياسات المناسبة والتي يتم عن طريقها تحقيق هذه الأهداف. فالأهداف غير الواضحة أو الطموحة جداً قد لا يتم الوصول إليها نظراً لقصور الموارد والإمكانات المحلية اللازمة لتحقيقها، كما أن الأهداف المتواضعة في ظل الإمكانيات والموارد الكامنة يعني انخفاض الكفاءة الإنتاجية وهدر للموارد والإمكانات المتاحة. لذلك لا بد من وضع أهداف معقولة تؤدي إلى الاستغلال الأمثل والأكفاء للموارد والإمكانات المتاحة.

ويختلف تحديد الأولويات في أهداف التنمية من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل دولة من حيث المنهج الاقتصادي الذي يحكمها ومرحلة التنمية التي تعيشها والموارد والإمكانات المتوفرة لديها، ومن هذا المنطق يمكن القول أنه نظراً لاختلاف ظروف فلسطين عن ظروف الدول الأخرى فإن أهداف التنمية الزراعية أيضاً تختلف عن الدول الأخرى، وهي متغيرة نظراً للتغير سلم الأولويات مع مرور الزمن.

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الهامة في فلسطين، الامر الذي يستدعي حمايتها وتطويرها واصلاح ما تم توفيره منها، حيث يساهم بنسبة حوالي 10% من اجمالي الناتج المحلي وايضاً يساهم بنسبة كبيرة من الصادرات الى الخارج وايضاً تكون نسبة العمالة الزراعية من محافظات الوطن حوالي 13% من اجمالي اليد العاملة الفلسطينية بذلك يقوم القطاع الزراعي بتوفير فرص العمل الضرورية لمحاربة البطالة والفقر من جهة وتقليل استيراد المنتوجات الزراعية، الحفاظ على الامن الغذائي، ومنذ بدء الازمة والحصار وتقيد حركة المعابر بسبب الممارسات الاسرائيلية كل ذلك احدث اضرار كبيرة على الزرعة واليدي العاملة بشكل مباشر وغير مباشر. ⁽¹⁾

1-د. ابو القمصان، خالد، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين الاستثمار وتحديا المستقبل، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول، الجامعة الاسلامية، 2005، ص.7

8-2-2 التنمية الصناعية:

تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تلعب الصناعة دوراً مهماً في الاقتصاد العربي كغيره من الاقتصاديات الأخرى باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الاقتصادية من تجاري ومدفوعات وتشغيل الأيدي العاملة، وتقليل معدل البطالة الحالي وتتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة.

من هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنمية شاملة، لا سيما وأن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية.

منذ قيام السلطة الفلسطينية شهد القطاع الصناعي نمواً ملحوظاً على الساحة الوطنية وخاصة قطاع غزة في المنشآت الصناعية وذلك نتيجة الانفتاح على بعض الدول العربية والأجنبية وأيضاً توقيع الاتفاقيات، العمل على تحديد المناطق الخاصة بالصناعات على المخطط الإقليمي، لذلك تم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال من الداخل والخارج على الاستثمار في مجال الصناعات، حيث شكلت الصناعات ما يقارب 14.2% من إجمالي الناتج المحلي، كانت تستوعب أكبر عدد ممكن للأيدي العاملة.⁽¹⁾

9-2-2 التنمية العمرانية:

9-2-2-1 مفهوم النمو والتنمية العمرانية. :

يشير اصطلاح النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث، وعليه فإن النمو العمراني هو ازدياد حركة العمران كنتيجة طبيعية لزيادة السكانية الطبيعية والهجرات المتتالية، وهو حالة امتداد للمدينة وتداخلها في ضواحيها الريفية المحيطة بها لسد الاحتياجات .

1- د. أبو القمصان، خالد، المرجع السابق، ص.8.

2- البسطويسي، مجدى محمد ، عبدالوهاب ابراهيم حلمى، محمد مصطفى عبد الحفيظ، تقييم و دراسة تطوير استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة لإقليم سيناء و قناة السويس حتى عام 2017م، ورقة بحثية، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، ابريل 2007م، ص.2.

أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة وترانيمية ودائمة عبر فترة من الزمن في مختلف جوانب الحياة، كما يمكن القول بأنها مجموعة من الأنشطة ضمن نظام ما يهدف إلى تلبية بعض الاحتياجات وحل بعض المشكلات وتعمير مكان ما سواء كان موقعاً أو مدينة، سواء مكاناً جديداً أو قائماً، حيث يتم تحديد المشكلات كبداية وتحديد الأهداف كنهاية، ثم وضع المخططات العمرانية الازمة لتحقيق هذه الأهداف على مدى زمني معين.

مما سبق نجد أن التنمية الشاملة هي عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً، وذلك في إطار الموارد والإمكانيات المتاحة، وهذه التنمية الشاملة لابد وأن يكون لها هيكل وسمات وخصائص وأبعاد وأهداف تعمل عليها لتكون مناسبة للارتفاع بالمجتمع.

2-9-2-2 أهداف التنمية العمرانية الشاملة :⁽¹⁾

1. الإشباع الدائم للاحتياجات الأساسية للجماهير.
2. العمل على خفض الواردات بتشجيع الإنتاج المحلي لها سواء في الصناعات والزراعة وغيرها.
3. تشجيع التصدير على كافة المستويات زراعياً وصناعياً وغيرها.
4. توفير الاحتياجات الاستهلاكية للفئات غير القادرة.

1- البسطويسي، مجدى محمد، المرجع السابق، ص3.

10-2-2 التنمية السياحية:

لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية ففي البعض أنها تحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية أو في الإنتاجية السياحية، إلا أنها لا يمكن أن تقصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة، وإنما يجب أن تمتد لتشمل كل من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهما لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف محددة وطنية وقطاعية وإقليمية.

والتنمية السياحية هي "التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين"⁽¹⁾.

فهي تتضمن كل من الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية للدول، وتحسين إنتاجية القطاع السياحي فيها. لقد أصبح مفهوم التنمية السياحية يرتبط في نظر الدول المتقدمة والنامية بنمو حياة وسلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات الموجودة بإقليم ما، مما يستوجب العمل على تأهيل هذا المفهوم لمصلحة نمو وزيادة الموارد والثروات ، لذا كانت هناك عوامل أدت إلى إحداث هذا المفهوم منها :

- تعد السياحة نشاطا اقتصاديا، أي أن الدخل يتزايد في الدول السياحية التي تستطيع أن توفر معظم خدمات ومتطلبات صناعة السياحة.
- تتأثر صناعة السياحة بعامل التكاليف، فتزايـد أسعار السفر والخدمات السياحية ينتج عنه ضعـف إقبال الزوار.
- خاصية التغيير الكبير للطلب السياحي الذي يتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بطبعتها وحجمها.
- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين كما في العديد من الصناعات، وخاصة أن الموسم السياحي يتسم بالموسمية، مما يعني عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة.
- صعوبة استقطاب السياح وجذبهم مرة أخرى لنفس الأقاليم السياحية، نظرا لكثرـة المغريـات السياحـية في العالم.

1- جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م ، ص 9

3-2 التطور:

1-3-2 تعريف التطور لغةً:

التَّطْوُرُ - تَطْوُرُ :

التطور : التغيير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها ، ويطلق أيضاً على التغيير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه. ⁽¹⁾

2-3-2 تعريف التطور اصطلاحاً:

التحسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة.

هذا العصر هو عصر التطور كل شيء فيه يتغير الأفكار العقائد، القيم والمفاهيم، الأخلاق والتقاليد، الصور المادية للحياة، المسكن والملابس والمأكل، وسائل المواصلات ووسائل الإعلام الحرب والسلم، الآلة، الإنسان.

لا يمر يوم ولا تمر ساعة إلا وينتظر فيها التطور من الغرب المتحضر إلى الشرق المتأخر، ولا يوجد شيء واحد ولا عمل واحد ولا مفهوم واحد لا تدخل فيه فكرة التطور ولا يتصور الناس شيئاً في الحياة إلا من خلال فكرة التطور. ⁽²⁾

1- إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار - المعجم الوسيط - دار التنشر : دار الدعوة- الجزء الثاني - ص570.

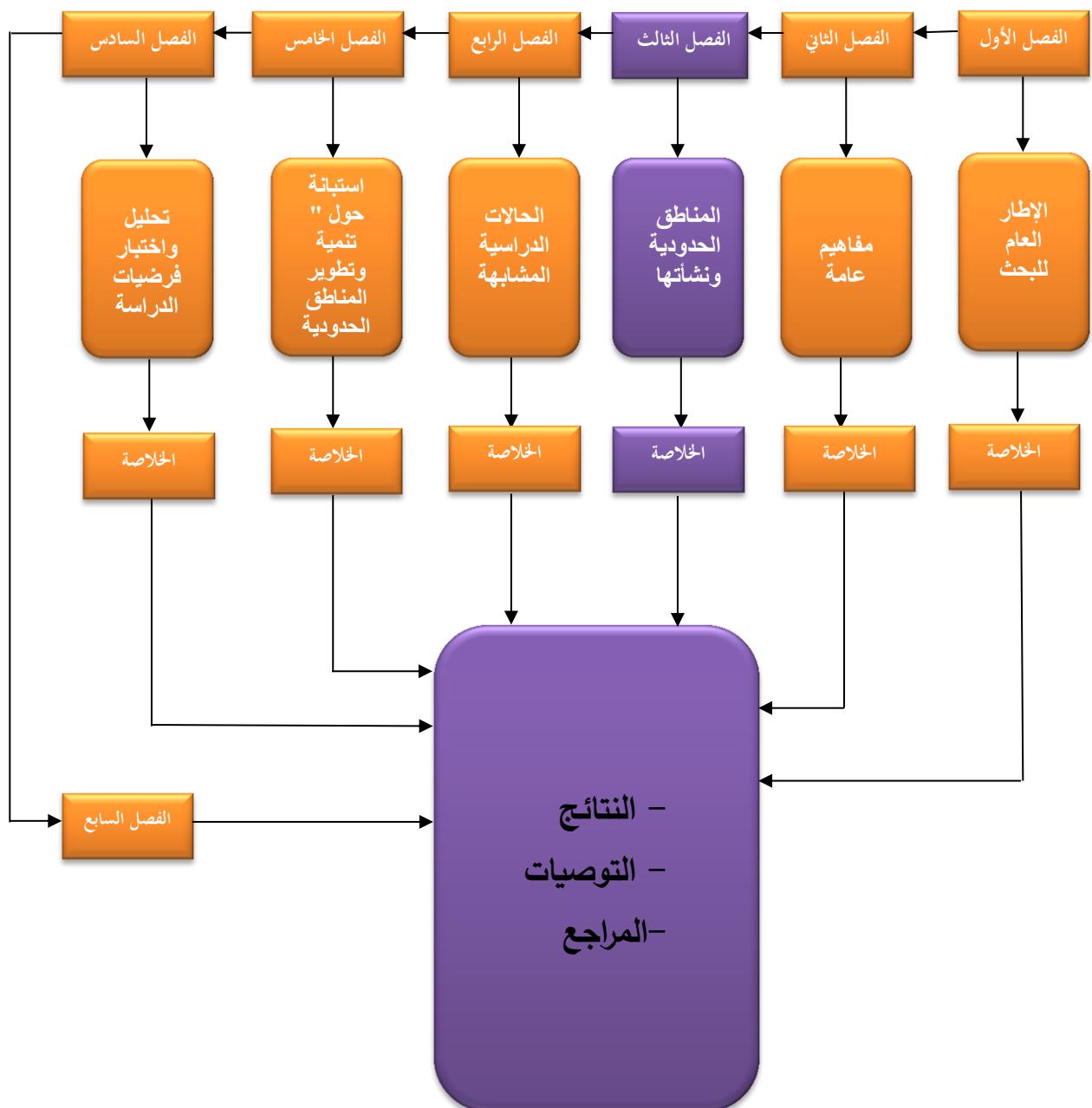
2- قطب، محمد، كتاب التطور والثبات في حياة البشرية، دار النشر: دار الشروق، ص5

4-2 الخلاصة:

طرق الباحث لدراسة بعض المفاهيم العامة في هذا الفصل، من خلال دراسة مفهوم التنمية وتعريفها لغة واصطلاحاً، ومن ثم انواع التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبشرية المحليةالخ، ومدى تأثيرها على الحدود وانتعاش الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، والترابط الاجتماعي بين الدول، وكيفية التخلص من مظاهر الركود، والقضاء على البطالة المتراكمة وكيفية الاستفادة من الطاقة البشرية العاملة وتميزها، وأيضاً للارتقاء بالإنسان للعيش حياة كريمة أخلاقياً وعلمياً واجتماعياً..... الخ، ومن ثم التعرف على التطوير من خلال تعريفة لغة واصطلاحاً.

الفصل الثالث

المناطق الحدودية ونشاطها



الفصل الثالث

المناطق الحدودية ونشأتها

تمهيد

1-3 ماهية الحدود الدولية:

1-1-3 تعريف الحدود.

2-1-3 تعريف الحدود لغةً.

3-1-3 تعريف الحدود اصطلاحاً.

2-3 مفهوم الحدود الدولية.

3-3 تصنیف الحدود الدولية ومعايير تحظیتها.

3-3-1 تصنیف الحدود الدولية.

3-3-2 الحدود التاريخية والحدود الاتفاق.

5-3 المنازعات الحدودية وطرق تسویتها.

1-5-3 المنازعات الحدودية.

2-5-3 طرق تسویة المنازعات الحدودية.

6-3 مفهوم العلاقات الدولية.

1-5-3 أهمية العلاقات الدولية.

2-5-3 التأثير المتبادل بين الحدود والدول.

7-3 قطاع غزة.

1-7-3 محافظة رفح.

2-7-3 الترتيبات الامنية علي جانبي الشريط الحدودي.

3-7-3 معابر قطاع غزة.

7-3 **الخلاصة.**

3-1 ماهية الحدود الدولية:

نظراً لأهمية الحدود الدولية في حياة الدول ونشأتها لما لها من تأثير سياسي واقتصادي واجتماعي وقانوني في علاقة الدول فيما بينها، لذلك فإنه من المهم التعرف على تاريخ الحدود ونشأتها وأنواعها ومن ثم التعرف على نشأة المعابر وضرورتها وجودها كنتيجة لظهور الحدود الدولية.

1-1-3 تعريف الحدود:

طرق كثير من اللغويين، وكذلك السياسيين والعلماء إلى تعريف الحدود، وهناك تشابه بين تعريف الحدود الدولية لغةً واصطلاحاً في كثير من الكتب وقاميس اللغة، وسيتم هنا تعريف الحدود لغةً واصطلاحاً.

1-2 تعريف الحدود لغةً :

يقصد بالحدود وهي جمع حد: التمييز بين شيئين خشية اختلاطهما، ويقال حدد الدار أي جعل له حدأً وحدد الأرض أقام لها حداً، وكذلك يقصد بها منتهى الشيء حد وتميزه عن الشيء، والمحدد هو المعين بحدوده⁽¹⁾، ويقال فلان حديد فلان، إذا كانت أرضه إلى جانب أرض الآخر⁽²⁾.

فالحد هو المنع⁽³⁾، ومنه سمي الباب حداداً لمنعه الناس عن الدخول في الدار. وفي لسان العرب في الحجاز تأتي الحدود بمعنى: الأرف⁽⁴⁾، أرف: الأرفة بوزن الغرفة الحد والجمع أرفٌ كغرف وهي معالم الحدود بين الأرضين.

1- معلوم، لويس ، المنجد، منشورات ذو القربى، مطبعة الغدير، ط37 ، إيران ، 1423 ، ص120.

2- الأستاذ، النزاوي، طاهر احمد ، ترتيب القاموس المحيط ج 1 ، ط1، 1959 ، ص 517 ، وكذلك سعيد الخوري، اقرب الموارد، بيروت، سنة 1889 م، ص 171 .

3- الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق محمود ظاهر ، دار الكتاب العربي، بيروت، ج1، 1955 م ، ص53 .

4- الأنباري، زكريا بن محمد، الحدود الأئقية و التعريف الدقيقة، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج1، 1411 هـ، ص80 .

3-1-3 تعريف الحدود اصطلاحاً .

الحد يقصد به : خط وهمي يفصل قطعتين من الأرض أحدهما عن الأخرى وهذا ما جاء في قاموس (Jowett)⁽¹⁾ ولعل التعريف السالف تقصه الدقة ،كونه يخلط بين التعريف لغة واصطلاحاً .

وايضاً الحد في الاصطلاح: هو الحاجز أو الفاصل بين شيئين لتمييز أحدهما عن الآخر ، لكلا يختلط أو يعتدي أحدهما على الآخر⁽²⁾.

و كما نجد من بين فقهاء القانون الدولي من يعرفها إنها :

خطوط ترسم على الخرائط لتبيّن الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها، وتعين هذه الحدود من الأهمية بمكان إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها ، ووراءها تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة غيرها⁽³⁾.

عرفه آخرون بأنه الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه ويفصل بين سيادة هذه الدولة او الدول الأخرى المجاورة. عليه فإن الحدود تعد بمثابة الخطوط التي تحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها ووراءها تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة غيرها من الدول⁽⁴⁾.

1- Cakwurah , A.O., The settlement of Boundaries . Disputes in international law , Manchester Univ. pcese , 1967, p.9.

2- جاء في لسان العرب ابن منظور الحد هو الفصل بين شيئين لثلا يختلط أحدهما بالآخر و لثلا يعتدي أحدهما على الآخر ، وفلان حديد فلان إذا كانت أرضه إلى جانب أرضه (ابن منظور ج 4 ص 115) وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي الحد هو الحاجز بين شيئين ، ومنتهى الشيء حد ، وتمييز الشيء عن الشيء (الفيروز أبادي ج 1 ، ص 286 - 287) .

3- صادق، أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995م، ص 297

4- حافظ، غانم، الوجيز في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م، ص 211، كذلك د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، مكتبة الثقافة والنشر، الأردن، 1997م، ص 54.

فكل دولة حدود تعين نطاق إقليمها الأرضي، وللحدود الدولية أهمية سياسية وقانونية كبيرة لأن الدولة تمارس سيادتها داخل حدودها، فعند الحد تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى⁽¹⁾.

والتعريف الأكثر دقة هو الذي أخذ به الدكتور محمد سامي عبد الحميد بقوله: ينصرف اصطلاح الحدود على وجه العموم إلى مجموعة الخطوط الوهمية المرسومة على سطح الكرة الأرضية أو أعلى، بغرض الفصل بين إقليم دولة بعینها وما يتاخمها من إقليم الدول الأخرى أو المناطق غير الخاضعة أو غير الجائز إخضاعها لسيادة أي من الدول⁽²⁾.

2- مفهوم الحدود الدولية :

لتوضيح مفهوم الحدود ، لابد من الاطلاع على التطور التاريخي للحدود . فكما هو معروف إن فكرة الحدود معروفة من القدم، وترتبط بفكرة الملكية عند البشر فلذلك كان هناك حدود لكل تجمع من الناس تمارس فيها كافة النشاطات من تجارة وزراعة وصيد لإشباع حاجاتهم من طعام وشراب وملبس. و كان يعمل على حماية الحدود والتجمع من الدخلاء ، وكانت تشعر تلك الجماعات بان حقوقها أو سلطانها لدائرة إقليمية يجب إلا تتعدي نطاقها⁽³⁾، وكان لا يجوز ان يعتدي احدهم على الآخر ومن يعتدي يكون هناك اختراق قبلي وتجاوزا يسدي على الخلاف والخصام وقد يؤدي إلى اندلاع القتال . وتبليورت فكرة الحدود في التاريخ من معرفة فنون الزراعة وما صاحبها عادة من صناعات منزلية وتجارية محلية، فالزراعة تحتاج إلى الإقامة الطويلة في موقع ثابت.

يرتبط مفهوم الحدود أيضا بظهور فكرة التملك الفردي والجماعي وال الحاجة إلى انشاء حدود أو فوائل بين الملكيات الخاصة وال العامة عن بعضها وإيجاد نوع من السلطة العليا للفصل في الخلافات التي تقام بين المالكين⁽⁴⁾.

1- حافظ، غانم، المرجع السابق.

2- سامي، عبد الحميد، محمد، أصول القانون الدولي العام، ج 1، ط 1، القاهرة، 1989م، ص 156 .

3- سلطان، حامد، القانون الدولي العام وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م، ص 468

4- توفيق، محمد، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 111، السنة 1993، ص 166 .

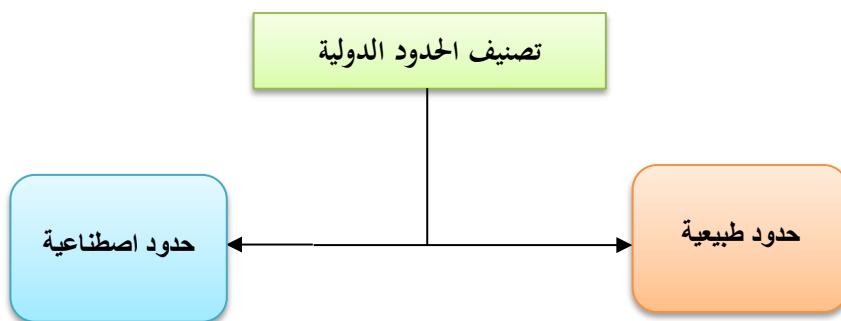
وكان القدماء يحرصون بأن تكون الحدود واضحة، تكون عندهم علامات ثابتة تقوم الطبيعة برسمها، أو تعينها على نحو لا يثير الشك في معناها أو المقصود من مدلولها ، ولذلك وصفت الحدود عندهم بأوصاف الدوام والخلود الأبدى.

فكان الهدف من توقيعها حماية الأموال، والحماية من العدوان الخارجي . ولذلك كانت الجماعات القديمة تقيم الأسوار وتحفر الخنادق للوقاية⁽¹⁾ ، إلا إن الحدود والفوائل الطبيعية هي الأكثر ثباتا والأوفر حماية وكان يعول عليها في هذا الشأن، وكانت تمثل مناطق انفصال وليس مناطق اتصال⁽²⁾.

3-3 ترتيب الحدود الدولية ومعايير تحظطها:

1-3-3 ترتيب الحدود الدولية:

هناك عدة ترتيبات للحدود الدولية ، إلا إنها جميعا تتفق على تقسيمات رئيسة كما سنوضح، وأبرز التقسيمات للحدود الدولية تقسيمها إلى حدود طبيعية وأخرى اصطناعية، وعلى الرغم من أهمية هذا التقسيم فهناك تقسيم آخر وهو ما يسمى بحدود اتفاقية.⁽³⁾



شكل (3-1): يوضح ترتيب الحدود الدولية

1- توفيق، محمد، مرجع سابق ، ص 468.

A.O. Cukwurah ,op. cit p 13. - 2

3- د. عبد الوهاب، عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية. مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977 ص55 . كذلك، دولت احمد صادق، محمد السيد جلوب، الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، 1975، ص100، كذلك، بي . سي، فوست . جغرافية الحدود، ترجمة محمد السيد نصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بلا تاريخ، ص49، كذلك انظر فتحي محمد أبو عيان، الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983م، ص154 .

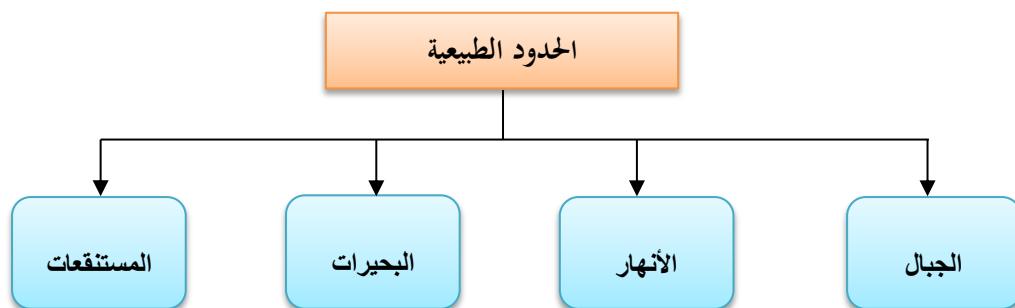
3-1-1 الحدود الطبيعية والاصطناعية:

وهي أقدم انواع الحدود التي استخدمت منذ القدم حتى يومنا هذا، ويستند هذا التقسيم على نظرية الحدود الطبيعية والحربية التي كانت تؤمن بها الإمبراطوريات القديمة، و تستند إلى فكرة توسيعية. فملوك فرنسا كانوا يرون إن نهر الراين وجبال البرنيه هي الحدود الطبيعية لحدود فرنسا ولذلك سعوا إلى التوسيعة ومد إمبراطورية فرنسا إلى تلك الحدود.

ولقد كان اللورد (كرزون - 1907) أول من اشار الى هذا التصنيف ثم تبعه بعد ذلك (فاوست - 1918) ثم (بوجز - 1940)⁽¹⁾.

أ - الحدود الطبيعية :

هي التي أوجدها الطبيعة، كسلسلة جبال أو أنهار أو بحيرات أو بحار.
ومن أمثلة الحدود الطبيعية⁽²⁾:



شكل (3-2): يوضح انواع الحدود الطبيعية

ب : الحدود الاصطناعية :

هي حدود وضعية من ايدي البشر عبارة عن خطوط اتفاقية على سطح الأرض، وكثير من الدول تلجأ إلى هذه الطريقة في حالة عدم وجود حد طبيعي بين الدولتين أو في حالة الرغبة في تعديل الحدود⁽³⁾ ، ويتم تثبيت موقع الحدود الاصطناعية وذلك من خلال معايدة أو اتفاق خاص بعد توقيعها على خريطة.

¹⁻ Samuel Van Valkenburg , Elements of Political Geography, prentice Hall Inc, New-York , 1944,p.145,p.149.

2- د. عبد الكريم علوان ، مصدر سابق، ص.55.

والحدود الاصطناعية إما إن تكون فلكية أو هندسية :



شكل (3-3): يوضح انواع الحدود الاصطناعية

1 - الحدود الفلكية :

وهي الحدود الموضوعة وفقا لخطوط العرض والطول. ومن أمثلة الحدود التي تقع وفق خطوط الطول، الحدود المصرية الليبية التي تسير مع خط طول (25) شرقا⁽¹⁾. إما بالنسبة لخطوط العرض فيمكن التمثيل لها بالحدود المصرية - السودانية، والتي تتماشى مع دائرة العرض (22) شمالا⁽²⁾.

2 - الحدود الهندسية:

وتتبع هذه الحدود خطوطا مستقيمة عادة ما تكون خطوط الطول ودوائر العرض، وتكون هذه الحدود عادة في الأماكن النائية كالصحراء. وقد يعبر عنها بالحدود الرياضية، وهي ملءة من خط مستقيم يصل بين نقطتين معروفتين، أو من قوس دائرة⁽³⁾ من مركز دائرة معروف. واستخدام هذه الخطوط يناسب الفراغ الصحراوي، والذي يكاد يخلو من أشكال المظاهر الحضارية، التي تستلزم الدقة في التحديد، مثل الحدود بين موريتانيا وتونس، وبين سوريا وكلا من العراق والأردن، وكذلك بين السعودية ومعظم الدول المجاورة لها.

1- د. محمد فتاح عقيل ،،مشكلات الحدود السياسية، الاسكندرية ، 1962 ، ص155.

2- د. توفيق، محمد، مصدر سابق، ص170

3- د. شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة وعبد الله سعد، المطبع الاهليه ، بيروت 1983، ص163.

وهناك العديد من الانتقادات وجهت لتقسيم الحدود إلى طبيعية واصطناعية⁽¹⁾، ويکفي هنا الاشارة إلى ما أورده الدكتور جابر إبراهيم الراوي إن جميع الوسائل التي تتشى خط الحدود هي من صنع الإنسان، سواء أكانت تتماشى مع الظواهر الطبيعية أو تقوم على أساس علامات وقوائم يضعها الإنسان بنفسه.

3-4 الحدود التاريخية والحدود الاتفاقية:⁽²⁾

ونذكر مفهوم الحدود التاريخية والاتفاق كالالتى:

أ - الحدود التاريخية أو الأزلية :

وهي الحدود التي وضعـت في الماضي والتي لم يطرأ عليها أي تغيير منذ زمن طـويل واكتسبـت قـوة بموجبـ الحياةـ الأـزلـيةـ علىـ أساسـ المـبدأـ المـتـعـارـفـ عـلـيـهـ فـيـ القـانـونـ الدـولـيـ،ـ المتـضـمنـ "ـ إـنـ القـبـولـ الطـوـيلـ لـحـيـاـةـ إـقـلـيـمـ وـمـارـسـةـ السـيـادـةـ عـلـيـهـ دـلـيـلـ حـاسـمـ عـلـىـ صـحةـ السـنـدـ وـالـسـلـطـةـ الشـرـعـيـةـ لـتـلـكـ الدـوـلـةـ"⁽³⁾.

ب - الحدود الاتفاقية⁽⁴⁾ :

يقصد بها الحدود الموقعة ضمن اتفاق بموجب معاـهـدةـ أوـ اـتفـاقـيةـ توـضـحـ الحـدـودـ بـيـنـ دـوـلـتـيـنـ أوـ أـكـثـرـ وـهـيـ الطـرـيقـةـ الـاعـتـيـادـيـةـ لـتـحـديـدـ موـاـقـعـ الـحـدـودـ الدـولـيـةـ .

وهـذاـ النـوـعـ مـنـ الـحـدـودـ إـمـاـ إـنـ يـكـونـ مـسـتـقـرـاـ وـجـرـىـ تـحـديـدـ وـتـخـطـيـطـهـ باـعـتـرـافـ الـأـطـرـافـ الـمـتـخـصـصـةـ وـاـتـقـاقـهـاـ وـلـيـسـتـ مـحـلـ نـزـاعـ،ـ فـتـكـونـ هـذـهـ الـحـدـودـ مـسـتـقـرـةـ وـثـابـتـةـ،ـ وـإـمـاـ إـنـ تـلـكـ الـحـدـودـ مـتـنـازـعـ عـلـيـهـ نـتـيـجـةـ لـعـدـمـ دـقـةـ التـحـديـدـ أوـ نـقـصـ الـمـعـلـومـاتـ الـجـغرـافـيـةـ أوـ إـنـ تـخـطـيـطـهـاـ تـأـخـرـ لـمـدـةـ طـوـيـلـةـ⁽⁵⁾.

1- د. جابر إبراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الجدود العراقية الإيرانية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975، ص 36.

2- لمزيد من التفاصيل ينظر د. فايز العيسوي ، مرجع سابق ، ص 185.

3- د. جابر إبراهيم الراوي ، مرجع سابق ، ص 36.

4- د. سلطان، حامد ، القانون الدولي العام - الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية القاهرة، 1978 ص 502 ، ص 467.

5- د. جابر إبراهيم الراوي ، مرجع سابق ، ص 36

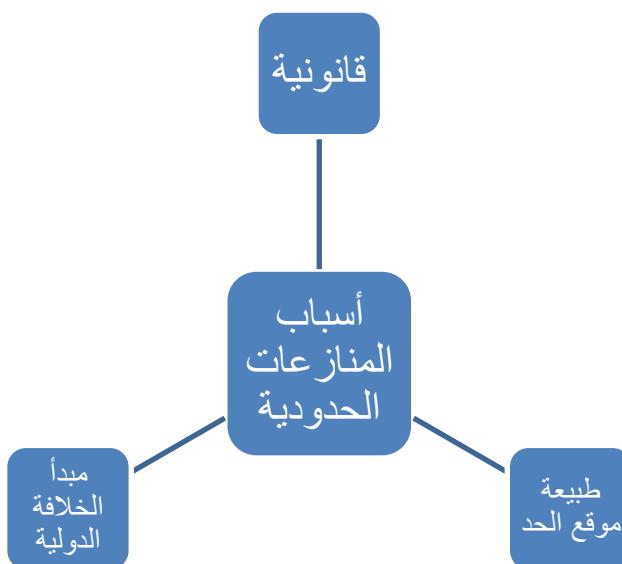
3-5 المنازعات الحدودية وطرق تسويتها:

عادةً ومنذ ظهور الحدود تاريخياً، ظهرت المنازعات الحدودية وأدت إلى حروب مدمرة، ولذلك سيتم التطرق لأسباب المنازعات الحدودية وطرق تسويتها وذلك لفائدة.

1-5-3 المنازعات الحدودية:

هناك العديد من الأسباب للمنازعات الحدودية في القانون الدولي ولكن ما يميز المنازعات الحدودية عن غيرها أنها تتعلق بمبدأ السيادة على إقليم معين.

ومن أسباب المنازعات الحدودية في كتاب الفقه الدولي والجغرافية السياسية لم تخرج عن ثلاثة مجموعات إما قانونية متعلقة بمعاهدة الحدودية المجموعة الثانية متعلقة بطبعية موقع الحد وهذه المجموعة من الأسباب تتدرج تحتها أسباب كثيرة اقتصادية أو استراتيجية أو سياسية أو تاريخية ... الخ والثالثة تتدرج تحت مبدأ الخلافة الدولية وهذه تنشأ عن توارث الدول.



شكل رقم (3-4) يوضح أسباب المنازعات الحدودية

1-1-5-3 الأسباب القانونية:

المعاهدة الحدودية كغيرها من المعاهدات يجب أن تتوافر فيها جملة من الأركان بما يحقق الهدف من إبرامها فيجب أن تكون مبنية على معلومات دقيقة وأن تكون عباراتها واضحة

وصريحة لا تقبل التأويل . وان تستكمل الإجراءات القانونية لإبرامها سواء السابقة أو اللاحقة لها وفق ما أقرته (اتفاقية فينا) لقانون المعاهدات⁽¹⁾ إذا فالأسباب القانونية التي قد تسبب نزاع حدودي ذات صوراً عديدة يمكن التطرق إليها من خلال التالي:



شكل رقم (3-5) يوضح الاسباب القانونية التي قد تسبب نزاع حدودي

١- الاختلاف في تفسير نصوص الاتفاقية الحدودية:

يعود ذلك الاختلاف نظراً لعدم كفاية المعلومات التي تبني عليها الاتفاقية والجهل بطبيعة الموقع الحدودي لدى المتفاوضين قد يؤدي إلى إن تفسر دولة نص الاتفاق بشكل مغایر لما تراه الدولة فمثلاً في عام 1913 جرى تعيين الحدود العراقية - الكويتية، تم اعتبار وادي الباطن الذي يتراوح عرضه بين ميلين وثمانين أميال حداً بين البلدين، ولكن الجانبين اختلفاً في تفسير هذا النص ما إذا كان خط الحدود يسير إلى جانب الوادي الأيمن أو الأيسر أو منتصف الوادي.

⁽²⁾

1- العطية، عاصم، القانون الدولي العام، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1992م، ص 458.

2- النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، 1975م، ص 144

2- عدم الاعتراف بشرعية الاتفاقيات :

يقوم أحد الأطراف ويشكك بعدم شرعية الاتفاقيات حجته في ذلك قد تستند إلى عدم استيفاء الإجراءات الدستورية والقانونية للمصادقة عليها في دولته، على إنها مخالفة للدستور أو الموقعين عليها غير مخولين بذلك.

مثال على ذلك عدم اعتراف العراق بمعاهدة الحماية التي وقعتها الشيخ مبارك مع الحكومة البريطانية عام 1819م بدعوى عدم أحقيته في ذلك لكونه تابعاً للسلطة العثمانية⁽¹⁾.

3- الخلاف حول الجانب الإلزامي في الوثائق الرسمية:

في مثل هذه الحالة يرى أحد الأطراف أنه غير ملزم بتنفيذ ما ورد في الاتفاقيات أو المعاهدات لكونها ليست ملزمة في حد ذاتها، كما كان الحال في النزاع القطري - البحريني حول جزر (حوار) حيث انكرت البحرين إلزامية المذكرات والرسائل المتبادلة مع قطر عام 1988 و 1990م⁽²⁾.

4- حق التقادم المكتسب :

وهو الاعتراف بسيادة دولة على منطقة نتيجة استمرار سيطرتها عليها لمدة طويلة جداً، وقد اشترط الفقه الدولي للتقادم المكتسب عدة شروط، والمثال في هذا السياق هو مطالبة السعودية بوابة (البريمي) على أساس إنها كانت تحت سيطرتها منذ 1775م⁽³⁾.

3-2-1 طبيعة منطقة الحد:

المنطقة الحدودية تلعب دوراً مهماً في إثارة المنازعات الحدودية وذلك قد يرجع إلى عدة أسباب منها جغرافية واقتصادية وسياسية واستراتيجية وعسكرية .

1- وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج 1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961، ص

2- المرجع السابق

3- د. صلاح العقاد، استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، السنة الحادية عشر، العدد 43 تموز 1985م، ص 143.

3-1-5-3 الخلافة الدولية.

المقصود بالخلافة الدولية : مجموعة القواعد القانونية التي تعالج مسألة التغيير في السيادة وتحديد أثارها⁽¹⁾، فهي اتفاقية حول دولة محل دولة أخرى.

ومن المعروف ان معاهدات الحدود تضم وضعاً قانونياً معيناً وهو ما يتعلق بمسألة الحدود ولكن قد ترتبط بأهداف أخرى.

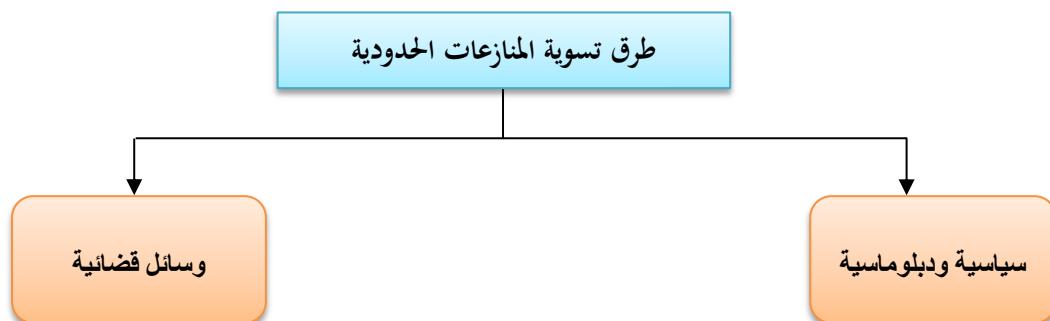
3-2 طرق تسوية المنازعات الحدودية:

المنازعات الحدودية كغيرها من المنازعات الدولية لها طرق معينة يتم تسويتها بموجبها، وتطور العلاقات الدولية والقانون الدولي تطورت هذه الطرق حتى أصبحت إلزامية يجب إتباعها لحل أي نزاع دولي علي الحدود، ولهذا سعت الدول إلى ترسیخ قواعد تنظم وسائل حل منازعاتها

ويمكن تصنیف الوسائل كالتالي:

1- الوسائل السياسية والدبلوماسية .

2- الوسائل القضائية .



شكل (3-6): يوضح طرق تسوية المنازعات الحدودية

1- Ahmed Abu Alwafa "Arbitration and adjudication of International Land Boundary Disputes" Vol.42, 1986. p.179.

3-5-2-1 الوسائل السياسية والدبلوماسية :

ويمكن هنا تقسيمها إلى جزئين هما (طرق سياسية وأخرى دبلوماسية) والطريقتين كلاهما مشتركتان في عامل واحد، هما طريقتين يلعبان دوراً كبيراً بطريقة ودية، ومن حيث المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق.

إما الوسائل السياسية لتسوية المنازعات الدولية بموجب عهد عصبة الأمم سنة 1919م،

استمرت حتى سنة 1939م ثم أعيدت مع ميثاق الأمم المتحدة في سنة 1945م⁽¹⁾.

والوسائل الدبلوماسية، ميزتها إنها لا تمارس إلا ببرضا واتفاق الأطراف المتنازعة التي

تقبل نتائجها طواعية⁽²⁾، ويمكن دراستها على النحو الآتي:



شكل رقم (3-7) يوضح الوسائل السياسية والدبلوماسية

1- البشير، الشافعي محمد، القانون الدولي العام في السلم وال الحرب، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1971م، ص 401 .

2- العبدلي، عبد المجيد، قانون العلاقات الدولية، دار الأقواس للنشر، الطبعة الأولى، 1994م، ص 315.

الوسائل الدبلوماسية:

1- المفاوضات:

هي تبادل الآراء بين الدولتين المتنازعتين حول الموضوع المتنازع عليه بهدف الوصول إلى تسوية النزاع القائم بينهما. ويقوم بالتفاوض المبعوثون الدبلوماسيون للدول اطراف النزاع عن طريق التنسيق والاتصال كل منهم بوزير خارجية الدولة الأخرى، وقد يتم تعيين مندوبي مختصين للمفاوضة، واما ان تكون المفاوضات شفهية أو مكتوبة أو الطريقيتين مع بعضهم، وتتوقف فائدتها على روح النقاش التي تسود المفاوضات، الأمر الذي يتطلب ان يكون هناك تكافؤ بين القوى السياسية المتنازعة⁽¹⁾.

2- المساعي الحميدة:

وهي التدخل الودي من جانب دولة محايدة أو منظمة دولية في حالة خلاف يتشعب بين دولتين، بهدف تحسين العلاقات بين الدولتين⁽²⁾.

وإيجاد جو أكثر ملاءمة لاستئناف المفاوضات والوصول إلى تقاهم فيما بينهما. وبذلك ترمي المساعي الحميدة إلى هدف مزدوج، تبعاً للظروف التي تتم فيها⁽³⁾.

3- الوساطة:

هو التدخل الودي الذي تقوم به دولة ثالثة محايدة أو منظمة دولية أو إقليمية للوصول إلى تسوية لخلاف قائم بين دولتين أو أكثر عن طريق الاشتراك في المفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين لتقريب وجهات النظر بينهما ووضع الاقتراحات للتوصل إلى حل مناسب للنزاع . وتحتفل الوساطة عن المساعي الحميدة في إن الأولى تشارك دولة ثالثة أو المنظمة في وضع الاقتراحات للتوصل إلى حل مناسب للنزاع بينما يقتصر دور الثانية على مجرد تقبير وجهات النظر لأجل استئناف التفاوض⁽⁴⁾.

1- شارل روسو، مرجع سابق، ص285.

2- سرحان، عبد العزيز محمد، تسوية المنازعات الدولية وإرساء مبادئ القانون الدولي مع التطبيق على مشكلة الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، 1986م، ص2.

3- شارل روسو، مرجع سابق، ص285.

4- غانم، محمد حافظ، مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الثالثة، مطبعة النهضة القاهرة ، 1963، ص613.

4- التحقيق:

يقصد بها الاتفاق على تشكيل لجنة دولية تتولى مهمة جمع وفحص وتحقيق الواقع المتنازع عليها ووضعها في تقرير دون إن تتخذ قرار في ذلك بل ترك أمر الحكم عليها إلى الأطراف المتنازعة. وطريقة التحقيق طريقة جديدة لتسوية المنازعات الدولية ، اقترحته روسيا في مؤتمر لاهاي الأول عام 1899⁽¹⁾.

3-6 مفهوم العلاقات الدولية:

لتشابك المصالح وتعقدتها بين الدول وتنامي الأطماع التوسعية، رسمت خطوط الحدود وظهرت كيانات سياسية لم تكن قائمة كما أنه أدمجت وحدات قائمة مما مهد هذا لكثير من الصراعات والأزمات، ونجد الحدود كانت احدى العوامل في التقارب والتباين بين الدول بل إن اغلب الصراعات كانت حول مناطق او مناطق بها موارد او لميزة عسكرية وأمنية او تاريخية لمدينة ومنطقة، لذلك نتطرق لهم العلاقات الدولية وتأثير الحدود عليها.

هناك العديد من التعريفات ذكر منها:

يعرف جون بورتون(John Burton) العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"⁽²⁾.

ويعرفها رينولدز (Reynolds) "أنها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"⁽³⁾.

1 - Mans Kelsen, Principles of International law, Third printing, Rinehart and Company Inc, New York, 1959,p.363.

2- توفيق، حقي سعد، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للطباعة والنشر 2004، الطبعة 2، ص 11.

3- توفيق، حقي سعد، مرجع سابق، ص 11.

ويعرفها ماكيلاند (Mkeland) بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة للمحيطة بالتفاعلات"⁽¹⁾.

أما كوبينسي رايت (Quincy Wright)، فيقدم تعريفاً واسعاً للعلاقات الدولية، وينبع من نظرته إلى العلاقات الدولية بأنها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية"⁽²⁾.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وشافي للعلاقات الدولية يتفق عليه من جميع الباحثين والختصين، فإن الاطلاع على هذه التعريفات يوضح لنا أن العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية، إذ استخدم معظم المختصين عبارات مطلقة وشاملة لتعريفها مثل كيانات اجتماعية بالنسبة لماكيلاند، وجماعات عامة وخاصة بالنسبة لكل من كوبينسي رايت، ورينولدز.

3-6-1 أهمية العلاقات الدولية:

الهدف من العلاقات الدولية هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الأفراد والمساعدة على فهم الأحداث أو القضايا السياسية. وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرق تحليل الافتراضات والواقع السياسي عن طريق إجراء الاستبيان وتصنيف الأهداف القيمة و اختيار البديل وبيان نتائجها المحتملة و اختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة⁽³⁾.

طبقاً لنفس المبادئ الأخلاقية التي تدفع الأفراد في التصرف، فإن ذلك يجعلها تقتضي بأن لها مصلحة مشتركة وشاملة تقوم على أساس إقامة السلام بواسطة مؤسسات دولية.

1- توفيق، حقي سعد، مرجع سابق، ص 11.

2- توفيق، حقي سعد، مرجع سابق، ص 11.

3- توفيق، حقي سعد، مرجع سابق، ص 11.

لذلك فإن العلاقات الدولية تساعدنا في الكشف عن أفضل السبل التي تساهم في معرفة ماذا تريد الشعوب؟ ولماذا انتظمت في مجموعات خاصة؟ ولماذا سلكت هذه الطريقة في التصرف؟ وبوسعنا تعريف العلاقات الدولية بأنها "ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي"⁽¹⁾.

3-6-2 التأثير المتبادل بين الحدود والدول:

الحدود لها تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلباً أو إيجاباً حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين كذلك ينعكس طول الحدود سلباً إذا كانت العلاقات متواترة بين الدولتين، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود ينبع منها مهارة وقدرة تحمل وأعداد هائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود.⁽²⁾

1- توفيق، حفي سعد، مرجع سابق، ص 11.

2- طشطوش، هايل عبد المولي: العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة، <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3090.html>

7-3 محافظة رفح:

تقع محافظة رفح جنوب غرب فلسطين وهي ملاصقة للحدود المصرية الفلسطينية.

1- الحدود.

حدود المحافظة على النحو التالي يحدها من الغرب شاطئ البحر الابيض المتوسط ومن الشرق الخط الفاصل بين اراضي الثمانية واربعين ومن الشمال محافظة خانيونس ومن الجنوب الحدود المصرية الفلسطينية، التي رسمت طبقاً لمعاهدة 1906م بين الدولة العثمانية ومصر، لذلك يرى الباحث ان الحدود المشتركة بين مصر وفلسطين هي من تصنيفات الحدود الاصطناعية وهي الحدود الهندسية.

2- الموقع الجغرافي لمحافظة رفح.

تمد محافظة رفح على طول الشريط الساحلي بطول 3.8 كم⁽¹⁾ ويربطها بمحافظات قطاع غزة شارع الرشيد، ويفصل بين محافظتي رفح وخانيونس طريق النصر والرياط مناطق المحررات والشارع الفاصل بين مفترق مراج الى معبر صوفا ويحدها من الشرق طريق الكرامة الاقليمي، وتقدر مساحتها 60000 دونم وبلغ عدد سكانها في عام 2012م (202777 نسمة)⁽²⁾.



شكل (8-3): توضح حدود رفح

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

1- بلدية رفح، قسم التخطيط الحضري.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012م، عدد سكان محافظات الاراضي الفلسطينية 2012م

ص 47

3- الخصائص التاريخية والحضارية لمحافظة رفح:

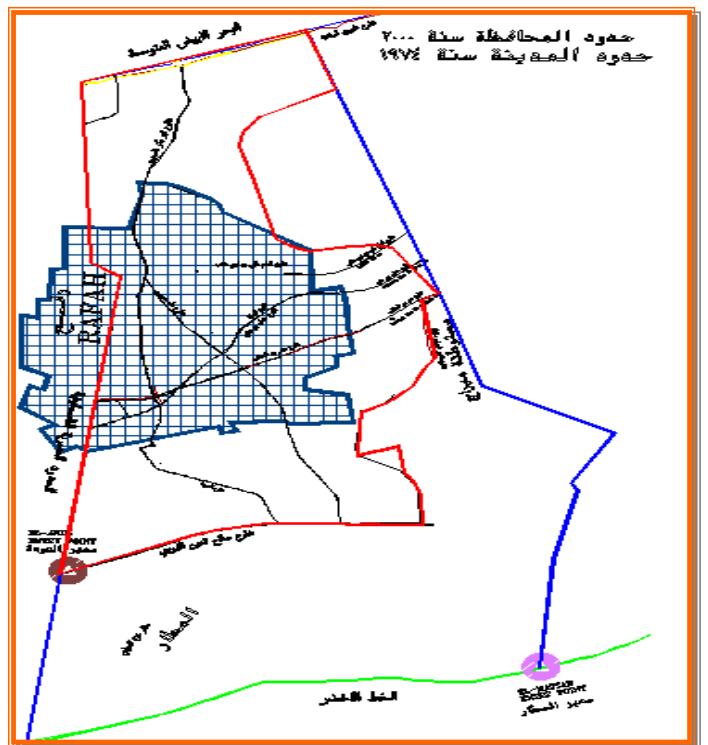
التسمية: تعتبر رفح من المدن العربية التاريخية القديمة فقد أنشأت قبل خمس آلاف عام، وأطلق عليها العديد من الأسماء، فسماها الفراعنة (روبيهوي)، والآشوريين (فيحو)، والرومانيين (رافيا)، أما العرب فسموها رفح، وزادت أهمية رفح التاريخية بعد مرور السكة الحديدية الذي يربط بين القاهرة وحيفا ودمر الخط بعد عام 1967م.⁽¹⁾

التاريخ القديم: تعتبر رفح البوابة الفاصلة بين مصر وبلاد الشام ، وقد ذكرت رفح في التاريخ الفرعوني عدة مرات كان أولها عام 1903 ق.م، وفي عام 720 ق.م، كانت موقع لمعركة انتصر بها الملك سيرجون الثاني على القدماء المصريين، وقد حظيت رفح بأهمية تجارية كبيرة في المنطقة واستمر أهميتها حتى العصر الإسلامي.⁽²⁾

القرن العشرين: حدث خلاف بين العثمانيين والبريطانيين في عام 1906م حول ترسيم الحدود بين الشام ومصر، وفي عام 1917م خضعت رفح للحكم البريطاني الذي فرض الانتداب على فلسطين. وعام 1948م خضعت غزة لإدارة الحكم المصري وبقيت حتى عام 1956م عندما احتلتها اليهود، ثم عادت للإدارة المصرية عام 1957م حتى 1967م إلى أن احتلتها الصهاينة وبعد اتفاق كامب ديفيد استعادت مصر سيناء وفصلت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، وتقدر مساحة رفح المصرية حوالي 4000 دونم وتبقى برفح الفلسطينية 5500 دونم، كان جزء منها مستعمرات صهيونية قدرت مساحتها 3500 دونم.⁽³⁾

وقد استخدم الجيش الإنجليزي مدينة رفح كقاعدة للهجوم على قطاع غزة ، وكان السبب وراء استخدامها قاعدة هي الأسباب الاقتصادية .⁽⁴⁾

-
- جريوع، مهدي، وآخرون، محاكاة وتقدير نظام المواصلات في محافظة رفح، بحث تخرج، كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية، قسم الهندسة المدنية، 2008م.
 - بلدية رفح، www.murafah.ps ، 10/8/2013م، الساعة 9:00 م.
 - بلدية رفح، مرجع سابق.
 - بلدية رفح، مرجع سابق.



شكل (٩-٣) : يوضح حدود مدينة رفح عبر التاريخ .

المصدر: بلدية رفح التخطيط الحضري

وفي عام ١٩٧١م دمر الاحتلال الإسرائيلي ما يقارب ٥٠٠ منزل في مخيم اللاجئين بمدينة رفح وذلك لبناء الطرق العسكرية للقوات الإسرائيلية، مما أدى إلى بناء مخيمات جدد أو مشاريع إسكان، منها حي البرازيل، حي كندا وكان هدفه تحسين الأوضاع السكنية والاجتماعية للسكان، وسميت هذه الأحياء بذلك نسبة إلى الدول المانحة التي شاركت بإنشائها وفي عام ١٩٧٨م انشأ حي جديد اطلق عليه حي السلطان وكان الهدف من إنشاؤه استيعاب المواطنين العائدين من الخارج .^(١)

تعد مدينة رفح حلقة الوصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، وتعتبر من اكبر المدن الفلسطينية التي يقطنها اللاجئين الفلسطينيين، وتصل نسبة البطالة في المدينة الى ٧٠٪^(٢) من معدلات البطالة في قطاع غزة، ويعيش أغلب سكان المدينة تحت ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية.

١- بلدية رفح، مرجع سابق.

٢- بلدية رفح، مرجع سابق.

٤- محافظة رفح في المخطط الإقليمي:

تلعب محافظة رفح دور إقليمي هام ومن أهمها العديد من الموقع الإقليمية البارزة في المحافظة والتي بدورها ستزيد من قصد العديد من المواطنين للمدينة وهي:

- مطار غزة الدولي:

يقع مطار غزة إلى الجنوب الشرقي لمحافظة رفح في منطقة الشوكة وهو المكان الذي فرضته إسرائيل على المفاوض الفلسطيني ، وذلك للحفاظ على أمنه ومنع احتراق الطائرات له، حيث تم إنشاء المطار بواسطة الدول المانحة في عام 1998م، وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باستهدافه أكثر من مرة وهو الآن لا يوجد له أثر.

- ميناء رفح البري:

يقع معبر رفح جنوب القطاع على الحدود المصرية الفلسطينية وهو المعبر الوحيد الذي يخضع للسيطرة الفلسطينية بالتنسيق مع المصريين وبمراقبة الاتحاد الأوروبي. يستخدم المعبر وفقاً لاتفاقية المعابر الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، لعبور كل فلسطيني يحمل هوية فلسطينية، وأيضاً لتصدير البضائع الفلسطينية خاصة منها المنتجات الزراعية رغم اعتراض إسرائيل.

- المنطقة الصناعية ومنطقة التجارة الحرة:

تم العمل على توجيه النشاطات الصناعية إلى الحدود الشرقية، ضمن المدن الصناعية ومناطق التجارة الحرة المقترحة، وكانت الفكرة الأساسية وراء هذا الجذب نحو الشرق هو التخلص من النشاطات الملوثة بيئياً " ضوضاء، تلوث هواء، المواصلات الثقيلة،... الخ " وإبعادها عن المناطق العمرانية وعن المناطق الزراعية والمصادر المائية الهامة، آخذًا بعين الاعتبار أن اتجاه الرياح السائدة داخل الإقليم هو من الغرب نحو الشرق، مما يقلل تأثير الهواء الناتج عن المصانع على المراكز العمرانية والتجمعات السكانية المختلفة، كما ويمكن ربط هذه المناطق بالمحور الشرقي للمواصلات وبخط سكة الحديد المقترن.

5- تحليل الوضع القائم:

اولاً: الدراسات السكانية:

كل دولة تسعى الى حصر جميع السكان والمواطنين، وللمؤسسات الدولية والمحلية دور هام في حصر سكان الاراضي الفلسطينية وارتفاع نسبة معدلات الكثافة السكانية، ومن اهم هذه المؤسسات مركز الاحصاء الفلسطيني الذي يصدر تقارير في فترات متقاربة تتعلق بثبات وتغير الزيادة السكانية والتطور التنموي والبيئة العمرانية.

الكثافة السكانية لمدينة رفح:

حسب ما ورد في تقرير مركز الاحصاء الفلسطيني (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لمحافظة رفح عام 2007م وعام 2012م) كانت الاحصائيات كالتالي:

جدول(1-3): يوضح عدد السكان والمقارنة بين إحصاء 1997 و 2007 م

المصدر: مركز الاحصاء الفلسطيني

معدل النمو		السكان	
السنوي	نسبة التغيير	2007م	1997م
4.11	41.1	173371	122865

جدول(2-3) يوضح متوسط حجم الأسرة و المقارنة بين إحصاء 1997 و 2007 م

المصدر: مركز الاحصاء الفلسطيني

متوسط حجم الأسرة		
نسبة التغيير	2007م	1997م
5.8	6.5	6.9

جدول(3-3) يوضح نوع السكان- عدد الأسر- حجم الأسرة حسب إحصاء 2007م

في رفح، المصدر: مركز الاحصاء الفلسطيني

الأسر			السكان		
قيمة النمو	متوسط حجم الأسرة	عدد الأسر	كلا الجنسين	إناث	ذكور
4.1	6.5	864 26	173371	906 85	465 87

جدول(3-4): يوضح التغير في الكثافة السكانية

السنة	2010	2011	2012م
عدد السكان ⁽¹⁾	188690 نسمة	195598 نسمة	202777 نسمة
المساحة (دونم) ⁽²⁾	60000 دونم	60000 دونم	60000 دونم
الكثافة(شخص /دونم)	3.14	3.26	3.38

ثانياً: المناخ:

يتأثر مناخ رفح بقربها من البحر الأبيض المتوسط، يعتبر مناخ رفح، مناخ حار وجاف صيفاً ومعتدل الأمطار شتاءً، ويصل منسوب الأمطار في الشتاء إلى 250 مللم. بينما تطل محافظة رفح على البحر الأبيض المتوسط، إلا أن مناخها يعتبر شبه صحراوي، إذ ترتفع درجات الحرارة في فصل الصيف أحياناً إلى (38) درجة مئوية، وتتحفظ درجات الحرارة في فصل الشتاء إلى معدل (10) درجات مئوية.⁽³⁾

ثالثاً: الخدمات:

1- الصحة:

تشرف وزارة الصحة على تقديم الخدمات الصحية لسكان رفح من خلال المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لها في المدينة. كذلك تقوم وكالة الغوث الدولية (U.N.R.W.A) بتقديم خدماتها الصحية للاجئين في مجال الرعاية الأولية من خلال العيادات التابعة لها، ويوجد أيضاً مستشفى خاص في المدينة تابع لمؤسسات أهلية يقدم خدماته للمواطنين مقابل أجر.⁽⁴⁾

1- موقع ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org 2013/12/15 م الساعة 00:55م.

2- بلدية رفح، قسم التخطيط الحضري.

3- بلدية رفح، مرجع سابق.

4- بلدية رفح، مرجع سابق.

جدول(3-5): يوضح الخدمات الصحية في رفح

المصدر: بلدية رفح، قسم التخطيط الحضري

المجموع	مراكز صحية	رعاية أولية	مستشفيات	الخدمة الصحية
6	1	3	2	خدمات حكومية
2	-	2	-	خدمات وكالة الغوث الدولية (UNRWA)
6	5	-	1	خدمات خاصة
16	6	5	3	المجموع

2- التعليم:

تشرف وزارة التربية والتعليم العالي على التعليم في رفح أسوأ بباقي المحافظات كذلك تشرف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (U.N.W.A) على المدارس التابعة لها والتي تشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية فقط ، أما المرحلة الثانوية فإنها تخضع بالكامل للحكومة.

جدول(3-6): يوضح عدد المدارس الموجودة في رفح و أنواعها.

المصدر: بلدية رفح، قسم التخطيط الحضري

المجموع	مشتركة	بنات	بنين	نوع المدرسة
33	4	14	15	مدارس حكومية
43	9	18	16	مدارس وكالة الغوث الدولية UNRWA
4	4	-	-	مدارس خاصة
80	17	32	31	المجموع

وكما ويتوفر خدمات التطوير الأساسية بمدينة رفح مثل شبكة الصرف الصحي، شبكة طرق رئيسية، ومكب للنفايات خارج حدود المدينة، وغيرها من الخدمات الأساسية، وقد انتشر السكن العشوائي في مناطق المخيمات ومناطق الحدود، وحدود المحررات سابقاً حيث كانت تهدف إلى تعزيز صمود الشعب، وكانت البلدية تعفي سكان الحدود من رسوم الترخيص

والضرائب لتحقيق الهدف السابق، وقد امتد البناء في منطقة رفح بعد قدوم السلطة الفلسطينية إلى الشرق حيث زادت نسبة البناء والتطوير في منطقة حي الجنينة والتلور، وهي السلام، حالياً هي تبة زارع، وهذا يدعم تطوير المخطط في الحفاظ على المناطق محميات الطبيعية .

رابعاً: الشريط الحدودي:

1- مفهوم الشريط الحدودي:

هو عبارة عن الخط الحدودي الذي يفصل قطاع غزة عن الأراضي المصرية ويبلغ طوله 12.6 كم، وهو جزءاً لا يتجزأ من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين الانتدابية والبالغة 210 كم، التي رسمت طبقاً لمعاهدة 1906م بين الدولة العثمانية ومصر، ويرى الباحث ان منطقة الدراسة تتراوح من عمق 400م.ط الي 2000م.ط وذلك حسب توزيع احياء مدينة رفح.



شكل (3-10): يوضح احياء مدينة رفح بالنسبة للشريط الحدودي

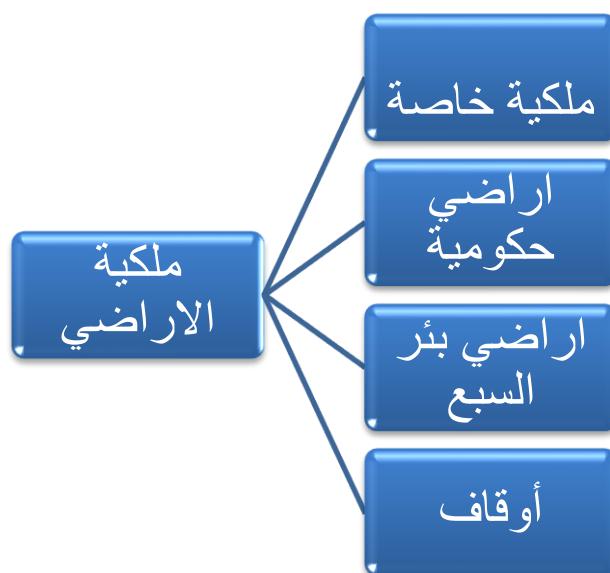
المصدر: بلدية رفح، قسم التخطيط الحضري.

2- طبيعة المنطقة واستخدام الأرض فيها⁽¹⁾:

تعتبر المنطقة التي يمر فيها الخط الحدودي من المناطق الفقيرة نسبياً بمواردها الطبيعية، فالخط الحدودي يسير في منطقة شبه مستوية، يتدرج فيها الارتفاع من الشمال إلى الجنوب، حيث تبدأ الحدود من نقطة صفر على شاطئ البحر في الغرب، وتسير بارتفاع تدريجي كلما اتجهنا شرقاً حتى تصل إلى ارتفاع نحو 90 متراً، عند نقطة التقائه الحدود بين قطاع غزة ومصر والراضي المحتلة، وتسود في هذه المنطقة تربة رملية إلى مختلطة، وهي في مجلها تربة فقيرة في مواردها العضوية وإنجذبة للأرض فيها محدودة انظر الشكل (11-3).

أولاً :ملكية الأراضي:

وتتنوع ملكية الأرض في منطقة الشريط الحدودي داخل قطاع غزة، بحيث يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام:



شكل رقم (3-11) يوضح ملكية الأراضي

1- موقع، مركز التخطيط الفلسطيني، <http://www.oppc.pna.net/>، 25-2-2013م ،الساعة 9 مساءً



ملاحظات

٦- ت تكون خطة استعمالات الاراضي المبنية على الخريطة و تصنف مناطق و مساحات قسام البناء و الارتفاعات و الارتفاعات و عدد الوحدات و نسبة الاشغال و الشروط التنظيمية الأخرى في مدينة رفح على النحو المبين في الجدول التالي مع مراعاة أن ت تكون مساحة البناء هي المساحة الأقل التي توفرها نسبة الاشغال أو الارتفاعات و ابقاء بالطيبة المقصودة من ذلك فانه لا يوجد منع دفع من اي نوع طمان على وجه لا يتفق و خطة استعمالات الاراضي المعتمدة في المشروع

٧- الدواير على المخطط لا تعنى نفس الموقع وإنما تعنى المساحة المستقطبة بمحاذيقها للقطعات، ومحاذيقها إلى المباني
العامة وذلك عنده اعتماد مشاريع الموارد القسام التي تقع داخل حدود البلدية والمناطق التي ليست بها دواير تستقطع منها نفس النسب عنده اعتماد مشاريع اثراز لغابات السكن

الارتفاعات	الارتفاع	مساحة	نسبة	مساحة	النطاق
			الارتفاع	الارتفاع	الارتفاع
2	2	3	20	أدنى	60%
1	1	2	22	أدنى	80%
4	4	6	12	أدنى	10%
4	4	6	8	أدنى	5%
5	5	6	10	-	50%
2	2	3	22	أدنى	60%
2	2	3	22	أدنى	70%

ملاحظة المساحة المدخلة لا يسمح بالبناء او معاذن ذاتية الا بمصراف البلدية
ملاحظة المساحة لا يسمح بالبناء او معاذن ذاتية حسب قرار لجنة التخطيم المطرد
ملاحظة معاذن للمنابع
الازدحام بالقراع العديمة الصلاحة
ملاحظة المساحة والترقي
لا يسمح بالبناء في هذه المنطقة الا بموجب مذكرة تصريح
ملاحظة المعاذن
المناطق المفترضة
المناطق الزراعية
ملاحظة المعاذن
الصالة
ملاحظة الائسر
ملاحظة لمجمع
مياه الشرب
المزارع المائية
والحقول و حرم
الست العبدية
العمارات الطبيعية

المخطط الهيكلي لمدينة رفح			
PROPOSED MASTER PLAN OF RAFAH			
SCALE 1:10000	١:١٠٠٠٠	٢٠٠١	ديسمبر
مساحة حدود النفوذ و التخطيط (٣٥٠٠) دونم			
%	AREA	TYPE OF USAGE	نوع المنطقة
24.74	7545	LOW DENSITY	منطقة سكنية ب
17.07	5205	MEDIUM DENSITY	منطقة سكنية ج
3.3	1010	REFUGEE CAMPS	منطقة ميناء اللبان
30.23	9220	AGRICULTURAL AREA	منطقة زراعية
0.66	200	INDUSTRIAL AREA	منطقة صناعية
2.18	665	TOURISM	منطقة سياحية
0.20	60	CENTRAL MARKET	مركز تجاري رئيسي
0.32	100	GREEN AREA	منطقة خضراء
0.56	170	CEMETRIES	مقابر طامة
0.05	15	TRANSPORTATION CENTER	مركز مواصلات
0.77	235	BEACH ZONE	حرم الشاطئية
1.87	570	PUBLIC FACILITIES	خدمات طامة
0.18	55	SPORT	منطقة رياضية
0.16	50	FISHERY HARBOUR	مرسى الصيادين
8.03	2450	URBAN RENEW	منطقة تطوير مستقبلي
0.50	150	SEWERAGE TREATMENT PLANT	محطة معالجة مرفق صحي
0.07	20	RAIN WATER LAGOON	تجميع مياه المطر
8.36	2550	MAIN ROADS	شوارع هيكليّة
		CITY BOUNDARY	حدود المدينة
0.75	230	RAIL WAY	خط السكة الحديد
		COMMERCIAL	محاور تجارية
100	30500	TOTAL	الاجمالي

رقم الطريق
الرئيسي
عرض الطريق

شكل(3-11)

بوضع استخدام الاراضي للشريط الحدودي

1- ملكية خاصة: وتنظر في أقصى الشمال بالقرب من شاطئ البحر في منطقة المواصي، كما يتواجد هذا النوع من الملكية في منطقة الوسط، حيث التركيز السكاني.

2- أراضي حكومية: وتنظر في المنطقة الشمالية.

3-أراضي بئر السبع، وتقع على طول الجزء الجنوبي من الشريط الحدودي وهي أراضي خاصة استقطعت من الأراضي الحكومية.

جدول رقم (7-3) يوضح نسبة ملكية الارضي

المصدر: المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية 2005-2020م، وزارة التخطيط

نوعية الملكية	النسبة المئوية
خاصة	%63.9
أوقاف	%2.1
أراضي بئر السبع	%18.7
حكومية	%15.3

ثانياً: استخدامات الأرضي:

أما عن استخدام الأرض على طول الشريط الحدودي داخل قطاع غزة، فيمكن وصفه على النحو التالي:

بعد تجاوز المنطقة العسكرية الواقعة على طول الشريط الحدودي، والمعرفة بالمنطقة الوردية باتجاه الشرق يبدأ الشريط الحدودي من شاطئ البحر في أقصى الشمال بمنطقة المواصي، التي تقع ضمن المنطقة الصفراء التي يقطنها عدد محدود من الفلاحين الفلسطينيين العاملين في مجال الزراعة، وهي منطقة زراعية تسير على امتداد الشريط الحدودي بطول لا يتجاوز كيلومتر واحد من الشمال إلى الجنوب، أي من شاطئ البحر باتجاه الداخل.

بعد هذه المنطقة وباتجاه لجنوب "الداخل" تأتي منطقة المحررات، حيث كانت تقع محارة "ريح يام" ضمن المنطقة الاستيطانية "تجمع غوش قطيف"، التي تمتد من شاطئ البحر حتى مسافة 2 كم باتجاه الجنوب، وعلى بعد 2 كم من شاطئ البحر، يأتي الخط الأزرق لينهي حدود المنطقة ، لتبدأ منطقة صفراء جديدة تمتد لمسافة 2كم من الشمال إلى الجنوب، وهي منطقة تمتاز بسيطرة الكثبان الرملية وخلوها تقريباً من التواجد السكاني، باستثناء بعض المنازل

المترفة على أطراف الحي السكني الفلسطيني تل زعرب. والى الجنوب من هذه المنطقة مباشرة، أي في وسط الشريط الحدودي تبدأ المنطقة السكنية، والتي تمتد من تل زعرب في الشمال ملاصقة تماماً للمنطقة الأمنية "المنطقة الوردية"، بحيث تسير باتجاه الجنوب حتى حي السلام بمسافة تقدر بنحو 4.5 كم، وهي المنطقة ذات الاكتظاظ السكاني، والتي كانت تمثل مشكلة أمنية كبيرة لجيش الاحتلال الإسرائيلي تحول دون سيطرته الكاملة على الشريط الحدودي.

بعد هذه المنطقة، وباتجاه الجنوب تظهر منطقة صفراء ثالثة تمتد لمسافة تقدر بنحو 4 كم، تسمى معظمها بالطابع الزراعي وذات تواجد سكاني بسيط، ويختلفها شارع صلاح الدين "الجزء الشرقي منه" ليربط قطاع غزة بمعبر العودة "رفح" البري.

أما على الجانب الغربي من الحدود، أي الجانب المصري، فإن المنطقة هناك تتسم بالطابع الزراعي، وبخاصة بعد نقل سكان مخيم كندا الفلسطينيين إلى الجانب الشرقي من الحدود داخل قطاع غزة، فلم يتبق إلا بعض التجمعات السكانية المتباشرة على الجانب المصري من الخط الحدودي.

جدول (3-8): يوضح مساحة الأحياء وعد السكان ونسبة البناء.

المصدر: بلدية رفح، قسم التخطيط الحضري.

م	أسم الحي	المساحة (دونم)	عدد السكان	المساحة المبنية (دونم)	عدد المباني
1	حي المواصي	2335	2930	380	600
2	حي المحررات	3053	0	0	0
3	حي السلطان	2055	32250	1200	1400
4	حي رفح الغربية	2400	15261	845	2000
5	مخيمات رفح	2150	53110	1013	19052
6	حي الاداري	1700	24055	1900	1800
7	حي السلام	3100	14640	760	1200
الاجمالي		16793	142246	6098	26052

3-7-2 الترتيبات الأمنية على جانبي الشريط الحدودي⁽¹⁾

الترتيبات الأمنية السائدة على طول الشريط الحدودي سواء على الجانب الفلسطيني أو الجانب المصري، جاءت إفرازاً لمعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية واتفاقية طابا بين الجانبين الفلسطينيين والإسرائيليين، إضافة إلى الترتيبات والإجراءات التي اتخذها الجيش الإسرائيلي، بغض النظر عن النصوص الواردة في هاتين الاتفاقيتين.

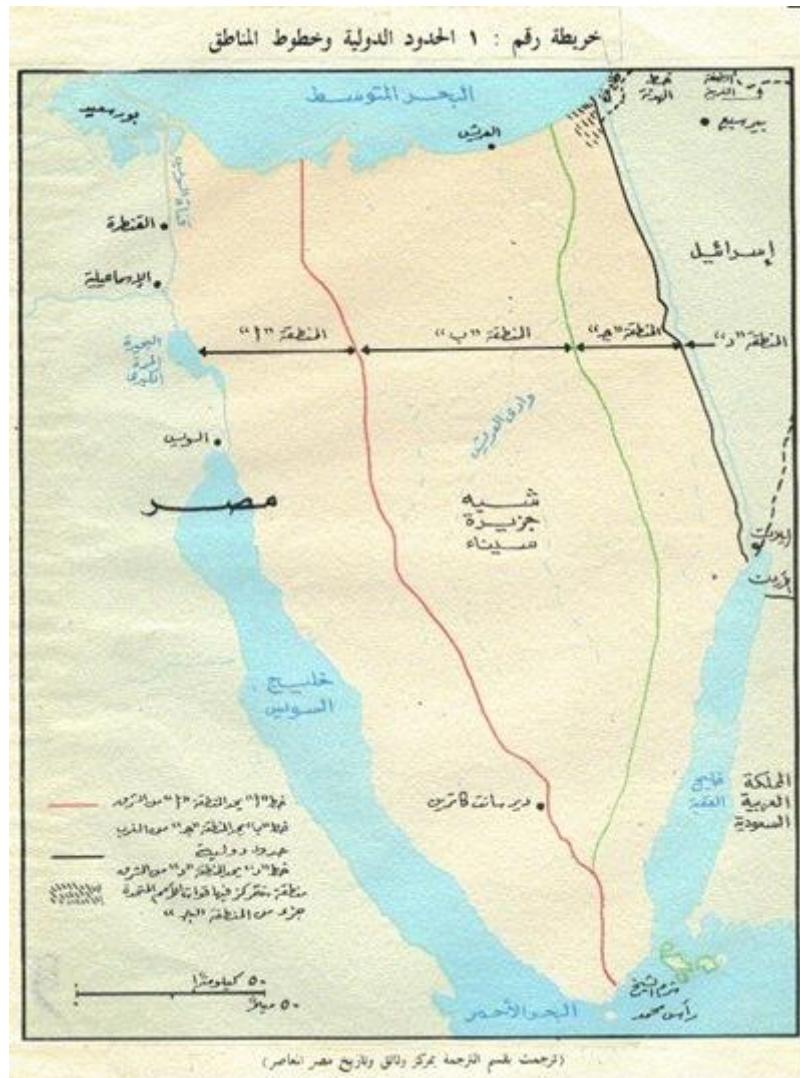
طبقاً لمعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية الموقعة في واشنطن في 26/3/1979، فقد جاءت المادة الثانية من هذه المعاهدة لتتص على أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة.

ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر، بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

وجاء في الملحق الأول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي، وترتيبات الأمن في المادة الثانية منه تحت عنوان (تحديد الخطوط النهائية والمناطق)، حيث أوضحت هذه المادة المناطق التي سيتم إنشاؤها وتنظيمها في سيناء وعلى جانبي الحدود الدولية بين الطرفين، بما فيها حدود قطاع غزة مع مصر، حيث قسمت سيناء والمنطقة المحيطة بالحدود، إلى أربعة مناطق لكل منها ترتيبات أمنية وعسكرية خاصة.

وأهم ما يفيينا في هذا المجال ما جاء من نصوص خاصة بالمناطقين "ج" و"د".

1- المعاهدة المصرية الإسرائيلية-مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1979.



شكل رقم (3-12) يوضح الحدود الدولية وخطوط المناطق (ج، د)

المصدر: موقع، ثورة البنفسج، <http://thawratalbanafseg.blogspot.com> -12-15

م، الساعة 00:55 2013

فيما يتعلّق بالمنطقة "ج"، وهي المنطقة الملائقة للخط الحدودي من جهة الغرب، أي على الجانب المصري، فقد جاءت أهم الترتيبات الأمنية في هذه المنطقة على النحو التالي:

- بعد أن نصت المادة على تحديد المنطقة المذكورة وحصرها بين المنطقة "ب" في الغرب والحدود الدولية وخليج العقبة في الشرق، أكدت المادة على أن تتمركز في هذه المنطقة قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط.

تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادلة للشرطة داخل هذه المنطقة.

- أما المنطقة "د" الواقعة إلى الشرق من الحدود الدولية، أي داخل الأراضي الإسرائيلية، وامتداد المنطقة في قطاع غزة. فقد نصت المادة على أن تتوارد في هذه المنطقة قوة محدودة من أربع كتائب مشاة ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبى الأمم المتحدة.
- لا تتضمن القوة الإسرائيلية في المنطقة "د" دبابات أو مدفعية أو صواريخ، فيما عدا صواريخ فردية أرض/جو.
- تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الأربع حتى 180 مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع وإجمالي حتى 4000 فرد⁽¹⁾.

أما اتفاقية طابا الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن بتاريخ 1995/9/28، فقد جاء في المادة السادسة منها تحت عنوان "ترتيبات أمنية في قطاع غزة"، وفي الفقرة السادسة منها تحت عنوان "الحدود المصرية" ما يلي:

"منطقة القواعد العسكرية على طول الحدود المصرية مع قطاع غزة، كما رسمت على الخارطة المرفقة رقم (2) بالخط الأزرق، وطلت باللون الأحمر الوردي (تقدير مساحتها بـ 770 دونم)، سوف تكون تحت السلطة الإسرائيلية، وسوف تبقى (قرية الدهانية قرية يعيش فيها بعض العمالء لإسرائيل وعائلاتهم) جزءاً من منطقة القواعد العسكرية، إلى حين إعلان عفو عام عن مواطني القرية واتخاذ التدابير لحمايتهم وبعد أن يتحقق ذلك، فإن قرية الدهانية سوف تصبح جزءاً من المنطقة الصفراء".

هكذا يلاحظ أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية واتفاقية طابا الفلسطينية-الإسرائيلية، قد نظمت التواجد الإسرائيلي في الشريط الحدودي في قطاع غزة، والذي تفضل المصادر الإسرائيلية على تسميته "محور فيلادلفيا" وهو الاسم الرمزي للمنطقة على خرائط الجيش الإسرائيلي، إلا أن الجيش الإسرائيلي يتصرف وفقاً لرؤيا خاصة به بغض النظر عن الاتفاقيات والمعاهدات، فالجيش الإسرائيلي من ناحية ميدانية يقسم الشريط الحدودي إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول، وهو الأهم والأخطر بالنسبة لإسرائيل، وهو القسم المقابل لمدينة ورفح ومخيمها، وتتركز فيه عمليات المقاومة الفلسطينية والتي تدعي إسرائيل أن معظم الأنفاق تصل بين هذا

1- المرجع السابق.

الجزء والجانب المصري من الحدود. أما القسم الثاني، فيمتد من شمال مدينة رفح حتى شاطئ البحر، وهو خاضع بشكل كامل للسيطرة الإسرائيلية. ويأتي القسم الثالث جهة الجنوب، حيث يمتد من مدينة رفح حتى نقطة التقائه الحدود بين مصر وإسرائيل وقطاع غزة عند معبر "كريم شالوم".

وتحت حجج أمنية، طورت سلطات الاحتلال الوسائل المتّبعة لحماية الخط الحدودي، مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، في مواجهة ما يسمى عمليات التهريب. ثم زادت من هذه الوسائل مع انطلاق انتفاضة الأقصى، حيث تم وضع كتل إسمنتية ضخمة بارتفاعات كبيرة، ثم شرعت سلطات الاحتلال بإقامة جدار حديدي بارتفاع ثمانية أمتار على امتداد ثلاثة كيلومترات، إضافة إلى العديد من الدشم العسكرية المصفحة والدوريات والأجهزة الإلكترونية متعددة الأغراض. وفيما يتعلق بخط فك الارتباط المعدلة التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية في 6/6/2004، فقد جاء فيها بند خاص بالشريط الحدودي تحت عنوان "محور فيلادلفيا"، جاء فيه ما يلي:

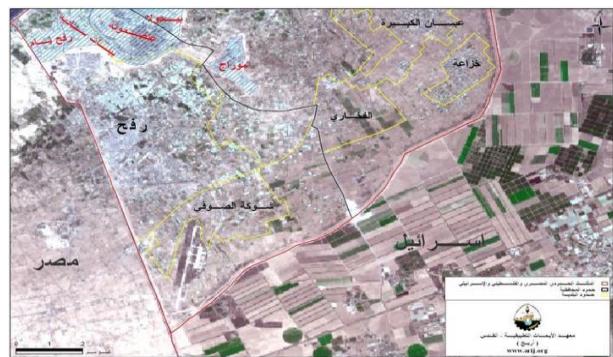
منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر: "تواصل دولة إسرائيل الإبقاء على وجود عسكري على طول خط الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا)، وهذا الوجود هو حاجة أمنية حيوية، في أماكن معينة يحتمل أن يكون لازماً توسيع مادي للمنطقة التي يجري فيها النشاط العسكري. وفي السياق، ستتظر الحكومة في إمكانية إخلاء هذه المنطقة، وإخلاء هذه المنطقة سيكون مشروطاً، ضمن أمور أخرى، بواقع امني وبمقدور التعاون المصري في خلق ترتيب مصدق آخر".

هذه نبذة عن الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر، والذي يتضح من خلالها أن إسرائيل هي صاحبة الكلمة العليا في السيطرة على هذا الشريط، سواء من خلال نصوص المعاهدات والاتفاقات المبرمة، أو من خلال الممارسات الإسرائيلية ميدانياً، وذلك نظراً للأهمية الخاصة لهذا الشريط، كونه الحدود البرية الوحيدة لقطاع غزة مع دولة غير إسرائيل. وبالتالي فإن استمرار السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة لا تكتمل إلا بتحقيق سيطرة إسرائيلية كاملة على هذا الشريط، سواء بسيطرة مباشرة أو بدور مصرى فعال.



شكل (3-14): صورة توضح جانبي الشريط الحدودي

المصدر/benaa.com



شكل (3-13): صورة جوية توضح جانبي الشريط الحدودي

المصدر/alrepat.com



شكل (3-14): صورة توضح الشريط الحدودي

المصدر/alrepat.com



شكل (3-14): صورة توضح الشريط الحدودي

المصدر/alrepat.com



شكل (3-14): صورة توضح الشريط الحدودي

المصدر/alrepat.com



شكل (3-14): صورة توضح الشريط الحدودي

المصدر/alrepat.com



شكل (3-14): صورة توضح الشريط الحدودي

المصدر/alrepat.com

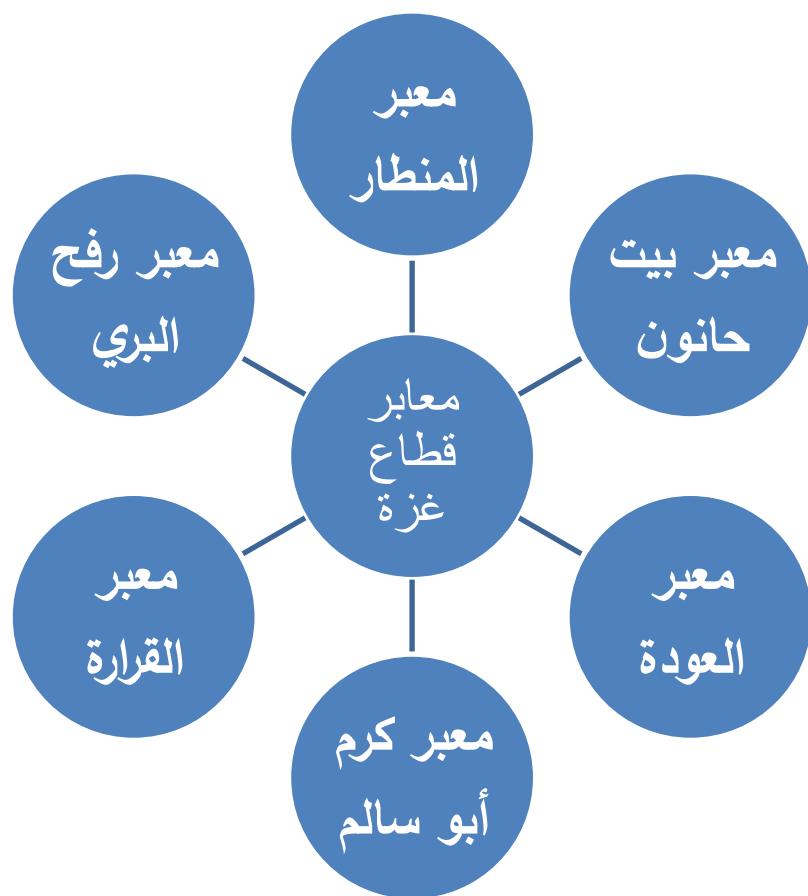


شكل (3-14): صورة توضح الشريط الحدودي

المصدر/alrepat.com

3-7-3 معابر قطاع غزة⁽¹⁾:

يحيط بقطاع غزة سبعة معابر، أحدها مغلق كلياً، فيما بقية المعابر مغلقة معظم أيام السنة بسبب السياسة التي يتبعها الاحتلال، حيث لا يدخل القطاع ولا يخرج منه شيء دون المرور بأحد其ا، وتخضع ستة منها لسيطرة إسرائيل والمعبر الوحيد الخارج عن سيطرة الاحتلال هو معبر رفح.



شكل (3-15): المعابر في قطاع غزة



شكل (3-16): المعابر في قطاع غزة

المصدر/وزارة الحكم المحلي، تقرير المخطط الاقليمي، (بتصرف).

1. معبر المنطار ويعرفه الكيان الصهيوني بإسم (كارني)

يقع معبر المنطار شرق مدينة غزة، ويخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ويعتبر من أهم المعابر في القطاع وأكبرها من حيث عبور السلع التجارية بين القطاع وإسرائيل حيث يعد المعبر التجاري الوحيد في القطاع . انظر الشكل(3-16)

2. معبر بيت حانون ويعرفه الكيان الصهيوني بإسم (إيريز) :

يقع معبر بيت حانون شمالي مدينة غزة، ويخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة و يعتبر معبر بيت حانون المعبر الوحيد الذي يربط بين محافظات غزة والمحافظات الشمالية مروراً بإسرائيل وهو المعبر الوحيد الذي يربط محافظات غزة بنقاط العبور إلى الأردن.

هذا المعبر مخصص لعبور الحالات المرضية الفلسطينية المطلوب علاجها في إسرائيل أو الضفة الغربية أو الأردن. ويمر منه الدبلوماسيون والصحافة والبعثات الأجنبية والعمال

وتجار القطاع الراغبون في الدخول بتصاريح إلى إسرائيل، كما تمر منه الصحف والمطبوعات.
انظر الشكل(16-3)

3. معبر العودة ويعرفه الكيان الصهيوني بإسم (صوفا) :

يقع معبر صوفا التجاري شرق مدينة رفح وهو يخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وهو معبر صغير ومخصص للحركة التجارية، وأغلبها مواد البناء التي تعبّر باتجاه قطاع غزة فقط، فلا تعبّر منه أي مواد نحو إسرائيل. ويعمل أحياناً عن معبر المنطار (كارني). انظر الشكل(16-3)

4. معبر كرم أبو سالم ويعرفه الكيان الصهيوني بإسم (كيرم شالوم) :

جاءت فكرة إنشاء معبر كرم أبو سالم من جانب الاحتلال الإسرائيلي عقب الانسحاب من محافظات غزة ليكون بدلاً من معبر رفح حيث أن المعبر يقع في الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية وبذلك تكون سيطرة إسرائيل على المعبر بشكل مطلق .

و يقع معبر كرم أبو سالم للشرق من معبر رفح وتحديداً على مثلث الحدود المصرية - الفلسطينية - الإسرائيلية و هذا المعبر مخصص للحركة التجارية بين القطاع وبين إسرائيل، ويستخدم أحياناً لعبور المساعدات إلى القطاع كما يمر منه بعض الفلسطينيين حين يتذرّع عليهم استعمال معبر رفح القريب منه. انظر الشكل(16-3)

5. معبر القرارة ويعرفه الكيان الصهيوني بإسم (كيسوفيم) :

يقع المعبر بين منطقة خان يونس ودير البلح و المعبر مخصص للتحرك العسكري الإسرائيلي حيث تدخل منه الدبابات والقطع العسكرية كلما قررت إسرائيل احتياج القطاع، وهو مغلق منذ الانسحاب. انظر الشكل(16-3)

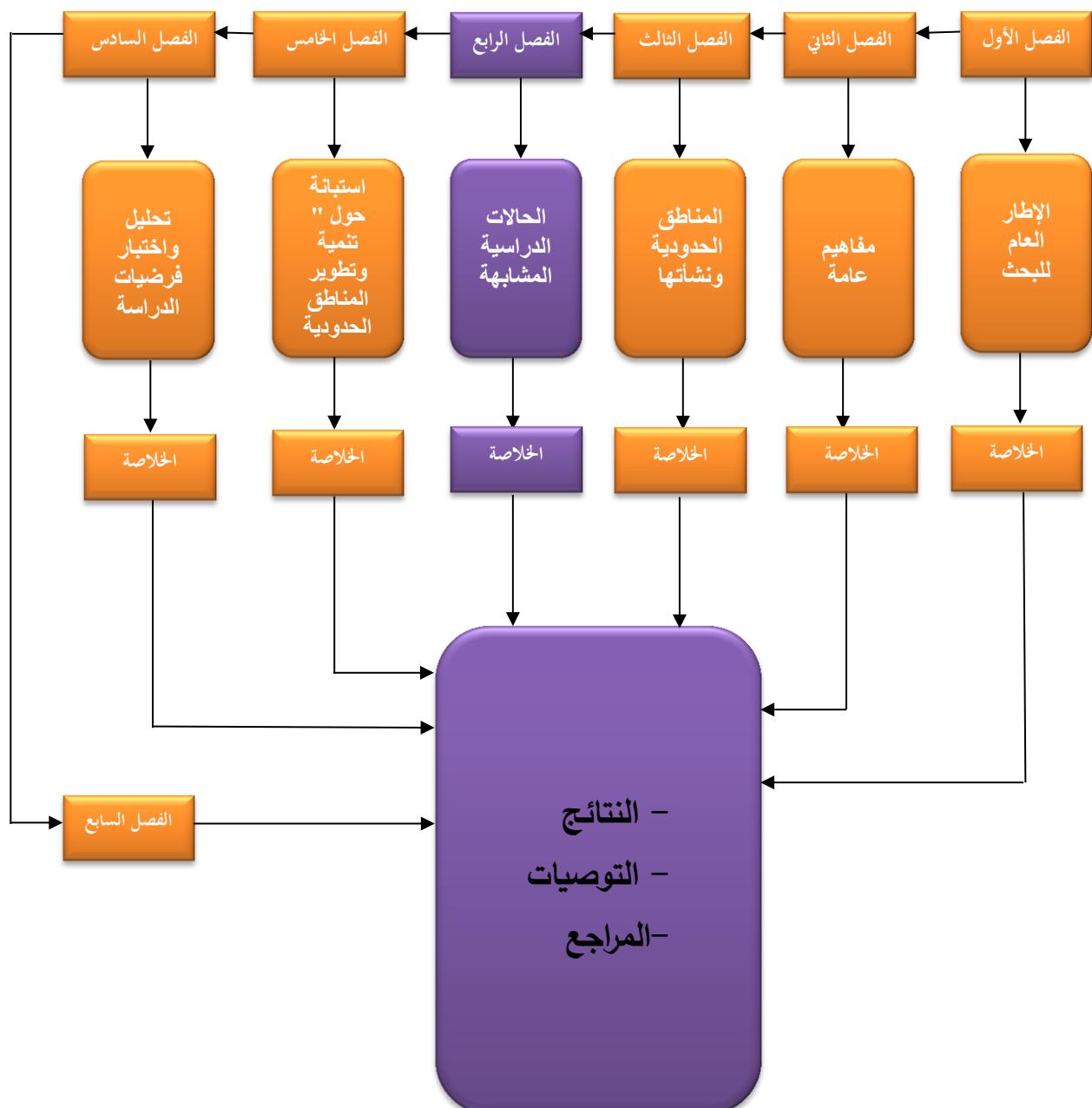
8-3 الخلاصة:

نظراً لأهمية الحدود الدولية في حياة الدول تطرق الباحث في هذا الفصل لدراسة الحدود ونشأتها لما لها من تأثير سياسي واجتماعي وقانوني في علاقة الدول فيما بينها. وبالتالي فإنه من المهم التعرف على تاريخ الحدود ونشأتها وأنواعها وتصنيفها، ثم نبذة مختصرة عن قطاع غزة ومحافظة رفح من ناحية الحدود والموقع الجغرافي والخصائص التاريخية والكثافة السكانية والخدمات، ثم التعرف على الشريط الحدودي وطبيعة المنطقة واستخدام الأرضي فيها، والترتيبات الأمنية على جانبي الشريط الحدودي ومن ثم التعرف على معابر قطاع غزة.

الفصل الرابع

شاریع الشہادت والخطوپر والاعلان الارباض

ପ୍ରକାଶକ



الفصل الرابع

مشاريع التنمية والتطوير والحالات الدراسية المشابهة

1-4 كيفية تنمية الحدود.

1-1-4 التعريف بمشاريع التنمية والتطوير.

1-2-4 عمليات التنمية والتطوير أهداف وامكانيات وخطط.

1-3-4 مستويات التنمية والتطوير.

1-4-4 الاعتبارات الاساسية في عمليات التطوير.

1-5-4 أهداف تنمية وتطوير الحدود.

1-6-4 معوقات التنمية والتطوير للشريط الحدودي.

2-4 مشاريع مشابهة.

2-1-4 المشروع الاول: مشروع مدينة الاخاء.

2-2-4 المشروع الثاني: استراتيجية التنمية والصناعية لمحور قناة السويس.

3-4 الخلاصة.

٤-١ كيفية تنمية الحدود:

تعتبر عملية التنمية والتطوير للحدود من أكثر أوجه الاستثمار اجتناباً لرؤوس الأموال الخاصة والعامة لذلك لابد من أن يسبق هذه العملية تخطيط واضح شامل يحدد الأهداف والمعوقات من خلال إطار شامل حتى لا تتعرض عملية التنمية للفشل والخسارة.

٤-١-١ التعريف بمشاريع التنمية والتطوير^(١):

بعد التطرق لمفهوم التنمية والتطوير في الفصل الثاني لابد من التعرف على مشاريعها، حيث أنها تعرف كالتالي: "المشاريع والخطط الحالية والمستقبلية التي تهدف إلى تحسين الوضع القائم، واستغلال الإمكانيات المتاحة بكافة أشكالها، وتسخيرها للوصول إلى أفضل الحلول والنتائج لخدمة الناس والمجتمع، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التطوير والتنمية، وعادة ما تكون هذه الأهداف تنموية" فعلى سبيل المثال: مشروع تطوير منطقة تجارية ضخمة وسط المدينة، أو مشروع تطوير ميناء أو مرفأ للصيادين، تحتاج إلى خطط واضحة ومدروسة جيداً، حيث أن الدراسة والتخطيط الجيد يؤدي للحصول على النتائج السلمية المرجوة من هذه المشاريع وهي كالتالي:

- تنمية القطاع الاقتصادي.
- إنعاش المناطق المذكورة.
- تشغيل الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة للسكان .

وبالتالي ينعكس هذا إيجابياً على عملية التطوير والتنمية في عدة مجالات .

وهناك بعض الخطوات الرئيسية اللازمة عند البدء بأي مشروع تطوير لمنطقة معينة وهي كما

يليه^(٢):

- تحدد مسؤولية الجهة المعنية للمشروع سواء كانت هذه الجهة شركة أو مؤسسة حكومية.

1- الهمص، سمية، وآخرون، مرجع سابق تم ذكره.

2- مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مجلة عالم البناء، عدد 30، 1983م، ص 28.

- مرحلة الدراسات الأولية للمشروع وهي تعتبر من أهم المراحل، والمنطلق لما بعدها نظرا لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية، يتم خلال هذه المرحلة جمع بعض المعلومات حول المشروع .
- مرحلة اتخاذ القرارات والتي يحدد فيها مدى الإمكانيات المتاحة لعملية التنمية ويجب أن تتم هذه المرحلة بدقة وافية للخروج بالنتائج المفيدة.
- الدراسات الموسعة وتعتبر من أهم الأساسيات للوصول إلى دراسات الجدوى وأسس التنمية الحقيقية.
- وضع تصور للمخطط العام ويتضمن ذلك ما يلي:
 - 1- تحديد الثروات المراد تطبيقها.
 - 2- الأهداف والمحددات الاجتماعية والثقافية.
 - 3- العائدات الاقتصادية.

ما سبق يتضح أن مشاريع التطوير والتنمية تحتاج إلى دراسة الأهداف والإمكانيات لإعداد الخطط الازمة، لذلك لا بد من التعرف على عمليات التطوير وأهدافها وخططها والإمكانيات اللازمة تحقيقها.

4-2 عمليات التنمية والتطوير أهداف وإمكانيات وخطط:

إن عمليات التنمية والتطوير تظهر كرد فعل مباشر للمشاكل التي تعاني منها أي منطقة في المدينة، حيث أنها تعتمد على خطة معينة، وذلك بوضع تخطيط شامل ومتكملا لمجموعة العناصر المداخلة المكونة والمؤثرة عليها؛ لتحقيق أكبر عدد من الأهداف لهذه العملية، عن طريق تحقيق القدر الأكبر من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والعمارية لهذه المنطقة.

ويمكن إيجاز الأهداف العامة لهذه الخطة في النقاط التالية :⁽¹⁾

- تحسين المستوى البيئي والمعيشي للمنطقة المقترحة للتطوير.

1-Tourism Planning : An Integrated and Sustainable Development Approach by Edward Inskeep (1991, Hardcover)

- تحسين الصورة البصرية للمنطقة.
- الحفاظ على الطابع العمراني والحضاري التقليدي.
- تحقيق الاتزان الوظيفي لاستعمالات الأراضي في المنطقة.
- تطوير شبكة الحركة بما يتلاءم وخصائص التركيب العمراني واحتياجاته العصرية.
- تعزيز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- رفع مستوى كفاءة البنية الأساسية والمرافق العامة.

تعتمد عمليات التنمية والتطوير على عدة إمكانيات أساسية أهمها ما يلي⁽¹⁾:

- كفاءة الأجهزة التخطيطية المعنية وتحقيقها لدرجة عالية من التنسيق بين الجهات المعنية.
- وجود ضوابط تنمية عمرانية ملائمة وفعالة قابلة للتنفيذ.
- مساهمة القطاع العام والخاص المتمثلة في المشاركة في الاستثمارات الخاصة واللازمة لتنمية المنطقة وبالتالي التقليل من الأعباء الحكومية.
- وجود جهاز مركزي فعال له من الاختصاصات ما يؤهله إلى تنفيذ خطة التنمية الحضارية.

إن القيام بعمليات التطوير والتحسين يعتمد على وضع خطة معينة، كما ذكر سابقاً وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ويمكن إيجاز هذه الخطة في عدة نقاط كما يلي:

- دراسة مميزات بيئه الموقع وعلاقتها بعناصر التطوير المقترنة.
- دراسة تخطيط الموقع وتشمل الطرق، المواقف، المناظر الطبيعية، المناطق المفتوحة، مناطق المشاة والمناطق الترفيهية.
- تحديد المشاكل التي تسبب عائقاً لإمكانية التطوير.
- تحديد نوع ووظيفة وحجم المباني والعناصر المراد إضافتها للمكان.

- دراسة إمكانية التوسيع المستقبلي، فعملية التنمية والتطوير تعمل على تكامل المنشأة مع الوسط المحيط بها.

واختيار الموقع المراد تطويره ليس أمرا تخمينيا إنما هو ناتج دراسة وتحليل عناصر تشتراك معا لتعطي صورة متكاملة عن فكرة التطوير، وكل مشروع تطوير له خطة أساسية يجب أن يسير عليها، حيث أنه يرتكز على قاعدتين أساسيتين هما:

- الأولى: أهداف ودوافع المشروع.
- الثانية: إمكانيات ودعائم المشروع.

ومن خلالها تتشكل خطة التطوير والتي عادة ما تكون على مراحل تكتمل من خلالها صورة المشروع.

انظر الشكل (4-1) يوضح منهجية عملية التطوير



شكل (4-1) يوضح منهجية عملية التطوير

4-3 مستويات التنمية والتطوير⁽¹⁾

إن العملية التطويرية عملية متصلة ومستمرة، حيث يجب أن تكون محددة المعالم طبقاً لجدول زمني مدروس، وواقعية في التنفيذ والتقويم، هذا الجدول الزمني يقسم العملية التطويرية إلى مراحل متتابعة تتسلسل بشكل حلقي من الخارج إلى الداخل مكونة ما يسمى بمستويات التطوير وهي كما يلي في الشكل (4-2).



شكل (4-2) يوضح مستويات التنمية والتطوير

• التطوير القومي:

ويهدف إلى تنسيق موارد وإمكانيات بلد ما، وربطها بالاحتياجات والنشاطات في موقع ومراحل زمنية مختلفة ومحددة للتنمية المستقبلية للبلاد، ولا يتم هنا تنفيذ المشروعات، ولكن توضع الخطة العامة المستقبلية وتقسم الإمكانيات المتاحة على عدة جهات، وتتولى كل جهة تنفيذ مشروعاتها بنفسها طبقاً للبرامج الزمنية المحددة لها .

• التطوير الإقليمي:

1 - الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية : احمد منير سليمان ، بيروت ، دار الراتب الجامعية ، 1996م.

ويهتم بتنسيق الاحتياجات والنشاطات الخاصة بالفرد والمجتمع بما هو متاح من إمكانيات على المستويين القومي والإقليمي، والتطوير الإقليمي ينبع من التطوير القومي وهو جزء لا يتجزأ منه ويختص بمنطقة إقليمية محددة.

- **التطوير الهيكلي:**

ويهتم بالتنسيق بين المصادر المتاحة بين إقليميين أو أكثر وبين ما هو متاح من مصادر داخل الإقليم نفسه، وعلاقة هذه المصادر والمشكلات مع المحيط العمراني للمدينة.

- **تطوير المدينة:**

هو دراسة الإمكانيات والمشاكل على نطاق المدينة وكيفية الاستفادة منها لتحقيق التنمية الازمة للمجتمع والمدينة معاً.

- **التطوير القطاعي:**

يهتم بدراسة وتحليل مشكلة معينة في قطاع محدد داخل المدينة بحيث يمكن وضع الأساليب والاستراتيجيات المناسبة لحل هذه المشاكل من خلال الإطار العام لتطوير المدينة وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا البحث وهو تطوير وتنمية الشريط الحدودي بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة .

4-4 الاعتبارات الأساسية في عمليات التطوير .

بعد التطرق إلى مفهوم التنمية والتطوير بشكل عام يمكن القول أن التنمية يمكنها أن تخوض في عدة مجالات، تنظم حسب حاجة المجتمعات وإمكانياتها واعتبار الأولويات في كل مجتمع على حدة.

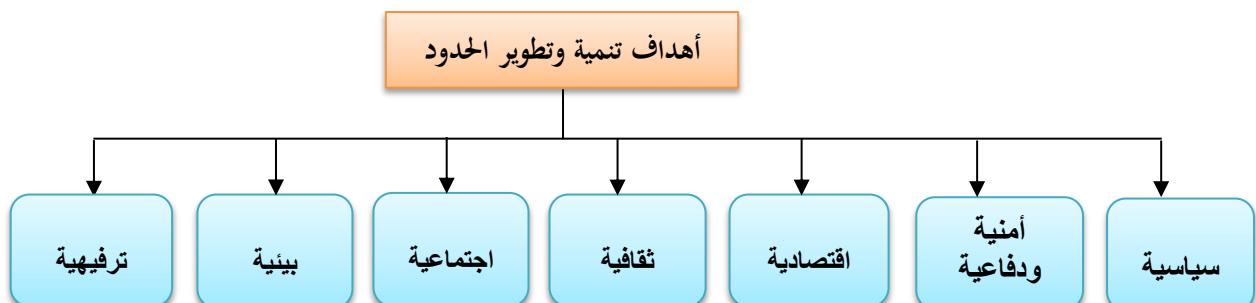
حيث يقصد بتنمية وتطوير الحدود الخطوط والمشاريع المستقبلية التي توضع للارتفاع بالمناطق الحدودية عن طريق حل المشكلات التي تعاني منها هذه المناطق - سواء كانت التلوث أو سوء الاستغلال لأغراض تضر بالشكل الجمالي العام - أو تطوير بعض الأجزاء من الشريط الحدودي بإقامة مشاريع استراتيجية دولية، وذلك للعمل على التنمية في شتى المجالات للدولة.

ف عند البدء بمشاريع تطوير الحدود لابد من دراسة نقاط أساسية تحدد موائمة هذه المشاريع في الواقع المختار، وعلاقتها بتخطيط المنطقة والتي توحى بفكرة مشروع التطوير، ومن هذه النقاط:

- دراسة أهمية المنطقة الحدودية المحددة لعملية التطوير.
- دراسة تخطيط الشريط الحدودي وعلاقته بنقاط الجذب داخل مخطط المدينة.
- تحليل الوضع القائم للشريط الحدودي المراد تطويره.
- دراسة الإمكانيات المتوفرة على الشريط الحدودي الداعمة لمشروع التطوير.
- التعرف على العقبات التي تحتاج إلى حلول تخطيطية وعمليات تنموية.
- تحديد العناصر التطويرية اللازمة للمشروع ودراسة حجمها ووظيفتها وانسجامها مع المحيط.
- دراسة خصائص ومميزات الموقع وذلك للوصول للتخطيط الملائم .
- دراسة توزيع العناصر على الشريط الحدودي مع مراعاة الموقع والارتفاع والتوجيه وطريقة الوصول إليها.

4-5 أهداف تنمية وتطوير الحدود.

هناك عدة أهداف يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتطوير الشريط الحدودي، ومن أهمها:



شكل (4-3): يوضح أهداف تنمية وتطوير الحدود

1-أهداف سياسية: من أهم أهداف تنمية الشريط الحدودي، حيث تعمل على تحسين علاقات الدول على الحدود.

2-أهداف أمنية ودفاعية: وهي تتحقق بالتنسيق الأمني.

3-أهداف اقتصادية: حيث أن تتمية وتطوير الشريط الحدودي يعود بالفائدة على التنمية التجارية والسياحية لهذه المناطق، وبالتالي فإن تتمية السياحة والتجارة هما من أكثر أوجه الاستثمار اجتذابا لرؤوس الأموال الخاصة والعامة، ولذلك يجب أن يسبق مشاريع التنمية والتطوير تخطيط مسبق يحدده الأهداف والمعوقات من خلال إطار شامل حتى لا تتعرض عملية التنمية للفشل والخسارة.

4-أهداف ثقافية: حيث يؤدي تطوير الحدود إلى التبادل الثقافي والتعرف على عادات وتقاليد وثقافة الطرف الآخر.

5-أهداف اجتماعية: من أهم أهداف تتمية الشريط الحدودي، حيث أنها تعمل على التجديد المعنوي والنفسي والذي يتحقق للأهالي من خلال تغيير البيئة ونمط الحياة لشعورهم بالأمن والاستقرار والتمتع بأكبر قدر من الخدمة والنظام والنظافة وذلك بإعادة تنظيم وتطوير الحدود للأفضل.

6-أهداف بيئية: من الأهداف المرجوة من عمليات تتمية وتطوير الحدود، وذلك بالمحافظة على نظافة هذه المناطق بحمايتها من التلوث وخاصة النفايات الصلبة.

7-أهداف ترفيهية: عن طريق استغلال الموارد الطبيعية وتحسين المظهر الجمالي بإقامة المناطق الترفيهية والمناطق المفتوحة والمنتجعات السياحية، والتي تعتبر متطلبات أساسية للسكان . خاصة في الدول ذات الازدحام السكاني مثل مدينة غزة حيث أن البحر هو المتنفس الوحيد لسكانها.

٤- معوقات التنمية والتطوير للشريط الحدودي^(١).

هناك العديد من معوقات التنمية والتطوير للشريط الحدودي ذكر منها التالي:

- 1- عدم استقرار الوضع السياسي وضبابية استقراء الوضع المستقبلي.
- 2- عدم وجود السيادة الكاملة على الأرضي.
- 3- عدم وجود مبادرة وأفكار وجهود ذاتية .
- 4- غياب المصادر المالية الكافية ومشاكل تتعلق بنقص التمويل.
- 5- نقص الخبرة الفنية وغياب التخطيط والتنظيم العام.
- 6- الفقر إلى برامج محدودة الأهداف للتنمية الصناعية.
- 7- تلوث منطقة الشريط الحدودي المتمثل في بقايا المنشآت والمباني المهدمة والنفايات الصلبة والانفاق الأرضية.

١- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، تقرير المخطط الإقليمي 2008م.

٤-٢ مشاريع مشابهة:

من الضروري الاطلاع على بعض الحالات الدراسية المشابهة لتحليلها وفهمها جيد القدرة على وضع سيناريوهات مميزة، لذلك قام الباحث بدراسة حالتين دراسيتين وهم كالتالي:

٤-٢-٤ المشروع الأول^(١): مشروع مدينة الإخاء الاقتصادية المشتركة في الوديعة (منطقة حدودية مشتركة بين اليمن والمملكة العربية السعودية).

قام مجلس الأعمال السعودي اليمني المشترك بإجراء دراسة أولية أوضحت جدوى إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة ما بين البلدين، وذلك لتسهيل انسياط الحركة التجارية بين الدولتين وانقال السلع بدون عوائق، مما يسهم في تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري المشترك بين البلدين وزيادة حجم الاستثمارات السعودية اليمنية، حيث تعتبر هذه المدينة الاقتصادية منطقة القصرين لكلا الدولتين مما يشجع القطاع الخاص في البلدين على إنشاء قنوات استثمارية جديدة، حيث أن المناطق الحدودية للبلدين يسكنه قبائل رحل تعتمد على مهنتي الزراعة وتربية الماشي، ويبلغ حجم التبادل التجاري ما بين أفراد هذه القبائل في المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية بأكثر من 300 مليون ريال سعودي ولا يتم تقديرها في الناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين ولا تقدر حتى في قيمة وحجم التبادل التجاري بين البلدين.

لذا فإن إنشاء مدينة الإخاء الاقتصادية في مدينة الوديعة سيسمح في تحقيق مردودات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وتحقيق نمو اقتصادي، وتوسيع مصادر الدخل، وتقليل تكاليف النقل وجذب المستثمرين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لكلا الدولتين الأمر الذي سيسمح في إقامة شراكة اقتصادية مشتركة قوية تعزز من الأواصر الأخوية القائمة ما بين البلدين وتصب في تحقيق المنفعة العامة لشعبي البلدين.

٤-٢-١ معلومات أساسية عن المشروع:

• اسم المشروع:

مشروع مدينة الإخاء الاقتصادية المشتركة.

• موقع المشروع:

منطقة الوديعة الحدودية المشتركة ما بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

١- بن محفوظ، عبد الله، ورقة عمل، بعنوان مدينة الإخاء الاقتصادي المشتركة، مجلس الأعمال السعودي الوطني، 2006م.

• مساحة المشروع:

مساحة 40 مليون م² وعلى أن تقوم كل دولة بمنح مساحة 20 مليون م² من أراضيها إلى المشروع مجاناً.

• مطور المشروع:

شركة الإخاء للاستثمار - وهي شركة مساهمة مغلقة يساهم فيها في المرحلة التأسيسية الأولى القطاع الخاص من كلا الدولتين (السعودية واليمن) وسيصل رأس مالها التأسيسي إلى 100 مليون دولار وذلك لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع. وتضم الشركة فريق عمل استشاري إقليمي وعالمي له خبرات طويلة في مجال تخطيط وإنشاء المدن الاقتصادية في العالم.

• أهداف المشروع:

1- المساهمة في تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي المشترك ما بين السعودية والجمهورية اليمنية في الفترة الأولى ولاحقا تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين اليمن وجميع دول الخليج.

2- تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكلا الدولتين عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري المشترك بين البلدين وأيضا زيادة حجم التبادل التجاري المشتركة ما بين البلدين مع باقي دول العالم.

3- زيادة حجم الاستثمارات المشتركة السعودية اليمنية والمشاريع الخليجية والعربية والعالمية.

4- تنفيذ أهداف التنمية الإقليمية لكلا الدولتين عن طريق تطوير المناطق المحيطة في هذه المنطقة والمساعدة على تحقيق نمو سكاني كبير لسكان تلك المناطق وزيادة دخل الفرد وتقليل نسبة البطالة ورفع نوعية الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين .

5- تطوير منطقة الربع الخالي التي كشفت الأبحاث وجود كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي وتقديم الدعم اللوجستي المطلوب للشركات العالمية التي تقوم بالتنقيب عن النفط والغاز في الربع.

• أهمية موقع المشروع :

1- تم تخصيص موقع المشروع ليكون في مدينة الوديعة التي تعتبر منطقة حدودية مشتركة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية فمن جهة المملكة تعتبر مدينة الوديعة التابعة لمحافظة شرورة في إمارة منطقة نجران وتقع ضمن حدود مناطق الربع الخالي

التي تعتبر واحدة من أغنى مناطق العالم بالنفط والغاز الطبيعي . وأيضاً موقع مدينة الوديعة هو مهم للجانب اليمني حيث تقع مدينة الوديعة ضمن منطقة حضرموت اليمنية.

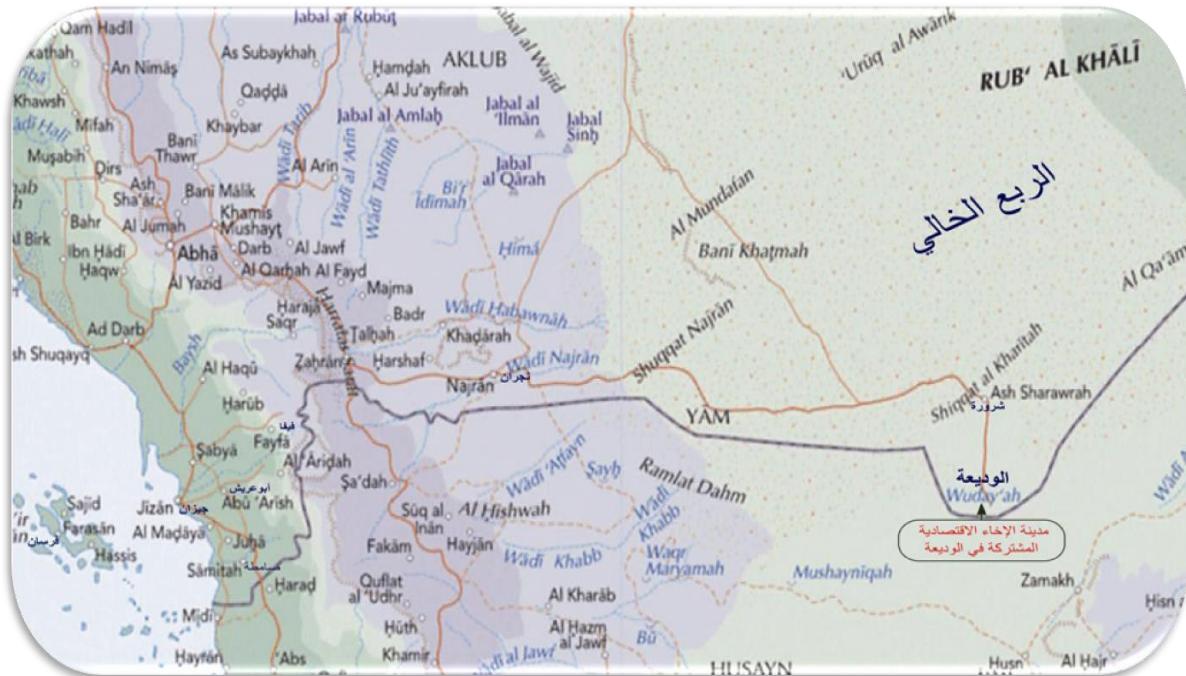
-2 - حظيت مدينة الوديعة الحدودية المشتركة باهتمام حكومتي الدولتين فقد قامت كل دولة بإنشاء بنية تحتية أولية مزودة بخدمات عامة في مجالات الطرق والتعليم والصحة والاتصالات والكهرباء وتم بناء مجمعات سكنية في الجانبين اليمني والسعودي . وتم حفر عدد من آبار الماء الارتوازية التي تساعد في مرحلة أولية على إنشاء مشروع المدينة الاقتصادية المشتركة.

-3 - يعتبر موقع مدينة الوديعة مهم لكلا الدولتين فمن الجانب السعودي تبعد مدينة الوديعة عن محافظة شرورة التي يوجد فيها مطار محلي متطور بمسافة فقط 60 كم وتبعد عن مدينة نجران بـ 350 كم وعن مدينة وميناء جازان بمسافة 600 كم . ومن الجانب اليمني تبعد مدينة الوديعة عن ميناء المكلا الدولي بمسافة 460 كم كذلك تبعد عن العاصمة اليمنية صنعاء بمسافة 500 كم بطريق معبد ، وعن ميناء عدن الدولي بمسافة 500 كم.

-4 - لذا فإن مدينة الوديعة مرتبطة بأهم ثلاث موانئ بحرية وهي موانئ عدن وجازان والمكلا مما يسهل إمكانية ربط تلك الموانئ بشبكة سكة حديدية لتسهيل انتقال السلع بدون عوائق وبالتالي يقلل من تكاليف النقل . وقربها أيضاً من أهم أربع موانئ جوية هي مطار شرورة، ومطار نجران، ومطار جازان، ومطار المكلا الدولي ومطار عدن الدولي . لذلك فإن موقع مدينة الوديعة هو موقع مميز لتنفيذ مشروع المدينة الاقتصادية .

-5 - وجود المنفذ الحدودي الجمركي المشترك الحديث للإنشاء والتجهيز بالكامل بكافة التجهيزات اللازمة لتطبيق النظام الجمركي الآلي .

-6 - قربها من مناطق استكشافات النفط والغاز في الربع الخالي وإنشاء مدينة اقتصادية ستخدم بشكل كبير الشركات الأجنبية التي حصلت على الترخيص النهائي من وزارة البترول والثروة المعدنية والتي تقدر حجم الاستثمارات العالمية فيها بمبلغ 25 مليار دولار ومن أهم تلك الشركات (شركة توtal الفرنسية - شركة رویال داپل شل - شركة لوك اویک الروسية - شركة سیونبک الصينية - شركة ارامكو السعودية) .

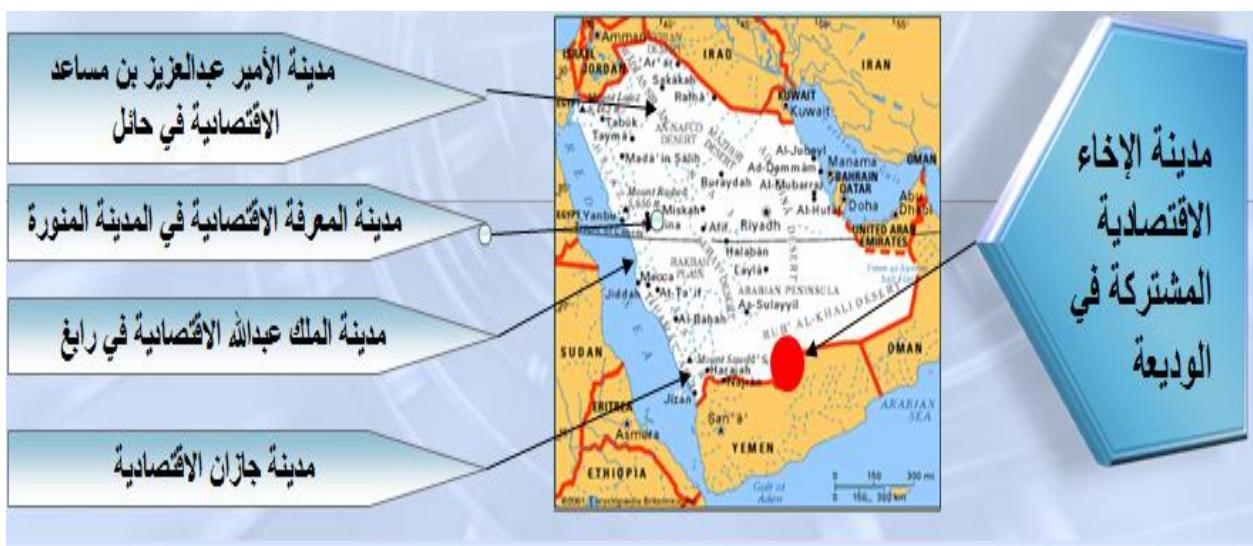


شكل(4-3) خريطة الموقع التقريري لمشروع منطقة الإخاء الاقتصادية المشتركة الموقع المميز لمنطقة الإخاء الاقتصادية وربطها بأهم مدن ومحافظات وموانئ المملكة واليمن.
المصدر/ بن محفوظ، عبد الله، مصدر سابق.

تميز منطقة الإخاء الاقتصادية في الوديعة عن المدن الاقتصادية المعلن عنها في السعودية:

- حيث أن الحكومة السعودية قد اعتمدت مؤخراً تأسيس عدد من المدن الاقتصادية في المملكة بمشاركة القطاع الخاص وذلك بهدف زيادة الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على عوائد النفط وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة التي ارتفعت قيمتها من 4,6 مليار دولار في عام 2005م إلى 6 مليارات دولار في عام 2006م ومن المتوقع بعد الانتهاء من تدشين المدن الاقتصادية السعودية المعلن عنها أن تتضاعف قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة لتصل إلى أكثر من 20 مليار دولار في عام 2015م.
- إنشاء مدينة الإخاء الاقتصادية المشتركة في الوديعة سيعمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي للحكومة السعودية في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة حيث أن هذه المدينة تقوم على مبدأ المدينة الاقتصادية المتكاملة ، لكنها تتميز أيضاً عن باقي المدن الاقتصادية السعودية المعلنة في أنها ستقوم بتقديم خدمة مضافة (سياسية واقتصادية واجتماعية) ليس فقط للسعودية ولكن حتى لليمن وبقى دول الخليج . كما وان هذه المدينة

سوف تهتم بعنصر هام ذو خدمة اقتصادية عالية للمملكة وهو تقديم الدعم اللوجستي المطلوب للشركات العالمية لتنمية وتطوير الموارد الطبيعية في منطقة الربع الخالي من المملكة.



شكل(4-4) موقع مدينة الإخاء بالنسبة للمدن الأخرى

المصدر/ بن محفوظ، عبد الله، مصدر سابق.

سكة الحديد المقترن إنشاءها لربط المنطقة الاقتصادية مع المحافظات السعودية واليمنية المحيطة.

سيتم إنشاء سكة حديد لربط المنطقة الاقتصادية المشتركة في الوديعة مع المحافظات السعودية واليمنية المحيطة وذلك حسب التالي:-

- سيتم ربط المدينة الاقتصادية في الوديعة بميناء جازان مروراً بمحافظة شرورة ومن ثم إمارة نجران وعدد من المدن السعودية المحاذية. وهذا يعني تطوير اقتصادي كبير للمناطق والمدن السعودية التي يمر منها القطار .
- سيتم ربط المدينة الاقتصادية في الوديعة بسكة حديد متغيرة مع ميناء المكلا اليمني مروراً بعدد كبير من المحافظات والمدن اليمنية في محافظة حضرموت



شكل(4-5) سيتم ربط المدينة الاقتصادية بسكة حديد متغيرة إلى كلا من ميناء المكلا اليمني مروراً بعدد كبير من المحافظات والمدن والقرى اليمنية وأيضاً سيتم ربط المدينة الاقتصادية بإمارة جازان مروراً بمحافظات شرورة ومن ثم إمارة نجران وعدد من المدن السعودية المحاذية

المصدر/ بن محفوظ، عبد الله، مصدر سابق.

أهم مزايا إنشاء المدينة الاقتصادية لكلا من المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية:

أ- أهم المزايا للمملكة العربية السعودية :

- حصول قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية على منفذ بحري للمحيط الهادئ مباشرة عبر ميناء المكلا البحري.
- المساهمة في زيادة حجم التجارة والعقود التجارية إلى بعض الشركات العاملة في جنوب المملكة مباشرة إلى المنطقة الاقتصادية مما يعني دعم منطقة نجران جنوب المملكة العربية السعودية القريبة من المنطقة الاقتصادية مما يسهم في تحقيق نمو سكاني وعمراني متتطور وافتتاح ملابح بين كل مناطق المملكة ودول الخليج العربي.
- المساهمة في دعم الأهداف الاستراتيجية للمملكة في تنمية منطقة الربع الخالي وخاصة بعد أن قامت المملكة بتوقيع اتفاقيات مع شركات عالمية للاستثمار بهدف التقيب واستخراج الغاز الطبيعي وكانت عدد من الشركات العالمية قد حصلت على الترخيص النهائي من وزارة البترول والثروة المعدنية للاستثمار في استخراج الغاز الطبيعي من منطقة الربع الخالي بالاشتراك مع شركة أرامكو السعودية وتقدر حجم الاستثمارات العالمية في هذه المنطقة بمبلغ 25 مليار دولار، ونظراً لقرب المسافة ما بين أماكن التقيب في منطقة الربع الخالي ومنطقة الوديعة الاقتصادية فإن المنطقة الاقتصادية ستقدم كافة الخدمات اللوجستية المطلوبة لعمل تلك الشركات العالمية.

بـ- أهم المزايا للجمهورية اليمنية :

- سيسهم إنشاء المدينة الاقتصادية في الوديعة إلى ازدهار الحياة المعيشية بين المدينة الاقتصادية في الوديعة ومنطقة حضرموت وذلك عبر سكة الحديد الذي سيربط تلك المنطقة مع مدينة المكلا.
- سيسهم في زيادة حجم التبادل التجاري مع السعودية ومع جميع دول الخليج العربي حيث أن منطقة الوديعة تتوسط جغرافياً عدد من دول الخليج وبعد ربطها بخطوط طرق متغيرة مع جميع دول الخليج العربي فإنها ستساهم بشكل كبير في دفع عجلة الاستثمارات الخليجية في اليمن ويعمل على تتمامي حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية وبقى دول الخليج العربي والعمل على تعديل كفة الميزان التجاري التي تمثل بشكل كبير لصالح دول الخليج العربي.
- سيسهم أيضاً إلى نمو وازدهار ميناء المكلا الدولي الذي سيقوم بنقل كميات كبيرة من بضائع ومسافرين وخاصة البضائع من الشرق الأقصى ويكون مركز (hub) من وإلى المنطقة الاقتصادية وهذا يعطي فرص عمل وتشكيل نسيج اجتماعي متتطور تزيد من كثافة المدينة تجارياً وزيادة نقل المنتجات الزراعية والحيوانية من الجنوب إلى الشمال بسهولة ويسر وفتح أسواق الخليج لهذه المناطق بأقل جهد وتكلفة.
- تطوير قطاع هام لليمن وهو قطاع الزراعة فتخصيص منطقة مستودعات كبيرة لحفظ المنتجات الزراعية اليمنية من ضمن مناطق المدينة الاقتصادية سيساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الزراعي الذي تعتبر اليمن سلة غذاء الجزيرة العربية لما تتمتع به اليمن من خصائص مناخية مؤهلة لزراعة جميع المحاصيل الزراعية وعلى ذلك فان دول الخليج العربي وبدل استيراد المواد الغذائية الزراعية من دول شرق آسيا التي تبعد عنها آلاف الكيلومترات يمكن أن يتم الاستعانة فقط باليمن ليكون سلة غذاء دول الخليج العربي كافة.
- أخيراً تحقيق أهداف الحكومة اليمنية في تسريع عملية الاندماج التجاري والاقتصادي الكامل مع جميع دول الخليج العربي حيث أن إنشاء المنطقة الاقتصادية في الوديعة سيسهم في عمل شراكة استراتيجية كاملة مع المملكة العربية السعودية وبعد تحقيق ذلك من السهل تحقيق شراكة كاملة أيضاً مع باقي دول الخليج العربي.

٤-٢-١-٢ المخطط العام لمنطقة الوديعة الاقتصادية:

• المنطقة الصناعية :

وسوف يتم استغلال مساحة تصل إلى (8) ثمانية مليون م² ، وذلك بعمل مخطط صناعي متكمال يشمل صناعات خفيفة وصناعات بتروكيميائية وصناعات غذائية وصناعات تحويلية مختلفة.

• المنطقة المساندة (المستودعات والثلاجات) :

وسوف يتم استغلال مساحة تصل إلى (6) ستة مليون م² ، وفي هذه المنطقة سوف يتم تجميع المنتجات الصناعية للشركات الصناعية في السعودية واليمن بحيث يتم تصديرها عبر منفذ المكلا مباشرةً إلى الخارج ، بالإضافة إلى تخزين البضائع القادمة من الشرق الأقصى عبر ميناء المكلا مباشرةً لمنطقة الاقتصادية ومن ثم إلى مدن السعودية الجنوبية والوسطى والشمالية ودول الخليج براً.

• المنطقة التجارية الرئيسية (أسواق) :

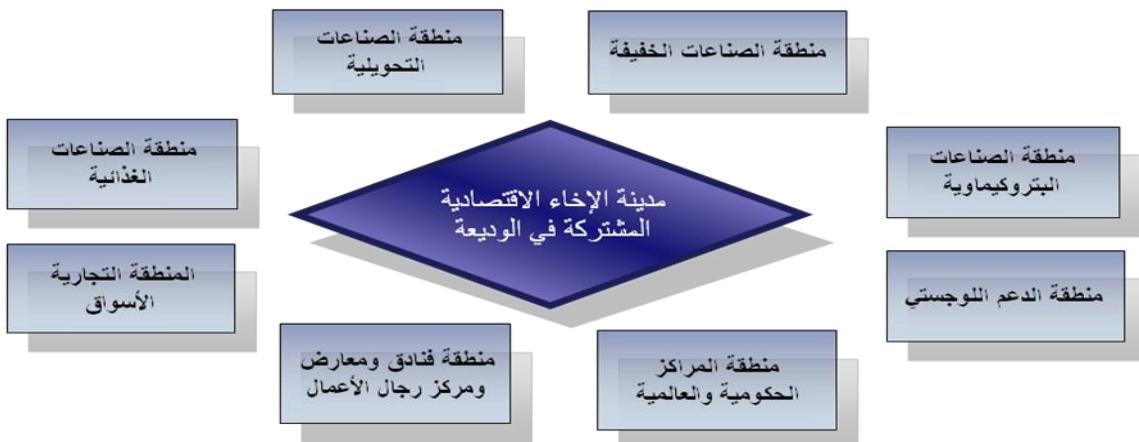
وسوف يتم استغلال مساحة (8) ثمانية مليون م²، يتم إنشاء مراكز تسويقية وتجارية عديدة تقسم إلى (4) أربعة أقسام كل قسم يأخذ طابع تجاري متخصص ومتتنوع حسب تجانس الأنشطة مع كامل خدماتها من مستودعات وخلافه.

• المنطقة التجارية المساندة (مكاتب) والسكنية والخدمات الحكومية والخدمات العامة

:

وتم تخصيص مساحة (8) ثمانية مليون م² وفي هذه المنطقة ستخصص لإنشاء مكاتب تجارية وخدمية عديدة وخدمات سكنية من مجتمعات سكنية وفنادق وعمائر ومركز تجارة عالمي وفال خاصة . هذا بالإضافة إلى الخدمات العامة من أمن وسلامة ودفاع مدني وجمارك ومحطة قطارات ونقاط تفتيش ووحدات طبية وخدمات نقل داخلي وخلافه.

أ- منطقة الصناعات الخفيفة والتحويلية والمنطقة التجارية



شكل (4-6) منطقة الصناعات الخفيفة والتحويلية والمنطقة التجارية

ب- منطقة الخدمات المساعدة والمنطقة السكنية والتعليمية والترفيهية



شكل(4-7) منطقة الخدمات المساعدة والمنطقة السكنية والتعليمية والترفيهية

٤-٢-٢ المشروع الثاني^(١): استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس:

أولاً : أهداف الدراسة.

١-أهداف الهيئة العامة للتنمية الصناعية:

- إعداد دراسات ومخططات التنمية الصناعية قطاعياً وجغرافياً ومتابعة تفيذها.
- وضع سياسة تخصيص الأراضي الصناعية.
- وضع قواعد التسعير وصندوق الدعم وتخفيض أسعار الأرضي.
- وضع القواعد لجذب وتحفيز المستثمرين لزيادة الاستثمارات.
- دعم التنمية الصناعية بجنوب مصر وسيناء للمشروعات الصغيرة .

٢-الأهداف الدولية / القومية:

- تدعيم المكانة الدولية لمنطقة القناة وسيناء وتعزيز دورها في مجالات الاستثمار والتجارة الدولية بما يتتوفر بها من وسائل نقل واتصال.
- تنمية إقليم قناة السويس كإقليم متعدد اقتصاديا وبه إمكانيات وذلك لنشر التنمية على المستوى القومي.
- تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية لمنطقة القناة وسيناء بدول الجوار بالمنطقة العربية ودول الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط) مشروعات مشتركة، تكوين مناطق تجارة حرة).
- تدعيم البعد الأمني والاستراتيجي للدولة ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية.

٣-الأهداف الإقليمية والمحلية:

- استغلال الموارد الموجودة بالإقليم، الاستغلال الأمثل لرفع المستوى الاقتصادي داخل الإقليم، تشجيع الصناعات الحرفية واليدوية والتي يشتهر بها أهالي الإقليم وخاصة بدو سيناء.
- ترشيد استهلاك الطاقة وضرورة البحث عن مصادر بديلة في مواجهة الاستهلاك المتزايد.
- إقامة عدد كبير من المناطق الصناعية والمناطق الحرة مجهزة بالخدمات والمرافق مثل المناطق الحرة برفح والعريش وشمال سيناء.

١- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز التكنولوجيا ونظم المعلومات، ورشة عمل

، مصر.

4-أهداف تنموية:

- الشمولية والقدرة على الدمج:
 - أن تكون البرامج التنموية تضمن كافة العناصر التي تخدم النشاط الصناعي بشكل مباشر أو غير مباشر مع تحقيق التكامل والدمج الوظيفي .
- المرونة والقدرة على التطور :
 - نظرًا لأن مثل هذه المشروعات العملاقة تستغرق فترات زمنية طويلة يمكن أن يجذب خلالها متغيرات عديدة فيجب أن يتمتع أسلوب التنمية بأعلى درجات المرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات المتباينة طبقاً لمتطلبات السوق والمتغيرات التكنولوجية الجديدة والحديثة.
- التنمية الذاتية:
 - وهو هام وأساسي في عمليات التنمية ، بحيث يستطيع المشروع أن يحقق أقصى درجات الاعتماد الذاتي على العناصر الخدمية والمرافق الداخلية لضمان كفاءة واستمرارية التشغيل.
- التحفيز لعمليات التنمية :
 - ونذلك يتم من خلال مجموعة من عناصر العرض والأنشطة الصناعية الداعمة والمحفزة لتطوير الطلب ولزيادة فرصه عناصر المشروع المتباينة.
- القدرة على التنفيذ:
 - يجب أن يوفر أسلوب التنمية الصناعية والفكر الاستراتيجي المقترن توجيهًا جيدًا لتسهيل عمليات تنفيذ المخطط المقترن، مع عدم مواجهة اختناقات في التمويل أو التعارض بين عمليات الإنشاء والتشغيل لمراحل التنفيذ.
- الأهداف الاستثمارية والتسويقية: يجب أن يراعي أسلوب التنمية الصناعية مجموعة من الأهداف الأساسية وهي:
- الربحية والإنتاجية:
 - تلك الأهداف تتحقق من خلال زيادة العوائد المالية والتي تمثل في صورة الأرضي ومجموعة العناصر المتاحة للبيع والإيجار دون الإخلال بالبيئة.
- القدرة على المنافسة:
 - وهي تتم من خلال تحقيق التوازن بين عناصر المنتج الصناعي ونسبة المكونات الصناعية للمكونات الخدمية، ومدى ملائمة تلك المكونات للجذب الاقتصادي التي تتضمن عمليات

التنمية الصناعية، مع تحقيق أقصى قدر من التنوع والأنشطة والاستخدامات الصناعية لتنظيم فرص المنافسة .

ثانياً: استراتيجيات التنمية المتّبعة لمحور قناة السويس:

1- محور قناة السويس الصناعي.

- المساحة المستهدفة تبلغ 192 كم² تمثل 48% من إجمالي مساحات المناطق الصناعية المخططة البالغ 599 كم².
- القوام المستهدف لتلك المشروعات تتجه بصفة أساسية إلى قطاع الصناعة وإن هذه المشروعات مؤهلة لأن تكون قطبًاً مفاعلاًً تنموياً يدفع بمعدلات التعمير إلى المناطق غير المأهولة المحيطة بها.
- هذه المشروعات مؤهلة لأن تكون قطبًاً مفاعلاًً تنموياً يدفع بمعدلات التعمير إلى المناطق غير المأهولة المحيطة بها.

المشاريع المقترحة لتنمية محور قناة السويس

1- مشروع المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس:

تبعد عن مدينة السويس بمسافة 44 كم وعن القاهرة بمسافة 100 كم وتبلغ مساحتها 105 كم²، كما يطل على ممر ملاحي دولي يصلح لإنشاء منطقة صناعية وتجارية وخدمية.

2- مشروع وادي التكنولوجيا بالإسماعيلية بمنتصف محور قناة السويس:

تقع المنطقة المخصصة لمشروع وادي التكنولوجيا بشبه جزيرة سيناء بالضفة الشرقية لقناة السويس داخل الحدود الإدارية لمحافظة الإسماعيلية على بعد 10 كم من بحيرة التمساح شرقاً ، وتبعد المساحة الكلية للموقع حوالي 72 كم² .

3- مشروع إنشاء المنطقة الصناعية شرق بورسعيد:

في أقصى شمال محور قناة السويس بمساحة 87 كم، ويقع في المثلث الذهبي بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهذا الميناء محوري ومركزي لتجمیع وإعادة توزیع الحاويات، بالإضافة إلى إقامة منطقة اقتصادیة صناعیة تحتوى على صناعات خدمية وتجمیع البضائع لإعادة تصديرها.



شكل (4-4) يوضح المشاريع المقترحة لتنمية محور السويس

المصدر / نفس المرجع السابق

1- مشروع المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس:

- المساحة: 20 مليون م²

معايير اختيار مشروع شمال خليج السويس:

- الميزة النسبية:

تتميز منطقة المشروع بعدة مميزات نسبية نتيجة لعدة عوامل متعددة منها:

- الموقع الجغرافي المتميز عند المدخل الجنوبي لقناة السويس
- وقوع منطقة الدراسة في موقع متوسط لمحاور تنمية سيناء وقناة السويس وشمال الصحراء الشرقية وشرق الدلتا والقاهرة الكبرى.
- يبدأ من جنوبها خط سوميد لنقل البترول من خليج السويس إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

2- إمكانيات النمو.

- ويعتمد هذا المعيار أساساً على توافر المميزات في المنطقة من حيث المواد الخام والعمالة والسلع الازمة لإقامة ميناء محوري ومظهر صناعي مميز تعتمد عليه القاعدة الاقتصادية المطلوب إقامتها.
- إمكانية إقامة منطقة صناعية تؤدي إلى تنمية ودفع عجلة الاقتصاد المحلي وبالتالي القومي تقوم على تنوع في المظاهر الصناعية من منطقة صناعة حرة وعامة.
- توافر شبكة بنية أساسية متطرفة في المنطقة مما يخدم المنطقة الصناعية والميناء .
- وجود ثروات وموارد طبيعية مثل الحجر الجيري والدييولوميت والفحم والبترول والثروات السمكية مما يؤدي إلى تنوع الأنشطة والمواد الخام مما يولد قاعدة اقتصادية هائلة تؤدي إلى جذب الأيدي العاملة والتوطن بها .

3- الطاقة الاستيعابية

تتوفر فرص عمل تصل إلى 25305 فرصة عمل مبدئياً، ولكن وفقاً للتعديل النهائي يصل إلى 360 ألف فرصة.

4- المضاعف الإقليمي

يقيس المضاعف الإقليمي بمدى العلاقات والترابط الموجود بين مختلف الأنشطة داخل الاقتصاد الإقليمي ومدى تأثير الدفعات المتولدة من أحد الأنشطة في داخل الاقتصاد القومي ومن هنا نجد أن منطقة الدراسة تتوفر بها أنشطة اقتصادية متنوعة في الأهمية النسبية مما يتيح الفرصة لظهور عامل النشاط القائد وتأثيره على باقي الأنشطة من خلال العلاقات الأمامية والخلفية وبالتالي يظهر ذلك لنا مدى المردود الاقتصادي من المنطقة وبالتالي مدى تحقيق التنمية العمرانية .



شكل (٩-٤) يوضح مشروع شمال خليج السويس

المصدر / نفس المرجع السابق

٢ - مشروع وادي التكنولوجيا:

• الهدف من المشروع:

يهدف المشروع بشكل عام الى تنمية وإنشاء منطقة للصناعات التكنولوجية وما سيعتمد عليها من صناعات وخدمات وتسهيلات بمستوى متميز يتناسب مع طريقة تشغيل هذه النوعية من الصناعات ، وبما يحقق الجدوى المستهدفة من قيامها.

- المساحة(المرحلة الأولى للمطوريين): 5 مليون م².

معايير اختيار مشروع وادي التكنولوجيا:

1- الميزة النسبية:

- يتوسط محور قناة السويس.
- يقع الضفة الشرقية من قناة السويس.
- يمثل نقطة انطلاق لوسط سيناء وارتباطه بالصناعات الثقيلة.

2- إمكانيات النمو

يدرس هذا المعيار من خلال مدى توفر المواد الخام والعمالة وعناصر البنية الأساسية للمشروع ومدى تأثير ذلك على إقامة مجتمعات عمرانية، فمن خلال دراسة أرض المشروع وإمكانياته تبين أن:

- المنطقة الصناعية تلعب دور رئيسي كنشاط قائد للمنطقة.
- توافر المشروعات البحثية العلمية التكنولوجية.
- توافر المواد الخام ووسائل المواصلات التسويقية الازمة.

3- الطاقة الاستيعابية

المقصود بها قدرة المنطقة على استيعاب الزيادة السكانية عن طريق التوسيع الأفقي والرأسي مع توافر شبكة البنية الأساسية الازمة. ولذلك فقد تم الاستعانة بالمؤشرات العلمية في تحديد المناطق الصناعية التكنولوجية حتى تستطيع أن تستوعب حجم العمالة وبالتالي تتصدّر الزيادة السكانية من وادي النيل، وقد قدرت حجم العمالة بالنسبة للكثافة الصناعية في المشاريع العالمية المماثلة بنسبة تتراوح بين 100 عامل/ هكتار (أي حوالي 40 عامل/ فدان) إلى 700 عامل/ هكتار (أي حوالي 295 عامل/ فدان).

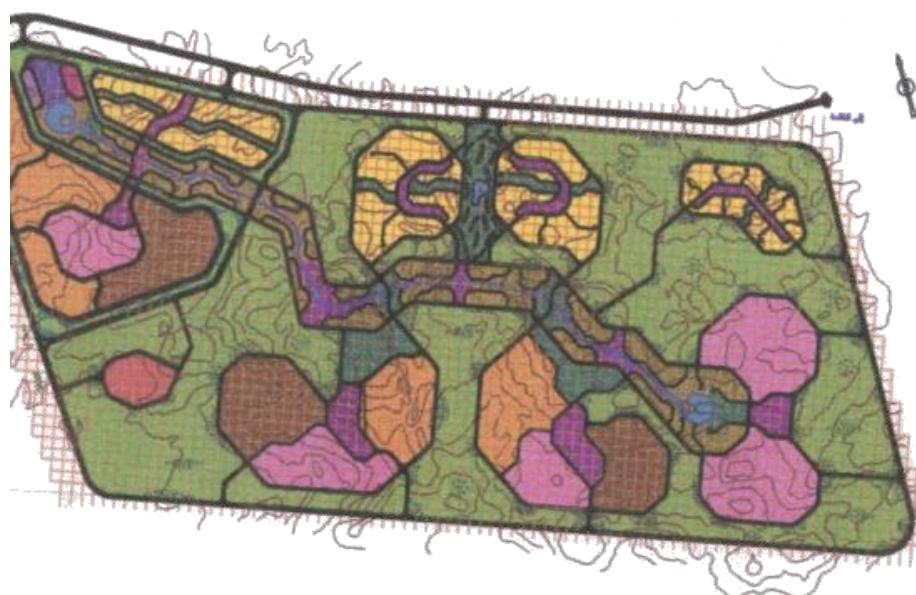
4- المضاعف الإقليمي

يقيس المضاعف الإقليمي بمدى العلاقات والترابط الموجود بين مختلف الأنشطة داخل الاقتصاد الإقليمي ومدى تأثير الدفعات المتولدة من أحد الأنشطة في داخل الاقتصاد القومي، ومن ثم نجد أن منطقة الدراسة قد أتيحت لها الفرصة لتتنوع الأنشطة من خلال النشاط الصناعي المتنوع والبحثي والعلمي المميز.



شكل (4-10) يوضح منطقة وادي التكنولوجيا.

المصدر/ نفس المرجع السابق.



شكل (4-11) يوضح تخطيط المنطقة.

المصدر/ نفس المرجع السابق.

3 - مشروع منطقة شرق بور سعيد

الموقع العام للمنطقة :

- تقع منطقة شرق بور سعيد بالركن الشمالي الغربي لسيناء حيث يحدها شمالاً البحر المتوسط بواجهة طولها 22 كم تقريباً و يعمق يتراوح بين 4 كم شرقاً و 17 كم غرباً.
- المنطقة تتبع إدارياً محافظة بور سعيد و تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 220 كم²/52400 فدان.

الربط والاتصال:

- يمر طريق بور فؤاد / جنوب المنطقة و يتفرع منه الجسر الواقي المار بموازاة قناة السويس حتى مدينة القنطرة شرق.
- مخطط إنشاء نفق يربط الضفة الغربية بالشرقية عند الكيلو 18 لربط الطريق الدولي و خدمة منطقة شرق بور سعيد.

أهداف المشروع:

- الاستفادة من وجود المنطقة الحرة الواقعة جنوب الميناء المحوري المركزي والتي تضم مناطق إقامة الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغرى - في تنمية الصناعات التصديرية وإنتاج البديل للمكونات المستوردة.
- توفير المناخ الاستثماري المناسب الذي يساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.



شكل (12-4) يوضح حدود منطقة شرق بور سعيد

المصدر / نفس المرجع السابق

معايير اختيار مشروع شرق بورسعيد:

1- الميزة النسبية:

- تتميز منطقة شرق التفرعية بسمكارات تفضيلية نتيجة للموقع الجغرافي المتميز عند مدخل قناة السويس الشمالي ووجوده على مسار الخطوط الملاحية العالمية العابرة لقناة السويس.
- تتميز المنطقة الخاصة بالمشروع بإمكانية إقامة ميناء محوري.
- توافر الميزة التنافسية النسبية للميناء مما يمثل عامل جذب لسفن الحاويات القادمة من الشرق.

2- إمكانيات النمو

- توافر المميزات في المنطقة من حيث توافر المواد الخام والعماله والسلع الازمة لإقامة ظهير صناعي مميز تعتمد عليه القاعدة الاقتصادية المطلوب إقامتها في المنطقة.
- إقامة منطقة صناعية متعددة سواء كانت ثقيلة أو متوسطة أو صغيرة مما يمكن المنطقة من توفير فرص عمل وبالتالي جذب الأيدي العاملة.

3- الطاقة الاستيعابية

اتجه التفكير إلى استغلال المنطقة الشرقية لبورسعيد لإقامة مشروع شرق التفرعية لكي يسمح بتوسيع القاعدة الاقتصادية بإقامة منطقة صناعية وتجارية عظيمة المنفعة وعمل شبكة بنية أساسية، ويشير التخطيط المبدئي لمنطقة شرق التفرعية إلى إمكانية 200 ألف فرصة عمل وتحريك عدد كبير من السكان يمكن أن يصل إلى 600 ألف نسمة من المناطق المختلفة

4- المضاعف الإقليمي

منطقة الدراسة تتتوفر بها مجموعة أنشطة اقتصادية متعددة في الأهمية النسبية مما يتبع الفرصة لعمل علاقات أمامية وخلفية بين تلك الأنشطة مما يولد دفعات في دخل الاقتصاد القومي، ويظهر وبالتالي دور النشاط القائد في تحريك القاعدة الاقتصادية.

محاور تنمية منطقة شرق بورسعيد:

- المحور الأول : التنمية الصناعية. تمثل في المنطقة الحرة الصناعية تضم هذه المنطقة مختلف أنواع الصناعات الثقيلة والمغذية والتجميعية والصناعات البحرية والمينائية.

- المحور الثاني: التنمية السياحية. إقامة مطار دولي لخدمة حركة السياحة والمستثمرين والتصدير والاستيراد في المنطقة الصناعية المجاورة وكذلك حركة الشحن والتصدير بالميناء الجديد .
- المحور الثالث : التنمية الزراعية. وهو في منطقة أراضي الاستصلاح بأراضي سهل الطينة التي تقع في جنوب المنطقة الصناعية وبها 120 ألف فدان. وستقام على هذه المنتجات عده مشروعات للتصنيع الزراعي مثل مشروعات التجفيف والتعليق لمنتجات الخضراوات والفاكهه .
- المحور الرابع : تنمية الثروة السمكية. حيث توجد 50 ألف فدان جنوب الميناء والمنطقة الصناعية وهي شبه بحيرة يجري تطويرها وتحويلها الى منطقة مزارع سمكية لإنتاج أجود الأسماك للاستهلاك المحلي والتصدير .

4-2-3 الاستفادة من الاحالات الدراسية:

بعد الاطلاع ودراسة الحالات الدراسية المشابه تم استخلاص اهم النتائج في عدة محاور أهمها.

الدراسة الاولى: مشروع مدينة الإخاء الاقتصادية المشتركة في الوديعة (منطقة حدودية مشتركة بين اليمن والمملكة العربية السعودية).

1- محور التنمية والتخطيط:

- زيادة النمو السكاني للدولتين.
- تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي ، وتوزيع يحقق التنمية المستدامة.
- التسلسل المتكامل في توزيع الاستخدامات الصناعية.
- المساهمة في تنمية وتطوير منطقة الربع الخالي واستخراج الثروات المعدنية.

2- محور التنمية السياحية:

- امكانية تحرك السياح بحرية بين الدولتين.
- امكانية وصول السعوديين الى ميناء يطل على المحيط الهادئ عبر الحدود اليمنية وهذا يسهل السياحة لل سعوديين في المحيط الهادئ.
- تعزيز السياحة المتبادلة والسياحة التجارية بين الدولتين.

3- محور التنمية الاقتصادية:

- مشاركة القطاع الخاص من الدولتين في عملية التطوير مما يساهم في الاستثمار المشترك ودعم الاقتصاد القومي.
- زيادة الحجم التبادل التجاري بين البلدين وبين دول العالم وهذا يساهم في تعزيز الاقتصاد القومي.
- زيادة الدخل القومي للفرد والحد من نسبة البطالة.
- مشاركة القطاع الخاص والشركات العالمية في دعم الاقتصاد من خلال التقيب عن النفط والغاز في منطقة الربع الخالي.
- تطبيق النظام الجمركي الآلي.
- الازدهار المعيشي بين المدينة الاقتصادية ومدينة حضرموت.
- ازدهار ونمو ميناء المكلا الدولي وتحويله إلى مركز تجاري إقليمي هام.
- تحقيق الاندماج التجاري والاقتصادي بين اليمن ودول الخليج العربي.

4- محور الخدمات والبنية التحتية:

- تقديم الخدمات النوعية للمواطنين.
- إنشاء بنية تحتية مزودة بخدمات الطرق والتعليم والصحة والاتصالات والكهرباء والتجمعات العمرانية وحفر آبار مياه ارتوازية وذلك لجلب الاستثمار الخارجي.
- ربط المطار المحلي السعودي مع الميناء البحري اليمني يدل على حجم التنسيق للبنية التحتية.
- ارتباط المدينة الاقتصادية بثلاث موانئ بحرية يساه في افتتاح المنطقة على الدول المحيطة بها ودول العالم ورفع الصادرات والتجارة
- امكانية شحن وربط المدينة بالعالم الخارجي عبر أربع مطارات أضفى لها أهمية إنشاء مدينة اقتصادية.
- تطوير خطوط المواصلات وإنشاء سكك حديد للربط بين المدن اليمنية وال سعودية من خلال المدينة الاقتصادية عبر الموانئ البحرية والجوية.
- زيادة الصادرات الغير نفطية من خلال المدينة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على عائدات النفط مما يساهم في توفير الموارد المالية في حال انتهاء النفط.

- زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية الى المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وستقدم خدمات سياسية واقتصادية واجتماعية لجميع مواطني دول الخليج العربي واليمن.
- تقديم الخدمات الاقتصادية والدعم الفني المتكامل والمطلوب للشركات العالمية.

5- محور البيئة والصحة العامة:

- الحفاظ على البيئة المحيطة من التلوث واستدامتها للأجيال القادمة.
- التوافق البيئي بين المناطق الصناعية والمناطق التجارية والسكنية والترفيهية بما يساهم في تعزيز الحماية البيئية والمحميّات الطبيعية.
- تطوير الموارد الطبيعية واستدامتها.

الدراسة الثانية: استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس:

من أهم المحاور هي:

1- محور التنمية والتخطيط:

- تدعيم المكانة الدولية لقناة السويس وشمال سيناء وتعزيز الاستثمار والتجارة الدولية.
- تنمية قناة السويس كإقليم اقتصادي وتعزيز التنمية على المستوى القومي.
- دعم العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول العالم من خلال المجرى الملاحي.
- توزيع عدد من المناطق الصناعية والحرّة وتجهيز الخدمات والمرافق الخاصة بالمناطق الحرة.
- تحقيق التنمية العمرانية عبر ابراز الموارد الاقتصادية وتتنوع الانشطة.
- توافر الموارد الخام والعمالة والسلع لإقامة تجارة زراعية مميزة تدعم الاقتصاد المحلي.
- التنمية الزراعية واستصلاح الاراضي واقامة عدة مشروعات للتصنيعي الزراعي مثل مشروعات التجفيف والتعليق لمنتجات الخضروات والفواكه.
- تنمية الثروة السمكية وتطوير البحيرات الصناعية والمزارع السمكية لإنتاج أجود الأسماك للاستهلاك والتصدير.
- تنوع استخدامات المناطق ما بين السياحي والصناعي المميز والبحري والعلمي.

- تتمية الصناعات التصديرية بحكم وجود منطقة حرة وميناء محوري مركزي ومناطق صناعات متعددة الحجم في منطقة شرق بور سعيد.

2- محور التنمية السياحية:

- جميع البرامج والأنشطة التي ستقام تخدم النشاط الصناعي وتحقيق الدمج الوظيفي المتكامل، جذب سياحي هام.
- سهولة وصول السائح للمنطقة والاستمتاع بها من خلال السياحة بالمركبات البحرية.

3- محور التنمية الاقتصادية:

- تدعيم اقامة المناطق التجارية الحرة.
- الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية لرفع مستوى الدخل القومي.
- تشجيع الصناعات الحرفية واليدوية والتي يشتهر بها أهل الاقليم وخاصة بدو سيناء.
- اعتماد مبدأ الربحية وزيادة العوائد المالية والحفاظ على الأراضي والعناصر والموارد المتاحة دون الاخلاع بالبيئة.
- تنوع الأنشطة والمواد الخام مثل الثروات والموارد الطبيعية مثل الحجر الجيري والديبلوميت والفحم والبترول والثروة السمكية.
- توفير 360 ألف فرصة عمل خلال مراحل عمل المشروع في محور تنمية المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس.
- توفير 295 ألف فرصة عمل خلال تطوير منطقة وادي التكنولوجيا.
- تمويل المشروع لا يسبب تعارض بين الانشاء والتشغيل لمراحل التنفيذ.
- الدفع الى التعمير في المناطق الغير مأهولة والمحيطة بها.
- جلب الأيدي العاملة والتوطين ودعم القاعدة الاقتصادية الدنيا.
- توفير المناخ الاستثماري المناسب الذي يساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4- محور الخدمات والبنية التحتية:

- الاعتماد الذاتي على العناصر الخدمانية والمرافق الداخلية لضمان الكفاءة والاستمرارية.
- اقامة ميناء محوري ومظهر صناعي مميز يساهم في تعزيز القاعدة الاقتصادية في المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس.
- توافر بنية أساسية متطرورة في المنطقة مما يخدم المنطقة الصناعية والميناء.
- انشاء شبكة أنفاق تربط الضفة الغربية بالضفة الشرقية لربط الطريق الدولي وخدمة منطقة شرق بور سعيد.
- انشاء ميناء محوري عند شرق التفريعة وهذا أعطاها موقع جغرافي سياحي وتجاري واستثماري.
- اقامة مطار دولي لخدمة حركة السياحة والمستثمرين والتصدير والاستيراد في المنطقة الصناعية المجاورة.
- توافر المشروعات البحثية والعلمية التكنولوجية والموارد الخام ووسائل المواصلات والتسويق اللازم لتطوير منطقة مشروع وادي التكنولوجيا.
- جذب الحاويات القامة من الشرق الغرب وبالعكس.

5- محور البيئة والصحة العامة:

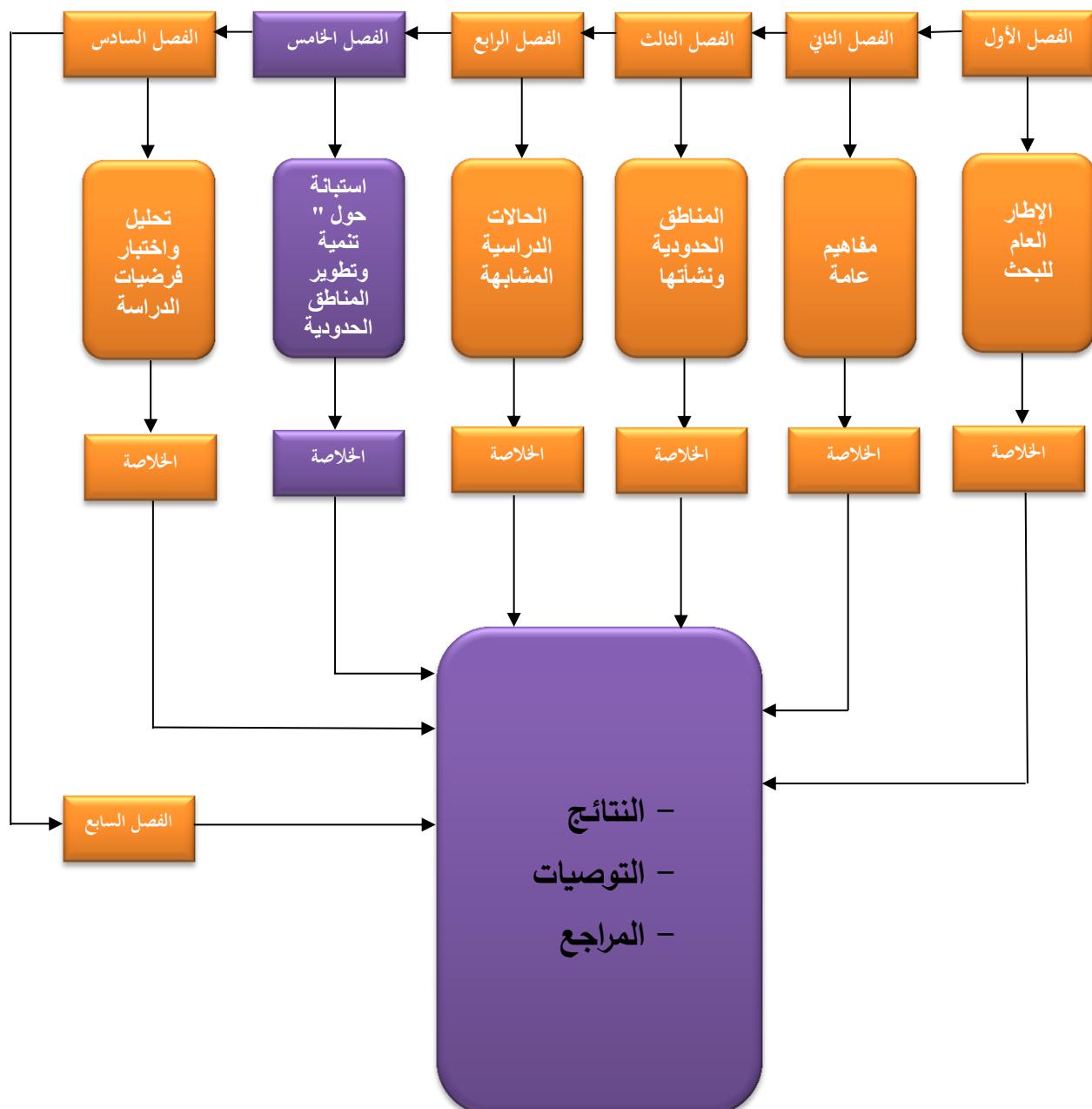
- ترشيد استهلاك الطاقة وضرورة البحث عن مصادر بديلة في مواجهة الاستهلاك المزaid .
- الحماية البيئية والتنوع الصناعي بما يتلاءم مع معطيات التنوع الحيوي، وخاصة في الصناعات الثقيلة والمعدنية والتجميعية والصناعات البحرية.

3-4 الخلاصة:

طرق الباحث في هذا الفصل لدراسة التعريف بمشاريع التنمية والتطوير وأهم الخطوات الرئيسية اللازمة عند البدء بأي مشروع تطوير لمنطقة معينة، وعمليات التنمية والتطوير أهداف وإمكانيات وخطط، من ثم التطرق إلى مستويات التنمية والتطوير من خلال التطوير القومي، التطوير الإقليمي، التطوير الهيكلي، التطوير المدينة، والتطوير القطاعي، واخذ الاعتبارات الأساسية في عمليات التطوير، من ثم اهداف تنمية وتطوير الحدود، ايضاً معوقات التنمية والتطوير للشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، ثم دراسة بعض الحالات الدراسية المشابهة مثل مشروع مدينة الإخاء الاقتصادية المشتركة في الوديعة، ومشروع استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس، وتعرف الباحث على المعلومات الأساسية للمشاريع، والهدف من إنشاء مثل هذه المشاريع من ناحية التنمية والتخطيط، والتنمية السياحية، التنمية الاقتصادية، والخدمات والبنية التحتية، والبيئة والصحة العامة، وأهم المشاريع المقترحة

الفصل الخامس

استبيان رأي حول تربية وتنمية وتطوير المناطق الحدودية



الفصل الخامس

استطلاع رأي حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية

1-5 أسلوب الدراسة.

2-5 مجتمع الدراسة.

3-5 عينة الدراسة.

4-5 أداة الدراسة.

5-5 صدق الاستبانة.

6-5 ثبات الاستبيان.

7-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

8-5 الاستبانة قبل التحكيم.

9-5 الاستبانة بعد التحكيم وقبل ثبات وصدق الاستبانة.

10-5 الاستبانة بعد ثبات وصدق الاستبانة.

11-5 الخلاصة.

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبعة ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنيتها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

1-5 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "تنمية وتطوير المناطق الحدودية" - "حالة دراسية للشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة"

تتكون استبانة الدراسة من قسمين رئисين:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات العامة عن المستجيب (التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، مكان العمل).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويكون من 27 فقرة، موزع على 5 مجالات :

المجال الأول: واقع المناطق الحدودية، ويكون من (6) فقرات.

المجال الثاني: واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة، ويكون من (6) فقرات.

المجال الثالث: الناحية التخطيطية للمنطقة، ويكون من (5) فقرات.

المجال الرابع: تحقيق الاعتبارات الأمنية لمنطقة الحدودية، ويكون من (5) فقرات.

المجال الخامس: الناحية الوظيفية لمناطق الحدودية، ويكون من (5) فقرات.

وقد تم استخدام المقياس (1 - 10) بحيث كلما اقتربت الدرجة من (10) دل على الموافقة الكبيرة جداً على ما ورد في العبارة والعكس صحيح.

2-5 أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكميّاً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترن بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

3-5 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من المهندسين، والمختصين، وذوات المعرفة، والمتخصصين من سكان قطاع غزة.

4-5 عينة الدراسة:

قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عينة استطلاعية حجمها 40 استبابة لاختبار الصدق والثبات للاستبابة. وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبابة كان عدد مجتمع الدراسة المستهدف هو (10000) ومن خلال معادلة احصائية كان العدد المطلوب توزيعها على مجتمع الدراسة هو (400) استبابة، وقد تم استرداد 352 استبابة بنسبة (88%) من حجم العينة الموزعة.

5-5 صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

عرض الباحث الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (5)

متخصصين، وأسماء المحكمين بالجدول رقم (1-5)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترنات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (1).

جدول (5-1) يوضح أسماء وعمل المحكمين للاستبانة

الاسم	العمل	م
أ.د. سمير خالد صافي	أستاذ الاحصاء المشارك - الجامعة الاسلامية	1
أ.د. رياض مصطفى شاهين	أستاذ التاريخ والآثار - الجامعة الاسلامية	2
م. شادي محمد ماهر البطش	مهندس مدني - الادارة العامة للتخطيط والتطوير - وزارة الداخلية	3
م. عبد السلام هاني نصر	ماجستير هندسة مدنية - وزارة الداخلية	4
م. محمد محمد المغير	ماجستير هندسة معمارية - الامن والسلامة - وزارة الداخلية	5

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي: (Internal Validity)

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتهي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (أ) في الملحق رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع المناطق الحدودية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

يوضح جدول (ب) في ملحق رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

يوضح جدول (ج) في ملحق رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الناحية التخطيطية للمنطقة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

يوضح جدول (د) في ملحق رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

يوضح جدول (ه) في ملحق رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ثانياً: الصدق البنائي: (Structure Validity)

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تزيد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (2-5) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

جدول (5-2): يوضح معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	المجال	م
*0.045	.378	واقع المناطق الحدودية.	.1
*0.000	.768	واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة.	.2
*0.000	.594	الناحية التخطيطية للمنطقة.	.3
*0.000	.867	تحقيق الاعتبارات الأمنية لمنطقة الحدودية.	.4
*0.000	.838	الناحية الوظيفية لمناطق الحدودية.	.5

5-6 ثبات الاستبانة: (Reliability)

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

1-6-5 معامل ألفا كرونباخ: (Cronbach's Alpha Coefficient)

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3-5).

جدول (3-5): يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة.

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال	م
0.774	0.600	6	واقع المناطق الحدودية.	.1
0.866	0.750	6	واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة.	.2
0.815	0.665	5	الناحية التخطيطية للمنطقة.	.3
0.882	0.778	5	تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية.	.4
0.779	0.607	5	الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية.	.5
0.881	0.775	27	جميع المجالات معاً	

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3-5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.778, 0.600)، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.775). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح (0.882, 0.774)، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.881) وهذا يعني أن قيمة الثبات مرتفعة ودالة إحصائياً.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي موضحة في نهاية الفصل قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحتيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

5-6-2 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تقييم وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for the Social Sciences).

اولاً: اختبار التوزيع الطبيعي: (Normality Distribution Test)

تم استخدام اختبار كولمغروف - سمرنوف (K-S)

(Test) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي

مبينة في جدول (4-5).

جدول (4-5)- يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

المصدر الباحث بتصرف

القيمة الاحتمالية (Sig.)	المجال	م
0.473	واقع المناطق الحدودية.	.1
0.968	واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة.	.2
0.844	الناحية التخطيطية للمنطقة.	.3
0.625	تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية.	.4
0.993	الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية.	.5
0.633	جميع مجالات الاستبانة	

واضح من النتائج الموضحة في جدول (9-5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

5-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

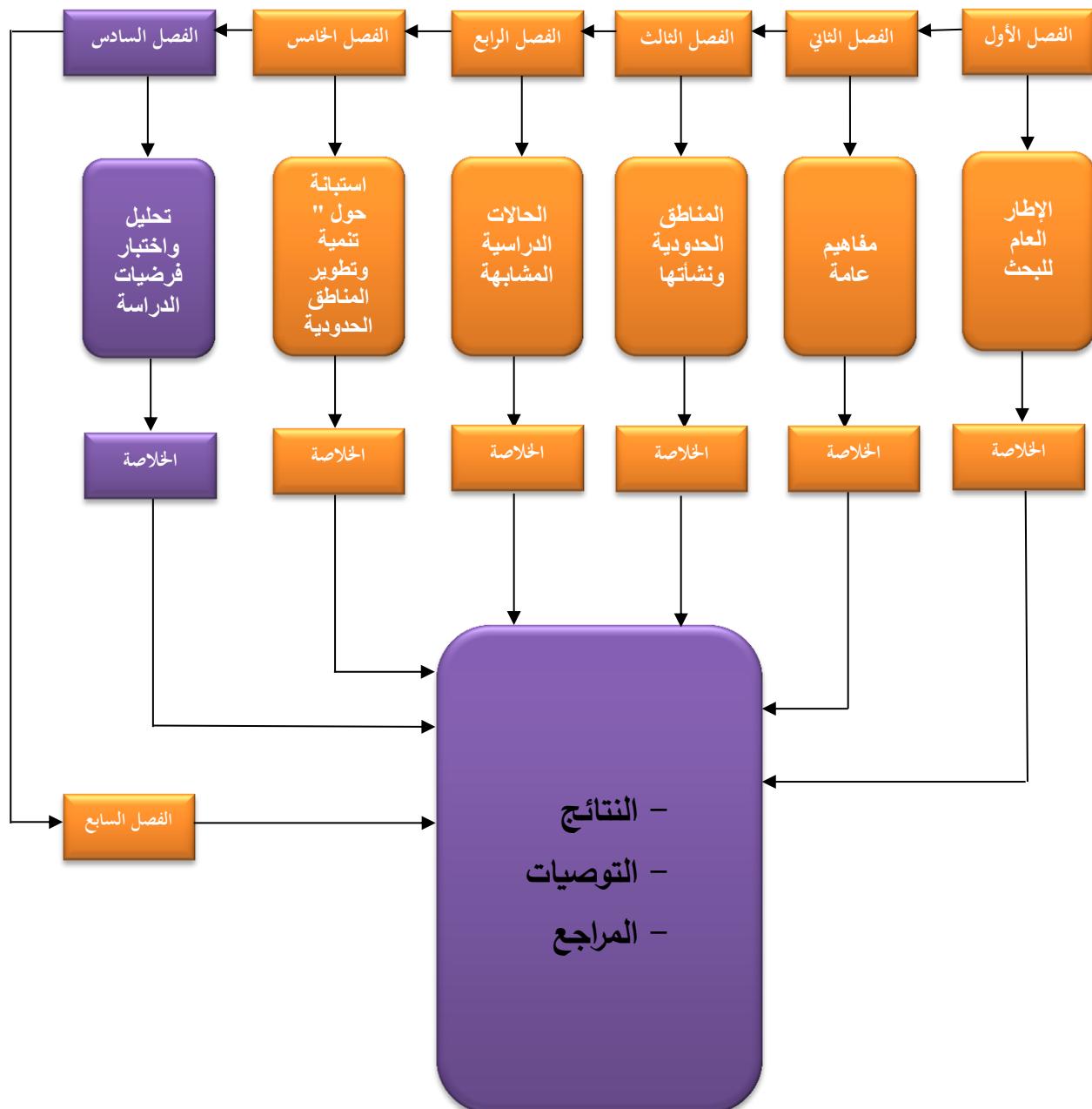
1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسى لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
3. اختبار كولموجروف - سمرنوف (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة .
5. اختبار (T) في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة .

11-5 الخلاصة:

تطرق الباحث في هذا الفصل الى المحاور الرئيسية التي يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وايضا تناول وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وايضا وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنيتها، وينتهي الفصل بإعداد الاستبانة حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية – "حالة دراسية الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة" وبعد عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين متخصصين، تظهر الاستبانة في صورته النهائية.

الفصل السادس

تحليل واختبار فرضيات الدراسة



الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

6-1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة.

6-2 تحليل فقرات الاستبانة.

6-3 أهم الاقتراحات.

6-4 الخلاصة.

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، مكان العمل)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

6-1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة:

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق المعلومات العامة

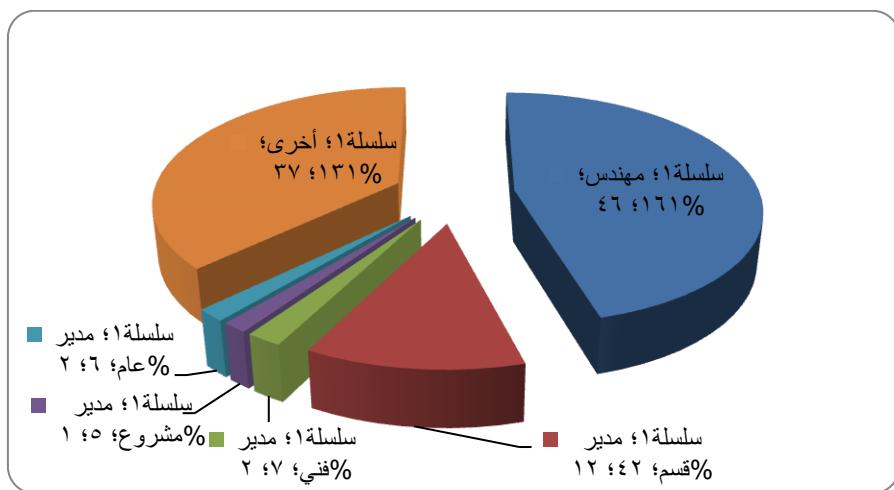
- توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (1-6) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مهندس	161	45.7
مدير قسم	42	11.9
مدير فني	7	2.0
مدير مشروع	5	1.4
مدير عام	6	1.7
أخرى	131	37.2
المجموع	352	100.0

يتضح من جدول (1-6) أن ما نسبته 45.7% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مهندس، 11.9% مسماهم الوظيفي مدير قسم، 2.0% مسماهم الوظيفي مدير فني، 1.4%

مسماهم الوظيفي مدير مشروع، 1.7% مسماهم الوظيفي مدير عام، بينما 37.2% مسماهم الوظيفي غير ذلك.



شكل (1-6): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

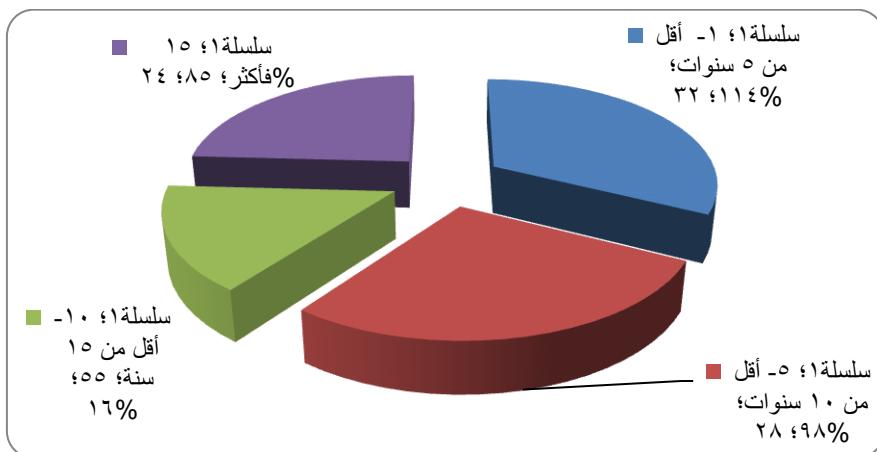
- توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

- جدول (6-2) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	عدد سنوات الخبرة
32.4	114	1- أقل من 5 سنوات
27.8	98	5- أقل من 10 سنوات
15.6	55	10- أقل من 15 سنة
24.1	85	15 فأكثر
100.0	352	المجموع

يتضح من جدول (6-2) أن ما نسبته 32.4% من عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم من 1- أقل من 5 سنوات، 27.8% تتراوح سنوات خبرتهم من 5-أقل من 10 سنوات،

15.6% تتراوح سنوات خبرتهم من 10- أقل من 15 سنة، بينما 24.1% سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر.



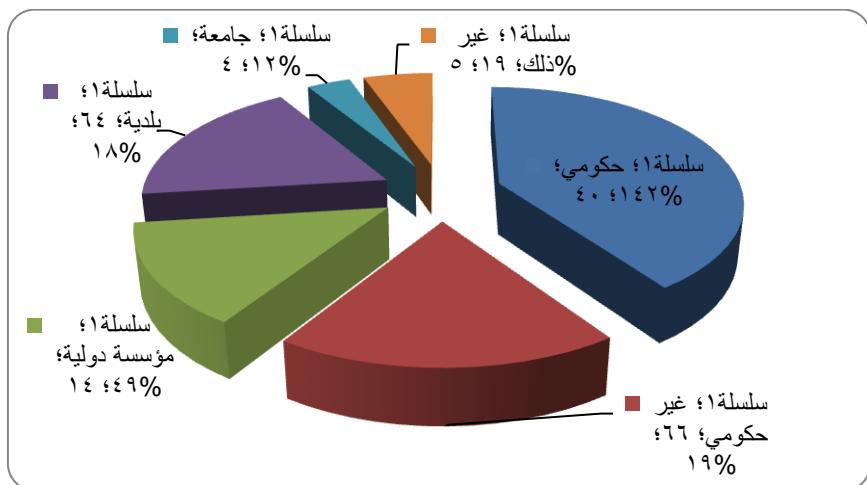
شكل (2-6) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

- توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل:

جدول (6-3) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل

مكان العمل	العدد	النسبة المئوية %
حكومي	142	40.3
غير حكومي	66	18.8
مؤسسة دولية	49	13.9
بلدية	64	18.2
جامعة	12	3.4
غير ذلك	19	5.4
المجموع	352	100.0

يتضح من جدول (6-3) أن ما نسبته 40.3% من عينة الدراسة يعملون في مكان حكومي، 18.8% يعملون في مكان غير حكومي، 13.9% يعملون في مؤسسات دولية، 18.2% يعملون في البلدية، 3.4% يعملون في الجامعة، بينما 5.4% يعملون في أماكن أخرى.



شكل (٦-٣) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل

٦-٢ تحليل فقرات الاستبانة :

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط

درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (٦) أم لا .

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي (٦) وهي تقابل الموافقة المتوسطة .

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي (٦) .

إذا كانت ($Sig > 0.05$) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية

ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن

موافق بدرجة متوسطة وهي ٦ ، أما إذا كانت ($Sig < 0.05$) ($Sig < 0.05$) فيتم رفض

الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن

درجة الموافقة المتوسطة ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو

ينقص بصورة جوهيرية عن درجة الموافقة المتوسطة . وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت

قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة

والعكس صحيح .

اولاً: تحليل فقرات مجال " واقع المناطق الحدودية "

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (6) أم لا. النتائج موضحة في جدول (6-4).

جدول (6-4) يوضح المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.)

" كل فقرة من فقرات مجال " واقع المناطق الحدودية "

الرتبة	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي في النسبة	المتوسط الحسابي	الفقرة	م
1	*0.000	42.32	92.08	9.21	تحتاج المناطق الحدودية لخطة تطويرية.	.1
6	*0.000	22.54	84.69	8.47	الخطة التطويرية للمناطق الحدودية تقع مسؤوليتها على عائق الدولتين المجاورتين.	.2
5	*0.000	24.90	85.69	8.57	تطوير المنطقة الحدودية يقوي العلاقات العامة بين الدولتين.	.3
2	*0.000	31.86	86.68	8.67	تعتبر التنمية في المناطق الحدودية وسيلة تساهم في زيادة الدخل القومي.	.4
3	*0.000	29.38	86.58	8.66	تطوير الحدود له أهمية جيوسياسية (جغرافية ، سياسية).	.5
4	*0.000	28.30	86.06	8.61	تطوير الحدود يساهم في تعزيز الأمن الشامل (الامن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي..... الخ).	.6
	*0.000	40.75	86.83	8.68	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (4-6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تحتاج المناطق الحدودية لخطة تطويرية" يساوي 9.21 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 92.08%， قيمة الاختبار 42.32 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "الخطة التطويرية للمناطق الحدودية تقع مسؤوليتها على عاتق الدولتين المجاورةتين" يساوي 8.47 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.69%， قيمة الاختبار 22.54، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 8.68، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 86.83%， قيمة الاختبار 40.75، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك يعتبر مجال "واقع المناطق الحدودية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال مختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

يتضح من نتائج الاستبانة للمحور الاول ان هنالك موافقة كبيرة جداً علي تطوير المناطق الحدود لأنه في حالة عدم التطوير تزداد حالات التهريب، هذا يساهم بشكل أو بأخر بتوتر العلاقات بين الدول، لذلك فإن التحدي الذي يمثل أمام شعوب الدول يمكن في تحقيق قدرأً أفضل من مستوى الأمن والاستقرار وضمان المعيشة الكريمة والنمو الاقتصادي وتنمية المجتمعات في هذه الدول باتجاه تحقيق السلام والتعايش السلمي بين كافة فئات المجتمع ضماناً لسلامة تعاليتها السلمي في المستقبل.

ثانياً: تحليل فقرات مجال " واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة " تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (6) أم لا. النتائج موضحة في جدول (6-5).

جدول (6-5) يوضح المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.)

لكل فقرة من فقرات مجال " واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة "

الرتبة	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي التنبئي	المتوسط الحسابي	الفقرة	m
3	*0.000	- 10.41	44.44	4.44	الواقع الحالي للمنطقة متاغم مع أهميتها.	.1
5	*0.000	- 24.36	33.53	3.35	المباني الخدمية متوفرة بدرجة كافية تلبى حاجات المنطقة.	.2
4	*0.000	- 12.76	42.65	4.26	هل المنطقة تصلح أن تكون ذات أغراض سكنية.	.3
6	*0.000	- 23.69	32.57	3.26	البنية التحتية المتوفرة حالياً مناسبة لطبيعة المنطقة.	.4
2	*0.000	5.40	67.91	6.79	مراجعة الظروف السياسية القائمة اثناء وضع رؤية للمنطقة الحدودية.	.5
1	*0.000	14.24	76.94	7.69	تطوير المنطقة الحدودية له تأثير ايجابيا على الوضع السياسي وحلاته.	.6
	*0.000	- 12.70	49.64	4.96	جميع فقرات المجال معاً	

من جدول (5-6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " تطوير المنطقة الحدودية له تأثير ايجابيا علي الوضع السياسي وحلحلته " يساوي 7.69 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.94%， قيمة الاختبار 14.24، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " البنية التحتية المتوفرة حالياً مناسبة لطبيعة المنطقة " يساوي 3.26 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 32.57%， قيمة الاختبار 23.69، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهذا يعني أن هناك غير موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.96، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 49.64%， قيمة الاختبار 12.70، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك يعتبر مجال " واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك غير موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

يتضح من نتائج الاستبانة للمحور الثاني ان هناك موافقة كبيرة جداً علي تنمية وتطوير الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة له تأثير ايجابيا علي الوضع السياسي وحلحلته. لأنه يحقق قدرأً أفضل من مستوى الأمن والاستقرار وضمان المعيشة الكريمة والنمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية.

ثالثاً: تحليل فقرات مجال "الناحية التخطيطية للمنطقة"

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (6) أم لا. النتائج موضحة في جدول (6-6).

جدول (6-6) يوضح المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال.(Sig.)

"كل فقرة من فقرات مجال "الناحية التخطيطية للمنطقة"

الرتبة	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة	m
5	*0.000	-13.80	41.97	4.20	باعتقادك الاستخدام الحالي للأراضي يتناسب مع متطلبات تخطيط المنطقة.	.1
2	*0.000	5.62	67.34	6.73	من وجہ نظرك مساحة المنطقة الحدودية تكفي لإقامة مشاريع تجارية وصناعية مشتركة.	.2
4	*0.000	-7.29	50.52	5.05	حسب علمك الطرق المؤدية للمنطقة الحدودية تكفى لتلبية احتياجات المنطقة التجارية المقترنة.	.3
3	*0.000	-3.44	54.77	5.48	باعتقادك تصلح الحدود لإقامة مناطق سياحية مشتركة.	.4
1	*0.000	14.33	75.77	7.58	من وجہ نظرك تطوير المنطقة الحدودية ينمي احتياجات التنمية بجميع أشكالها.	.5
	*0.012	-2.27	58.09	5.81	جميع فقرات المجال معاً	

من جدول (6-6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية ينمي احتياجات التنمية بجميع أشكالها " يساوي 7.58 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.77%， قيمة الاختبار 14.33 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " باعتقادك الاستخدام الحالي للأراضي يتاسب مع متطلبات تخطيط المنطقة " يساوي 4.20 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 41.97، قيمة الاختبار 13.80- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك غير موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 5.81، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 58.09%， قيمة الاختبار 2.27- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.012 لذلك يعتبر مجال " الناحية التخطيطية للمنطقة " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك غير موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. يتضح من نتائج الاستبانة للمحور الثالث ان هنالك موافقة كبيرة جداً علي تطوير المنطقة الحدودية لأنه ينمي احتياجات التنمية بجميع أشكالها.

رابعاً: تحليل فقرات مجال " تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية " تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (6) أم لا. النتائج موضحة في جدول (6-7).

جدول (6-7) يوضح المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.)

لكل فقرة من فقرات مجال " تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية "

الرتبة	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة	م
3	*0.000	21.98	81.29	8.13	من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في استقرار الامن الحدودي.	.1
2	*0.000	21.32	81.34	8.13	تعتبر المشاريع المشتركة على جانبي الحدود وسيلة لتقليل عمليات التهريب.	.2
4	*0.000	21.43	78.71	7.87	الخطط التنموية للمناطق الحدودية تزيد من تفهم الاحتياجات الأمنية لجميع الأطراف.	.3
5	*0.000	17.51	78.11	7.81	التنمية الاقتصادية المشتركة في المناطق الحدودية بين الدول تقلل من احتمالية نشوب نزاعات و حروب بين تلك الدول.	.4
1	*0.000	28.09	83.51	8.35	في اعتقادك وجود خطط تنموية على جانبي حدود الدول وسيلة لزيادة الثقة والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي.	.5
	*0.000	14.60	69.34	6.93	جميع فقرات المجال معاً	

من جدول (7-6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " في اعتقادك وجود خطط تنموية على جانبي حدود الدول وسيلة لزيادة الثقة والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي " يساوي 8.35 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.51%， قيمة الاختبار 128.09 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " التنمية الاقتصادية المشتركة في المناطق الحدودية بين الدول تقلل من احتمالية نشوب نزاعات و حروب بين تلك الدول " يساوي 7.81 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.11%， قيمة الاختبار 17.51 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.93، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 69.34%， قيمة الاختبار 14.60 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

يتضح من نتائج الاستبانة للمحور الرابع ان هنالك موافقة كبيرة جداً علي تطوير المنطقة الحدودية والعمل علي وجود خطط تنموية على جانبي حدود الدول لأنه وسيلة لزيادة الثقة والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي، تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية.

خامساً: تحليل فقرات مجال "الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية"
 تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6-8).

جدول (6-8) يوضح المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.)

لكل فقرة من فقرات مجال "الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية"

الرتبة	القيمة الاحتمالية (Sig.).	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة	m
3	*0.000	21.83	81.36	8.14	باعتقادك إنشاء سوق حرة في المناطق الحدودية تساهم في الحد من عمليات التهريب.	.1
2	*0.000	33.62	84.60	8.46	حسب علمك إقامة المشاريع الصناعية في المناطق الحدودية تعزز التجارة بين الدول.	.2
1	*0.000	35.53	86.05	8.61	باعتقادك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في زيادة متوسط الدخل للفرد وتشغيل الأيدي العاملة.	.3
4	*0.001	3.36	64.27	6.43	حسب علمك إقامة مشاريع زراعية على جانبي الحدود له آثار مجده.	.4
5	0.326	-0.98	58.37	5.84	هل من الممكن الاستفادة من وجود الانفاق الأرضية واستغلالها كمزار سياحي وتاريخي يعبر عن حقبة زمنية في تاريخ الشعب الفلسطيني.	.5
	*0.000	23.13	74.98	7.50	جميع فقرات المجال معاً	

من جدول (8-6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " باعتقادك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في زيادة متوسط الدخل للفرد وتشغيل الأيدي العاملة " يساوي 8.61 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.05 %، قيمة الاختبار 35.53 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " هل من الممكن الاستفادة من وجود الأنفاق الأرضية واستغلالها كمزار سياحي وتاريخي يعبر عن حقبة زمنية في تاريخ الشعب الفلسطيني " يساوي 5.84 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 58.37 %، قيمة الاختبار 0.98- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.326 وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 7.50 ، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 74.98 %، قيمة الاختبار 23.13 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

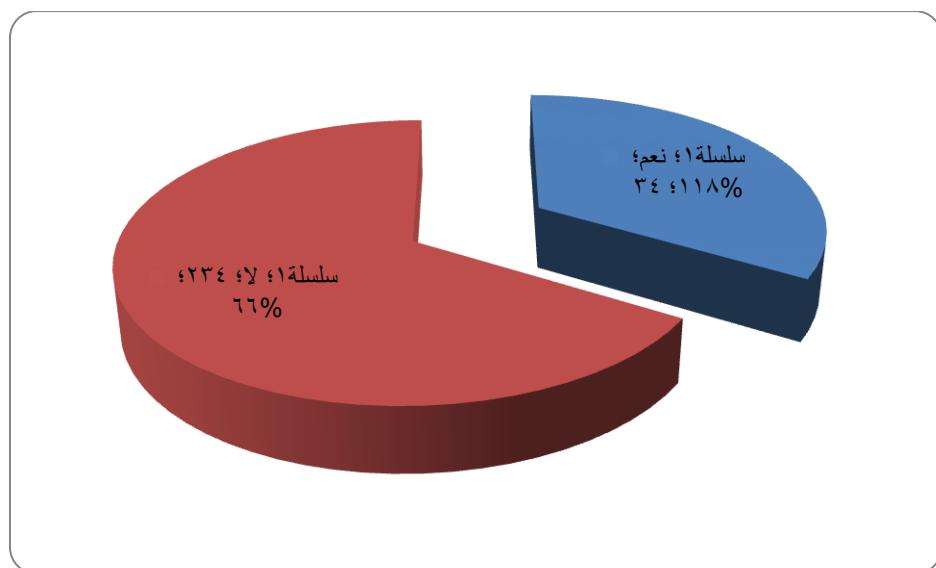
يتضح من نتائج الاستبانة للمحور الرابع ان هنالك موافقة كبيرة جداً علي تطوير المنطقة الحدودية والعمل علي وجود خطط تنموية على جانبي حدود الدول لأنه يساهم في زيادة متوسط الدخل للفرد وتشغيل الأيدي العاملة.

سادساً: هل يتوقع المستجيب أن يكون هناك عالم عربي بلا حدود:

جدول (6-9) : يوضح نسبة احتمالية هناك عالم عربي بلا حدود

النسبة المئوية %	العدد	هل يتوقع المستجيب أن يكون هناك عالم عربي بلا حدود
33.5	118	نعم
66.5	234	لا
100.0	352	المجموع

يتضح من جدول (6-9) أن ما نسبته 33.5% من عينة الدراسة يتوقعون أن يكون هناك عالم عربي بلا حدود، بينما 66.5% لا يتوقعون أن يكون هناك عالم عربي بلا حدود.



شكل (6-4) : يوضح نسبة احتمالية هناك عالم عربي بلا حدود

سابعاً: أهم المقترنات لتطوير المنطقة الحدودية:

بعد تعبئته وتحليل الاستبانة نلخص أهم الاقتراحات الواردة وتم توزيعها على عدة محاور

وهي:

1-محور سياسي:

- المصالحة الفلسطينية أولاً(انهاء الانقسام).
- التعاون الايجابي والثقة المشتركة بين الدولتين المجاورةتين(تبادل العلاقات الجيدة).
- إقامة علاقات سياسية بين الدول مبنية على الاحترام.
- عدم إغفال الجانب السياسي(التوافق السياسي مدخل للتنمية الاقتصادية).
- الابتعاد عن الاتفاقيات التي ت Kelvin العلاقات الفلسطينية والمصرية.
- إزالة أي توتر بين البلدين قبل البدء باي مشاريع.
- خلق جانب من الوعي لدى الشعبين المصري والفلسطيني بأهمية العلاقة المصرية الفلسطينية.
- الدخول والخروج باستخدام البطاقة الشخصية وليس جواز السفر.
- إيجاد توافق وطني بين طرفي النزاع غزة ورام الله.

2-محور أمني:

- تعزيز الاستقرار والتعاون الأمني على الحدود.
- إلغاء عملية بناء الأنفاق على الحدود المجاورة.
- منع تهريب أي نوع من أنواع البضاعة عبر الحدود الدولية.
- وجود مندوب من كل دولة في الدول المجاورة يختص بالأمن على الحدود.
- زيادة النقاط العسكرية.

3-محور اقتصادي:

- إقامة مشاريع صناعية وتجارية.

- إنشاء سوق حرة بين الطرفين.
- إقامة مشاريع سياحية وفندقية.
- استغلال الأراضي والمساحات الواسعة للزراعة.
- تشجيع الاستثمار في المناطق الحدودية.
- إنشاء منطقة لتوفير الكهرباء لخدمة المنطقة الحدودية.
- استغلال المنطقة الواسعة لعمل لوحات شمسية لاستغلال الطاقة البديلة.
- فتح معابر خاصة للتجارة العامة.
- إقامة مطار وميناء بحري.
- رفع الضرائب المفروضة على كل من الطرفين.
- دراسة جدوى اقتصادية مشتركة.
- إنشاء صندوق تمويلي لتطوير المنطقة(توفير الدعم المالي لتنفيذ الخطط).
- الاتفاق مع مصر لتغطية قطاع غزة بكافة احتياجاتها واعتباره سوق محلي.
- تشجيع رجال الأعمال لإقامة مشاريعهم.
- دعم الناتج المحلي على حساب الناتج الخارجي.
- تسهيل دخول المواد الخام.
- الاستعانة بخبراء استثمارات في هذا المجال.

4-محور سياحي:

- إقامة مشاريع سياحية وفندقية.
- إنشاء مراافق خدماتية عامة.
- إنشاء مناطق خضراء وحدائق عامة.
- إنشاء متحف وطني.
- إنشاء مراكز ثقافة.

5-محور فني (تطويري) :

- إقامة مباني حدودية.
- إقامة بنية تحتية للمنطقة الحدودية.
- إنشاء مكاتب استشارية وفنية متخصصة للعمل المشترك على جانبي الحدود.
- توفير بيئة سكنية سليمة تزيد من حيوية المنطقة الحدودية.
- إنشاء محميات طبيعية على طول الشريط المعماري.
- وضع خطة حكومية شاملة تخص المنطقة الحدودية.
- إقامة خطوط نقل مشتركة.
- إقامة سكك حديثة(عمل محطة قطار تدخل للبلد).
- التبادل الاستراتيجي وتبادل المعلومات.
- وضع خطة استراتيجية زمنية لتطوير تلك المنطقة.
- صيانة شبكات المياه والصرف الصحي.
- إنشاء مواقف وكراجات على جانبي المنطقة الحدودية.
- إيجاد وسائل نقل غير تقليدية.
- توسيع المساحة الجغرافية للمنطقة الحدودية.
- اختيار الموظفين ذو الكفاءة.
- المتابعة الحكومية على مشروعات التنمية.
- فصل وظائف المعابر الحدودية للمسافرين عن معابر البضائع التجارية.
- وجود خطط طويلة الأجل.
- البحث عن جهات داعمة لهذه المشاريع.
- إحصاء عدد الأنفاق الموجودة ومعرفة القائمين عليها واستغلالها لجلب الاحتياجات الهامة للبلد.
- تسهيل دخول وخروج المواطنين من كلا الدولتين.
- تبادل الآراء والخبرات بين الطرفين.
- مشاركة الوزارات المعنية والجهات الرسمية.

- مراعاة الطلبة الدارسين في الخارج بالدخول والخروج.
- تحسين الخدمات اللوجستية بين الدولتين.
- إدخال نظام حوسي لتطوير آليات التبادل.

اقتراحات الباحث:

يقترح الباحث بعض المشاريع الهامة من وجهة نظره، وذلك بعد دراسة الحالات الدراسية المشابهة وتحليل الاستبانة وهي كالتالي:

١- تطوير شبكة الطرق والمواصلات.

يعتبر تخطيط شبكات الطرق من التخطيط القطاعي الهام في المدن والقرى والأقاليم، وهو من أهم الدعائم الرئيسية لقيامها وتطورها.

لذلك تعتبر المواصلات عنصر أساسى ومهم في جميع الدول لما له من دور في تسهيل التنقل بين المناطق المختلفة لإنجاز مختلف الأعمال، ومن أهم العناصر الأساسية لشبكة الطرق والمواصلات هي:

- إعادة اعمار مطار غزة الدولي.
- يشكل مطار غزة الدولي خطوة على طريق السيادة الكاملة، كما يشكل أحد أهم المعابر من وإلى فلسطين وهو بذلك يحتل أهمية سياسية ووطنية كبيرة.
- تطوير معبر رفح البري.
- تعتبر المعابر الحدودية من أكثر المشاريع تعقيداً في عملية التخطيط لعدد العوامل المؤثرة على ذلك، وهناك أسس يجب مراعاتها من أجل الاستغلال الأمثل وضمان فاعلية وسهولة وسلامة استخدامها، حتى تحقق الهدف الذي أنشأت من أجله.
- إنشاء ميناء بحري.
- قبل البدء في تعريف الميناء يجب التطرق إلى مفهوم آخر وهو المرفأ والذي يقصد به المسطح البحري العميق بالدرجة التي تؤهله لاستقبال السفن، والمحمي بحماية طبيعية أو اصطناعية. أما بالنسبة للميناء فهو مفهوم أشمل حيث يتالف من النطاق الذي يحتضن المرفأ ويضم كل مستلزمات عمليات الشحن والتغليف من أرصفة وروافع ومستودعات وطرق وسكاك حديدية ومباني إدارة وغيرها من الخدمات.

- تطوير خط السكة الحديد بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية.

2- عمل منطقة سياحية:

تعتبر السياحية والترفيه من متطلبات العصر الحديث حيث تعتبر المنفذ والمتنفس للإنسان من ضغوطات العمل والحياة اليومية، وتعتبر المباني السياحية والترفيهية من أبرز وأهم المعالم المعمارية للكثير من الدول العالم، وأيضاً بالإضافة إلى المردود الاقتصادي على الدولة، ومن أهم العناصر الترفيهية والسياحية.

• المساكن السياحية.

عرفت البلدان العربية بكثرة السياحة فيها وبكثرة السائحين الزائرين لها، والذي أدى إلى انتشار العديد من النزل في المناطق السياحية ومن هذه النزل الفنادق والشاليهات والفلل.

• المتاحف بأنواعها.

منذ أن عرف الإنسان القديم الاستقرار والمسكن، بدأ يتعامل مع نوع جديد من الطياع والعادات ألا وهي اقتناء الأشياء، فكان يحرص على اقتناء بعض الأواني الفخارية والأدوات المعدنية والحجارة الكريمة، ويعتني بها ويرسم وينقش عليها الصور والرموز، وكانت هذه بداية لتناول الموروث الفني والثقافي بين الشعوب والأجيال، ومع تعدد الحضارات وكثرتها وتتنوع المقتنيات أصبحت الحاجة ماسة لوجود أماكن تحافظ على هذا الموروث الكبير والمتنوع لدى

الشعوب، ظهر ما يعرف بالمتاحف.^(١)

• النادي الرياضية ومراسي اليخوت.

تعتبر النادي المائي أحد أهم نقاط الجذب للسياح وللباحثين عن سبل ممتعة للترفيه والاستجمام، حيث تحتوي هذه النادي على العديد من الأنشطة الرياضية والترفيهية مثل المسابح المكشوفة والرياضات المائية المختلفة، بالإضافة إلى مراسي اليخوت ومباني الرياضات المائية المغطاة.

1- الحرستاني، ربيع، كتاب عناصر التصميم والإنشاء المعماري، الطبعة 2000.

3-المنطقة التجارية والصناعية:

قطاعي التجارة والصناعة له أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، ولهم أثر كبير على التنمية الاقتصادية للدولة، وزيادة الدخل القومي، ومن عناصر المنطقة التجارية والصناعية.

- سوق حرة (تجارية).**

تعتبر السوق الحرة من العناصر الهامة والجذابة في المعابر لما لها من أهمية اقتصادية بما تعده من دخل على البلاد، كذلك يمكن للمسافر أن يقضي وقت الانتظار في التجول في هذه السوق، والتمتع بوقته حتى لا يشعر بالملل في فترات الانتظار الطويلة، لذلك لا بد من أن تكون ذات مساحة مناسبة لكي تتيح عالماً من الخيارات أمام المسافرين لتسويق مئات الأصناف من السلع بأفضل الأسعار وأرقى الخدمات.

- منطقة صناعية.**

الصناعة حرف قديمة لكنها ظلت معظم التاريخ قليلة الأهمية وعلى نطاق متواضع جداً كانت الصناعة مبعثرة في الريف وفي المدن على السواء وكانت في العصور الوسطى تهرب إلى الريف لتخفف من وطأة قيود نظام الطوائف والحرف.

4-الخدماتية:

كل مشروع قائم بذاته يحتاج لمجموعة من الخدمات التي تتحقق من خلال المبني الخدماتية، ولذلك تعتبر المبني الخدماتية هي المكملة لأي مشروع ونذكر أهم عناصرها.

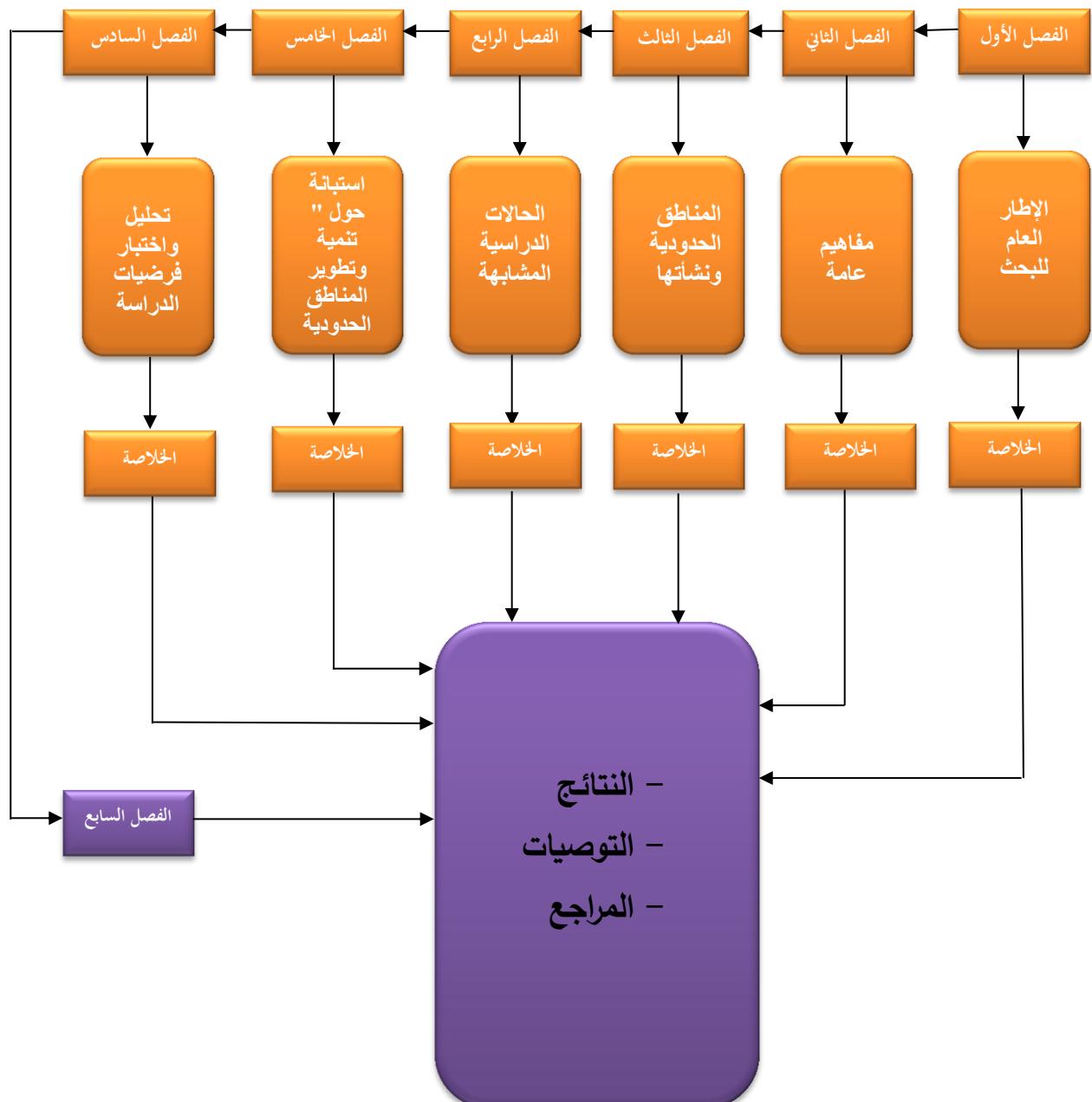
- محطة لتحلية المياه.**
- محطة لتوليد الطاقة**
- محطة صرف صحي للمشروع.**

4-6 الخلاصة:

طرق الباحث في هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، واستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة، استعراض أهم المقترنات لتطوير المنطقة الحدودية من خلال الاقتراحات المعيبة في الاستبانة، ومن ثم عرض أهم المقترنات من وجهة نظر الباحث.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات



الفصل السادس
النتائج والتوصيات

7-1 النتائج:

7-2 التوصيات:

7-3 أبحاث مستقبلية:

7-3 المراجع:

7- النتائج:

في ضوء ما تقدم في الفصول السابقة من الدراسة وتحليل الواقع الحالي للشريط الحدودي بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة، تم التوصل إلى عدد من النتائج التي يمكن تصنيفها كما يلي:

النتائج العامة بالوضع القائم:

- تمثل التجارة عبر الحدود والتعاون الاقتصادي واقع لتنمية المناطق الحدودية واعداد بيئة معايدة للبنية التحتية.
- الاسواق ووسائل النقل والقطاعات الاجتماعية المختلفة تساهم في صنع السلام وتنمية المناطق الحدودية.
- التعاون المشترك بين الدول علي الحدود يولد تنمية اقتصادية واستقرار في الامن الشامل وتطوير العلاقات الدولية.
- تعد المناطق الحرة والمدن الصناعية وسيلة من الوسائل الهامة في تشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل.
- يعد مفهوم التنمية في القرن الواحد والعشرين من اهم المفاهيم العالمية، حيث اطلق علي عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة.
- قد بُرِزَ مفهوم التنمية ببداية في علم الاقتصاد.
- تنمية المناطق الحدودية يعزز التكنولوجيا والاستفادة من تجارب الدول الأخرى
- تنمية الحدود يساهم في الحد من التوترات الامنية بين الدول المجاورة.
- اعادة اللحمة وتوطيد العلاقات والروابط الاجتماعية بين الشعب الفلسطيني والمصري عبر تنمية الشريط الحدودي.

- تتأثر عمليات التنمية في الشريط الحدودي بين مصر وغزة في الاتفاقيات الدولية الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي وخاصة اتفاقية كامب ديفيد 1979م، واتفاقية أوسلو 1994م.

النتائج الخاصة بالوضع القائم:

- بعد دراسة الوضع القائم تم التوصل إلى معاناة الشريط الحدودي من العديد من السلبيات وافتقاره لجميع الخدمات.
- يرتكز مشروع تنمية وتطوير الشريط الحدودي على وضع مخطط استراتيجي عام للمنطقة تمثل في قطاعات أساسية وهي تطوير قطاع النقل والمواصلات وتطوير قطاع التجارة والصناعة وتطوير قطاع السياحة.
- التعرف على بعض الحالات الدراسية المشابهة لإثراء الحلول التطويرية ومقارنتها بالواقع في قطاع غزة للتوصيل إلى حلول مناسبة لتطوير الشريط الحدودي.
- التوصل إلى العناصر التطويرية للشريط الحدودي وتوزيعها على طول الشريط الحدودي حسب أهميتها وعلاقتها الوثيقة بالموقع.
- تشكل المنطقة الحدودية شريان حياة سكان قطاع غزة لأنها المنفذ الوحيد للفلسطينيين على العالم الخارجي.
- شكلت المنطقة الحدودية مصدر اساسي ورئيسي للاقتصاد الفلسطيني في الحقبة الزمنية الماضية وذلك بسبب الحصار والانفاق.
- ضعف المحفزات للمستثمرين على الشريط الحدودي، وغياب دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بسبب الوضع السياسي والأمني في قطاع غزة.
- تنمية حدود قطاع غزة مع مصر يساهم في ربط غزة بالعالم الخارجي عبر الموانئ البحرية والبرية والجوية والاستفادة من شبكة الطرق الدولية والبنية التحتية المصرية.

- تتمية الشريط الحدودي يتطلب توفير استخدامات متعددة متناغمة مع طبيعة الأرضي المتوفرة.
- عانى قطاع غزة وخاصة مدينة رفح من الهجمات المستمرة على الشريط الحدودي لطمس كافة مجالات ونواحي الحياة ولا سيما في المجال الاقتصادي والتنمية الشاملة.
- ضعف تلبية الحكومة للأمن العام والشامل النفسي للسكان مما يهدد البيئة السكنية المحيطة.
- لا يوجد في البلدية هيكل تنظيمي او مخطط تفصيلي معتمد يوضح استخدامات الارضي.
- تدمير البيئة السكنية ف المنطقة بعد الانقاضة الفلسطينية الثانية (انقاضة الاقصى) (2000).
- تتمية وتطوير المناطق الحدودية وتكثيف تواجد العنصر البشري للحفاظ على الاستقرار والأمن بالمناطق الحدودية.
- تقوية العلاقات الثنائية بين مصر و فلسطين، وتوسيع مجالات التعاون لتشمل كافة المجالات مما يساعد على وجود منطقة تكاملية في المناطق الحدودية لهذه الدول.
- ضرورة استمرار تفعيل بروتوكول تأمين الحدود ونشر القوات المشتركة بصورة أكبر لضمان عدم استمرار الخلافات والنزاعات واستقرار الامن في المنطقة.
- تشجيع الدراسات التي تصب اهتمامها بتطوير العلاقات بين دول الجوار والمواضيع الحدودية، وتوفير المعلومات التي تتعلق بهذه الدراسات من قبل جهات الاختصاص ومراكز البحث العلمي.

7-2 التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

- 1- الدعوة إلى توحيد الصنف الفلسطيني لتحسين العلاقة بين البلدين المصري والفلسطيني لتحقيق عملية والتنمية والتطوير للشريط الحدودي الرابط بينهما.
- 2- العمل على برامج توعية للمجتمع المحلي بأهمية المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة.
- 3- عمل برامج توعية لأهالي المنطقة الحدودية عن أهمية الحدود من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية، الخ، ليكون هناك جاهزية عند الاهالي في حالة البدء بتنفيذ المشاريع على الحدود.
- 4- العمل على الاستفادة من هذه الدراسة ونتائجها من قبل الحكم المحلي ووزارة الاقتصاد والبلديات والجهات المعنية.
- 5- الدعوة إلى إجراء دراسات وأبحاث متخصصة حول تنمية وتطوير الحدود.
- 6- وضع ضوابط ومعايير للبناء في المنطقة الحدودية للحفاظ على المساحات الفارغة.
- 7- وضع دراسة شاملة لشبكة الطرق في المنطقة الحدودية والعمل على تطويرها كوحدة واحدة وليس على شكل أجزاء مقيدين برأي الممولين فقط.
- 8- تفعيل وتعزيز دور المشاركة المجتمعية في تنفيذ المشاريع التطويرية للمنطقة الحدودية وتكون مسبقة التجهيز بالخدمات والمرافق.

7-3 أبحاث مستقبلية:

يوصى الباحث بعمل الابحاث الآتية:

- المدن الحدودية ودورها في تنمية وتطوير الدول.
- المعايير التخطيطية والتصميمية للمعابر الدولية بين الدول.

المراجع

المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار - المعجم الوسيط - دار النشر : دار الدعوة- الجزء الثاني.
- أبو عيان، فتحي محمد، الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983م.
- أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995م.
- الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية: احمد منير سليمان، بيروت، دار الراتب الجامعية، 1996.
- الأنصاري، زكريا بن محمد، الحدود الأنثقة و التعاريف الدقيقة، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج 1، 1411 هـ .
- بكار، عبد الكريم - مدخل الى التنمية المتكاملة، دار القلم، دمشق، ط الاولى 1420 هـ - 1999م.
- بي.سي، فوست. جغرافية الحدود، ترجمة محمد السيد نصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بلا تاريخ.
- دولت احمد صادق، ومحمد السيد جلوب، الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1975م.
- الراوي، جابر إبراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الجدود العراقية الإيرانية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975م.
- سرحان، عبد العزيز محمد، تسوية المنازعات الدولية وإرساء مبادئ القانون الدولي مع التطبيق على مشكلة الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، 1986م.
- سلطان، حامد، القانون الدولي العام - الطبعة الاولى، دار النهضة العربية القاهرة، 1978م.
- سلطان، حامد، القانون الدولي العام وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م.

- شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة وعبد الله سعد، المطبع الاهليه، بيروت، 1983م.
- عبد الحميد، محمد سامي، أصول القانون الدولي العام، ج 1، ط 1، القاهرة، 1989م.
- عبد الوهاب، عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية. مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977م.
- العبدلي، عبد المجيد، قانون العلاقات الدولية، دار الأقواس للنشر، الطبعة الأولى، 1994م.
- العطية، عصام، القانون الدولي العام، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1992م
- عقيل، محمد فتاح، مشكلات الحدود السياسية، الاسكندرية، 1962م.
- علوان، عبد الكريم، الوسيط في القانون الدولي العام، مكتبة الثقافة والنشر، الأردن، 1997م.
- غانم، محمد حافظ، الوجيز في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م.
- الفارابي، أبو إبراهيم - معجم ديوان الأدب - المكتبة الإسلامية الشاملة.
- قطب، محمد، كتاب التطور والثبات في حياة البشرية، دار النشر: دار الشروق.
- لسان العرب لابن منظور.
- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازبي، مختار الصحاح، تحقيق محمود ظاهر، دار الكتاب العربي، بيروت، ج 1، 1955 م.
- مشرف، عبد العزيز طريح، الأسس و المشكلات في الجغرافية السياسية، ج 1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- معلوم، لويس، المنجد، منشورات ذو القربي، مطبعة الغدير، ط 37، إيران، 1423هـ.
- النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، 1975م.
- نصر، عارف - في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها - بتصريف عن مجلة ديوان العرب - القاهرة - عدد حزيران 2008م.

الابحاث ووراق العمل والمجلات:

- أبو القمحان، خالد، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين الاستثمار وتحديا المستقبل، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول، الجامعة الاسلامية، 2005م.
- أحمد، غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، ورقة بحثية، منشورة في مجلة البحث والدراسات العلمية، اكتوبر 2010م،
- ادریخ، مجد عمر، استراتیجیات وسیاستات التخطیط المستدام والمتكامل لاستخدامات الاراضی والمواصلات في مدينة نابلس، رساله ماجستير جامعة النجاح الوطنية، 2005م،
- انظر المنظور الاسلامي للتنمية البشرية لأسامه العاني، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتیجیة.
- بن محفوظ، عبد الله، ورقة عمل، مجلس الأعمال السعودي الوطني.
- التنمية المستدامة والادارة المجتمعية، الادوات المستقبلية للحكومات المركزية والمحلیات والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني، أوراق عمل مؤتمر العربي الرابع للادارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- توفيق، محمد، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتیجیة بالأهرام، القاهرة، العدد 111، السنة 1993م.
- جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السیاحیة، الدار الجامعیة، الإسكندریة، 2006م.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، تقریر المخطط الإقليمي 2008م.
- سوسن حسين، صراع الحدود في أمريكا اللاتینية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتیجیة بالأهرام، القاهرة، العدد 67، كانون الثاني، 1982م.
- صلاح العقاد، استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، السنة الحادية عشر، العدد 43 تموز 1985م.
- عبد الله الاشعـلـ، قضـيةـ الحـدـودـ فـيـ الخـلـيجـ العـرـبـيـ،ـ مـرـكـزـ الـدـرـاسـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـسـتـراتـیـجـیـةـ بـالـأـهـرـامـ،ـ القـاهـرـةـ،ـ 1978ـمـ.

- عجمية، محمد عبد العزيز، وآخرون – التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية
- - كلية التجارة – جامعة الاسكندرية- 2006 م.
- على لطفي، وآخرون – التنمية الاقتصادية – كلية التجارة – جامعة عين شمس – 2004م.
- الفرا، مصطفى كامل، تأثير الاحتلال الإسرائيلي على العمارة والعمران في قطاع غزة، رسالة دكتوراه، 2007م.
- مجدى محمد البسطويسي، عبدالوهاب ابراهيم حلمي، محمد مصطفى عبد الحفيظ، تقييم و دراسة تطوير استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة لإقليم سيناء و قناة السويس حتى عام 2017م، ورقة بحثية، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، ابريل 2007م.
- محمد محمود الدibe، حدود فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية-1979م.
- مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مجلة عالم البناء المصرية، عدد 30، 1983م.
- المعاهدة المصرية الإسرائيلية-مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1979.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز التكنولوجيا ونظم المعلومات، ورشة عمل، مصر .

المراجع الأجنبية:

- Ahmed Abu Alwafa "Arbitration and adjudication of International Land Boundary Disputes" Vol.42,1986.
- Cakwurah, A.O., The settlement of Boundaries . Disputes in international law , Manchester Univ. pcese , 1967.
- Mans Kelsen, Principles of International law, Third printing, Rinehart and Company Inc, New York, 1959.
- Pierre Salinger, Secret Dossier, The Hidden Agenda Behind the Gulf war & Clays Ltd. London,1991.
- Samual Van Valkenburg , Elements of Political Geography, prentice Hall Inc, New-York , 1944.
- Tourism Planning: An Integrated and Sustainable Development Approach by Edward Inskeep (1991, Hardcover).

مواقع الانترنت:

- أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني- الحيم - موقع الرواق -
▪ .http://www.alwarraq.com، لمكتبة الاسلامية الشاملة.
- منتديات ثانوية الامير عبد القادر -.http://ar.wikipedia.org
- موقع ويكيبيديا،
▪ موقع، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- موقع، بلدية رفح.
- موقع، ثورة البنفسج,.http://thawratalbanafseg.blogspot.com
- موقع، مجلة العلوم الاجتماعية,.http://www.swmsa.net
- موقع، مركز التخطيط الفلسطيني,.http://www oppc pna net
- موقع، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
- موقع، وزارة الحكم المحلي.

الملحق رقم (1)

الاستبانة قبل التحكيم:

استبانة حول "تنمية وتطوير المناطق الحدودية"

هذا الاستبانة هي إجراء تكميلي ل Nil درجة الماجستير في الهندسة المعمارية من كلية الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة، وسيستخدم كجزء هام وأساسي في رسالة الماجستير التي عنوانها "تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة دراسية للشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة"، والتي تهدف إلى دراسة كيفية تطوير المنطقة الحدودية بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، خاصة في ظل تزايد ارهاصات الحصار على القطاع واغلاق الانفاق . الفئة التي يستهدفها هذا الاستبيان عبارة عن مجموعة من المهندسين والمتخصصين والخبراء في مجال التخطيط والتطوير والمناطق الحدودية، ومجموع العينة الذي سيشملها هذا الاستبيان هي 400 نسخة سيتم توزيعها على الفئة المستهدفة.

أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بموضوعية.

معلومات عامة:

1. التخصص العلمي:.....
2. المسمى الوظيفي:.....
- مهندس □ مدير قسم □ مدير فني □ مدير مشروع □ مدير عام □ أخرى، أذكرها.....
3. عدد سنوات الخبرة: □ 1- أقل من 5 □ 5- أقل من 10 □ 10- أقل من 15 □ 15 فأكثر.

4. مكان العمل:

□ حكومي □ غير حكومي □ مؤسسة دولية □ بلدية □ جامعة □ أخرى، أذكرها.

5. ما هو نطاق عملك؟ وما المهام الرئيسية الخاصة بك في مؤسستك؟

نطاق العمل.....

المهام الرئيسية:.....

أولاً: واقع المناطق الحدودية:

لا اوفق	موافق بدرجة قليليه	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	هل من وجهة نظرك؟
					1. تحتاج المناطق الحدودية لخطة تطويرية.
					2. الخطة التطويرية للمناطق الحدودية تقع مسؤوليتها على عاتق الدولتين المجاورتين.
					3. تطوير المنطقة الحدودية يقوى العلاقات العامة بين الدولتين.
					4. تعتبر التنمية في المناطق الحدودية وسيلة تساهم في زيادة الدخل القومي.
					5. تطوير الحدود له أهمية جيوسياسية (جغرافية ، سياسية).
					6. تطوير الحدود يساهم في تعزيز الأمن الشامل (الامن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي.... الخ).

ثانياً: واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة:

لا اوفق	موافق بدرجة قليليه	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	هل من وجهة نظر؟
					1. الواقع الحالي للمنطقة متاغم مع أهميتها.
					2. المباني الخدمية متوفرة بدرجة كافية تلبى حاجات المنطقة.
					3. هل المنطقة تصلح أن تكون ذات

					أغراض سكنية.
					4. البنية التحتية المتوفرة حالياً مناسبة لطبيعة المنطقة.
					5. مراعاة الظروف السياسية القائمة إثناء وضع رؤية للمنطقة الحدودية.
					6. تطوير المنطقة الحدودية له تأثير ايجابياً على الوضع السياسي وحلّاته.

ثالثاً: الناحية التخطيطية للمنطقة:

لا اوفق	موافق بدرجة قليليه	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	
					1. باعتقادك الاستخدام الحالي للأراضي يتاسب مع متطلبات تخطيط المنطقة.
					2. من وجهة نظرك مساحة المنطقة الحدودية تكفي لإقامة مشاريع تجارية وصناعية مشتركة.
					3. حسب علمك الطرق المؤدية للمنطقة الحدودية تكفي لتلبية احتياجات المنطقة التجارية المقترنة.
					4. باعتقادك تصلح الحدود لإقامة مناطق سياحية مشتركة.
					5. من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية ينمي احتياجات التنمية بجميع أشكالها.

رابعاً: تحقيق الاعتبارات الأمنية لمنطقة الحدودية:

لا اوفق	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	
					1. من وجہ نظرک تطوير المنطقة الحدودية يساهم في استقرار الامن الحدودي.
					2. تعتبر المشاريع المشتركة على جانبي الحدود وسيلة لقليل عمليات التهريب.
					3. الخطط التنموية لمناطق الحدودية تزيد من تفهم الاحتياجات الأمنية لجميع الأطراف.
					4. التنمية الاقتصادية المشتركة في المناطق الحدودية بين الدول تقلل من احتمالية نشوب نزاعات و حروب بين تلك الدول.
					5. في اعتقادك وجود خطط تنموية على جانبي حدود الدول وسيلة لزيادة الثقة والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي.

خامساً: الناحية الوظيفية لمناطق الحدودية:

لا اوفق	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	
					1. من وجہ نظرک المنافذ والمعابر المتوفرة تكفى احتياجات المواطنين
					2. باعتقادك إنشاء سوق حرة في المناطق الحدودية تساهم في الحد من

				عمليات التهريب.
				3. حسب علمك إقامة المشاريع الصناعية في المناطق الحدودية تعزز التجارة بين الدول.
				4. باعتقادك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في زيادة متوسط الدخل للفرد وتشغيل الأيدي العاملة.
				5. حسب علمك إقامة مشاريع زراعية على جانبي الحدود له آثار مجده.
				6. هل تعتقد أن وجود الانفاق الأرضية عائق على البنية التحتية لأى مشروع مستقبلي.
				7. هل من الممكن الاستفادة من وجود الانفاق الأرضية واستغلالها كمزار سياحي وتاريخي يعبر عن حقبة زمنية في تاريخ الشعب الفلسطيني.

سادساً : هل تتوقع أن يكون هناك عالم عربي بلا حدود؟

لا نعم

سابعاً: أهم المقترنات لتطوير المنطقة الحدودية:

- 1
- 2
- 3
- 4

بعد عرض الاستبانة علي المحكمين تم تعديل بعض الكلمات واضافة بعض الاسئلة، وايضا تم تغيير مقاييس ليكرت الخماسي الي درجات، وذلك بعد عرض الاستبانة علي أ.د سمير خالد صافي استاذ الاحصاء المشارك في الجامعة الاسلامية لأن يعطي أكثر دقة في النتائج.

الاستبانة بعد التحكيم وقبل ثبات وصدق الاستبانة:

استبانة حول "تنمية وتطوير المناطق الحدودية"

هذا الاستبانة هو إجراء تكميلي لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية من كلية الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة، وسيستخدم كجزء هام وأساسي في رسالة الماجستير التي عنوانها "تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة دراسية للشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة"، والتي تهدف إلى دراسة كيفية تطوير المنطقة الحدودية بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، خاصة في ظل تزايد ارهاصات الحصار على القطاع واغلاق الانفاق . الفئة التي يستهدفها هذا الاستبيان عبارة عن مجموعة من المهندسين والمتخصصين والخبراء في مجال التخطيط والتطوير والمناطق الحدودية، ومجموع العينة الذي سيشملها هذا الاستبيان هي 400 نسخة سيتم توزيعها على الفئة المستهدفة.

أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بموضوعية.

معلومات عامة:

1. التخصص العلمي:.....

2. المسماى الوظيفي:.....

مهندس مدير قسم مدير فني مدير مشروع مدير عام أخرى، أذكرها...

3. عدد سنوات الخبرة: 1- أقل من 5 5- أقل من 10 10- أقل من 15 15 فأكثر

4. مكان العمل:

حكومي قطاع خاص مؤسسة دولية بلدية جامعة أخرى، أذكرها...

5. ما هو نطاق عملك؟ وما المهام الرئيسية الخاصة بك في مؤسستك؟

نطاق العمل.....

المهام الرئيسية:.....

ملاحظة: الدرجات من (1 - 10) حيث أن (10) تشير إلى درجة الموافقة الكبيرة جداً وتقل بالتدريج.

أولاً: واقع المناطق الحدودية:

الدرجة	هل من وجهة نظرك؟
	1. تحتاج المناطق الحدودية لخطة تطويرية.
	2. الخطة التطويرية للمناطق الحدودية تقع مسؤوليتها على عاتق الدولتين المجاورةتين.
	3. تطوير المنطقة الحدودية يقوى العلاقات العامة بين الدولتين.
	4. تعتبر التنمية في المناطق الحدودية وسيلة تساهمن في زيادة الدخل القومي.
	5. تطوير الحدود له أهمية جيوسياسية (جغرافية ، سياسية).
	6. تطوير الحدود يساهم في تعزيز الأمن الشامل (الامن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي.... الخ).

ثانياً: واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة:

الدرجة	هل من وجهة نظر؟
	1. الواقع الحالي للمنطقة متاغم مع أهميتها.
	2. المباني الخدمية متوفرة بدرجة كافية تلبي حاجات المنطقة.
	3. هل المنطقة تصلح أن تكون ذات أغراض سكنية.
	4. البنية التحتية المتوفرة حالياً مناسبة لطبيعة المنطقة.
	5. مراعاة الظروف السياسية القائمة اثناء وضع رؤية لمنطقة الحدودية.
	6. تطوير المنطقة الحدودية له تأثير ايجابياً على الوضع السياسي وحلحلته.

ثالثاً: الناحية التخطيطية للمنطقة:

الدرجة	
	1. باعتقادك الاستخدام الحالي للأراضي يتاسب مع متطلبات تخطيط المنطقة.
	2. من وجهة نظرك مساحة المنطقة الحدودية تكفي لإقامة مشاريع تجارية وصناعية مشتركة.
	3. حسب علمك الطرق المؤدية للمنطقة الحدودية تكفي لتلبية احتياجات المنطقة التجارية المقترحة.
	4. باعتقادك تصلح الحدود لإقامة مناطق سياحية مشتركة.
	5. من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية ينمي احتياجات التنمية بجميع أشكالها.

رابعاً: تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية:

الدرجة	
	1. من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في استقرار الامن الحدودي.
	2. تعتبر المشاريع المشتركة على جانبي الحدود وسيلة لتقليل عمليات التهريب.
	3. الخطط التنموية للمناطق الحدودية تزيد من تفهم الاحتياجات الأمنية لجميع الأطراف.
	4. التنمية الاقتصادية المشتركة في المناطق الحدودية بين الدول تقلل من احتمالية نشوب نزاعات و حروب بين تلك الدول.
	1. في اعتقادك وجود خطط تنموية على جانبي حدود الدول وسيلة لزيادة الثقة والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي.

خامسًا: الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية:

الدرجة	
	1. من وجهة نظرك المنافذ والمعابر المتوفرة تكفى احتياجات المواطنين
	2. باعتقادك إنشاء سوق حرة في المناطق الحدودية تساهم في الحد من عمليات التهريب.
	3. حسب علمك اقامة المشاريع الصناعية في المناطق الحدودية تعزز التجارة بين الدول.
	4. باعتقادك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في زيادة متوسط الدخل للفرد وتشغيل الأيدي العاملة.
	5. حسب علمك إقامة مشاريع زراعية على جانبي الحدود له آثار مجده.
	6. هل تعتقد أن وجود الانفاق الارضية عائق على البنية التحتية لأى مشروع مستقبلي.
	7. هل من الممكن الاستفادة من وجود الانفاق الارضية واستغلالها كمزار سياحي وتاريخي يعبر عن حقبة زمنية في تاريخ الشعب الفلسطيني.

سادسًا : هل تتوقع أن يكون هناك عالم عربي بلا حدود؟

لا نعم

سابعاً: أهم المقترنات لتطوير المنطقة الحدودية:

-1
.....2
.....3
.....4

بعد توزيع العينة الاستطلاعية وتحليل اختبار صدق وثبات الاستبانة تم حذف فقرتين من المحور الخامس وهي رقم (1، 6) وهي موضحة بخط عريض، وذلك لضعف الفقرتين وليس لهما تأثير على الاستبانة.

الاستبانة بعد ثبات وصدق الاستبانة: (نهائي)

استبانة حول "تنمية وتطوير المناطق الحدودية"

هذا الاستبيان هو إجراء تكميلي لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية من كلية الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة، وسيستخدم كجزء هام وأساسي في رسالة الماجستير التي عنوانها "تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة دراسية للشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة"، والتي تهدف إلى دراسة كيفية تطوير المنطقة الحدودية بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، خاصة في ظل تزايد ارهاصات الحصار على القطاع واغلاق الانفاق . الفئة التي يستهدفها هذا الاستبيان عبارة عن مجموعة من المهندسين والمتخصصين والخبراء في مجال التخطيط والتطوير والمناطق الحدودية، ومجموع العينة الذي سيشملها هذا الاستبيان هي 400 نسخة سيتم توزيعها على الفئة المستهدفة.

أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بموضوعية.

معلومات عامة:

1. التخصص العلمي:.....

2. المسماى الوظيفي:.....

مهندس مدير قسم مدير فني مدير مشروع مدير عام أخرى، أذكرها....

3. عدد سنوات الخبر 1- أقل من 5 5- أقل من 10 10- أقل من 15 15 فأكثر

4. مكان العمل:

حكومي قطاع خاص مؤسسة دولية بلدية جامعة أخرى، أذكرها...

5. ما هو نطاق عملك؟ وما المهام الرئيسية الخاصة بك في مؤسستك؟

نطاق العمل.....

المهام الرئيسية:.....

ملاحظة: الدرجات من (1 - 10) حيث أن (10) تشير إلى درجة الموافقة الكبيرة جداً وتقل بالتدريج.

أولاً: واقع المناطق الحدودية:

الدرجة	هل من وجهة نظرك؟
	1. تحتاج المناطق الحدودية لخطة تطويرية.
	2. الخطة التطويرية للمناطق الحدودية تقع مسؤوليتها على عاتق الدولتين المجاورةتين.
	3. تطوير المنطقة الحدودية يقوى العلاقات العامة بين الدولتين.
	4. تعتبر التنمية في المناطق الحدودية وسيلة تساهم في زيادة الدخل القومي.
	5. تطوير الحدود له أهمية جيوسياسية (جغرافية ، سياسية).
	6. تطوير الحدود يساهم في تعزيز الأمن الشامل (الأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي.... الخ).

ثانياً: واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة:

الدرجة	هل من وجهة نظر؟
	1. الواقع الحالي للمنطقة متاغم مع أهميتها.
	2. المباني الخدمية متوفرة بدرجة كافية تلبي حاجات المنطقة.
	3. هل المنطقة تصلح أن تكون ذات أغراض سكنية.
	4. البنية التحتية المتوفرة حالياً مناسبة لطبيعة المنطقة.
	5. مراعاة الظروف السياسية القائمة أثناء وضع رؤية المنطقة الحدودية.
	6. تطوير المنطقة الحدودية له تأثير إيجابياً على الوضع السياسي وحلّاته.

ثالثاً: الناحية التخطيطية للمنطقة:

الدرجة	
	1. باعتقادك الاستخدام الحالي للأراضي يتناسب مع متطلبات تخطيط المنطقة.
	2. من وجهة نظرك مساحة المنطقة الحدودية تكفي لإقامة مشاريع تجارية وصناعية مشتركة.
	3. حسب علمك الطرق المؤدية للمنطقة الحدودية تكفى لتلبية احتياجات المنطقة التجارية المقترحة.
	4. باعتقادك تصلح الحدود لإقامة مناطق سياحية مشتركة.
	5. من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية ينمي احتياجات التنمية بجميع أشكالها.

رابعاً: تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية:

الدرجة	
	1. من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في استقرار الامن الحدودي.
	2. تعتبر المشاريع المشتركة على جانبي الحدود وسيلة لتقليل عمليات التهريب.
	3. الخطط التنموية للمناطق الحدودية تزيد من تفهم الاحتياجات الأمنية لجميع الأطراف.
	4. التنمية الاقتصادية المشتركة في المناطق الحدودية بين الدول تقلل من احتمالية نشوب نزاعات وحروب بين تلك الدول.
	1. في اعتقادك وجود خطط تنموية على جانبي حدود الدول وسيلة لزيادة الثقة والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي.

خامسًا: الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية:

الدرجة	
	1. باعتقادك إنشاء سوق حرة في المناطق الحدودية تساهم في الحد من عمليات التهريب.
	2. حسب علمك اقامة المشاريع الصناعية في المناطق الحدودية تعزز التجارة بين الدول.
	3. باعتقادك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في زيادة متوسط الدخل للفرد وتشغيل الأيدي العاملة.
	4. حسب علمك إقامة مشاريع زراعية على جانبي الحدود له آثار مجده.
	5. هل من الممكن الاستفادة من وجود الانفاق الارضية واستغلالها كمزار سياحي وتاريخي يعبر عن حقبة زمنية في تاريخ الشعب الفلسطيني.

سادسًا : هل تتوقع أن يكون هناك عالم عربي بلا حدود؟

نعم لا

سابعاً: أهم المقترنات لتطوير المنطقة الحدودية:

- 1
- 2
- 3
- 4
- 5
- 6
- 7
- 8
- 9
- 6
- 7
- 8

ملحق رقم (2)

جدول (أ) : يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " واقع المناطق الحدودية " والدرجة الكلية للمجال.

القيمة الاحتمالية (.Sig.)	معامل بيرسون لارتباط	الفقرة	m
*0.002	.505	تحتاج المناطق الحدودية لخطة تطويرية.	.1
*0.000	.735	الخطة التطويرية للمناطق الحدودية تقع مسؤوليتها على عاتق الدولتين المجاورةتين.	.2
*0.002	.522	تطوير المنطقة الحدودية يقوي العلاقات العامة بين الدولتين.	.3
*0.000	.684	تعتبر التنمية في المناطق الحدودية وسيلة تساهم في زيادة الدخل القومي.	.4
*0.000	.630	تطوير الحدود له أهمية جيوسياسية (جغرافية ، سياسية).	.5
*0.032	.342	تطوير الحدود يساهم في تعزيز الأمن الشامل (الامن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي.... الخ).	.6

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول (ب) : يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " واقع منطقة الحدود المصرية الفلسطينية من جانب قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال .

القيمة الاحتمالية (Sig).	معامل بيرسون لارتباط	الفقرة	م
*0.001	.524	الواقع الحالي للمنطقة متناغم مع أهميتها.	.1
*0.003	.493	المباني الخدمية متوفرة بدرجة كافية تلبى حاجات المنطقة.	.2
*0.000	.579	هل المنطقة تصلح أن تكون ذات أغراض سكنية.	.3
*0.000	.639	البنية التحتية المتوفرة حالياً مناسبة لطبيعة المنطقة.	.4
*0.000	.581	مراعاة الظروف السياسية القائمة اثناء وضع رؤية للمنطقة الحدودية.	.5
*0.017	.386	تطوير المنطقة الحدودية له تأثير ايجابيا علي الوضع السياسي وحلاته.	.6

جدول (ج) : يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الناحية التخطيطية للمنطقة " والدرجة الكلية للمجال .

القيمة الاحتمالية (Sig).	معامل بيرسون لارتباط	الفقرة	م
*0.015	.398	باعتقادك الاستخدام الحالي للأراضي يتاسب مع متطلبات تخطيط المنطقة.	.1
*0.001	.553	من وجهة نظرك مساحة المنطقة الحدودية تكفي لإقامة مشاريع تجارية وصناعية مشتركة.	.2
*0.000	.684	حسب علمك الطرق المؤدية للمنطقة الحدودية تكفي لتلبية احتياجات المنطقة التجارية المقترحة.	.3
*0.000	.629	باعتقادك تصلح الحدود لإقامة مناطق سياحية مشتركة.	.4
*0.001	.538	من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية ينمي احتياجات التنمية بجميع أشكالها.	.5

جدول (د) : يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تحقيق الاعتبارات الأمنية للمنطقة الحدودية " والدرجة الكلية للمجال.

القيمة الاحتمالية (Sig).	معامل بيرسون لارتباط	الفقرة	م
*0.035	.335	من وجهة نظرك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في استقرار الامن الحدودي.	.1
*0.000	.616	تعتبر المشاريع المشتركة على جانبي الحدود وسيلة لتقليل عمليات التهريب.	.2
*0.000	.725	الخطط التنموية للمناطق الحدودية تزيد من تفهم الاحتياجات الأمنية لجميع الأطراف.	.3
*0.004	.473	التنمية الاقتصادية المشتركة في المناطق الحدودية بين الدول تقلل من احتمالية نشوب نزاعات و حروب بين تلك الدول.	.4
*0.000	.696	في اعتقادك وجود خطط تنموية على جانبي حدود الدول وسيلة لزيادة الثقة والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي.	.5

جدول (ه) : يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الناحية الوظيفية للمناطق الحدودية " والدرجة الكلية للمجال.

القيمة الاحتمالية (Sig).	معامل بيرسون لارتباط	الفقرة	م
*0.000	.685	باعتقادك إنشاء سوق حرة في المناطق الحدودية تساهم في الحد من عمليات التهريب.	.1
*0.006	.456	حسب علمك اقامة المشاريع الصناعية في المناطق الحدودية تعزز التجارة بين الدول.	.2
*0.000	.579	باعتقادك تطوير المنطقة الحدودية يساهم في زيادة متوسط الدخل للفرد وتشغيل الأيدي العاملة.	.3
*0.000	.699	حسب علمك إقامة مشاريع زراعية على جانبي الحدود له آثار مجده.	.4
*0.002	.509	هل من الممكن الاستفادة من وجود الانفاق الارضية واستغلالها كمزار سياحي وتاريخي يعبر عن حقبة زمنية في تاريخ الشعب الفلسطيني.	.5